جمهورية مصر العربية

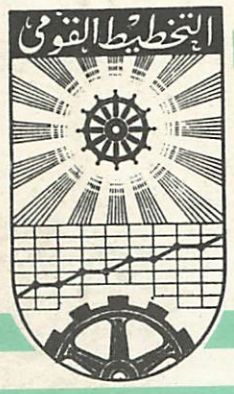

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٣٦٩)

أضواء على الرفاهية الاقتصادية

د. شنوده سمفان شنوده

نوفمبر ١٩٨٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

استهـــــلال

تجب الرفاهة المجتمعية جميع جوانب علم الاقتصاد وهذا يعني ان مناقشة موضوع الرفاهة تتطلب منا ضرورة الألمام بالدراســات المتعلقة بالنظرية الاقتصادية (مايكرو وماكرو) ، والتنمية ، والمالية العامة ، والتجارة الخارجية ... الخ ، أو قل الألمام بجميـــع فروع علم الاقتصاد ... ولا تدهش اذا علمنا أن هناك من يوسط بين الرفاهة وبين علم الاقتصاد بصدد تعريف علم الاقتصاد نفسه . فوفق بيجو " الرفاهة ... هي موضوع علم الاقتصاد " .

غير أن المؤلف لا يرمي من وراء اهتمامه بدراسة الرفاهـــة ـ منذ بداية الستينات ـ بعث بيجو من جديد ، بقدر ما يرمـــي الى الاقتراب بمفهوم الرفاهة الى الواقع العملي ، حتى لا تظـــل الرفاهة مجرد مفهوم نظري . وانطلاقا من ذلك نستعرض هنـــا محتويات هذا البحث . فالفصل الأول هو بمثابة مدخل للرفاهـــة الاقتصادية يتضمن النشأة الاقتصادية وبعض جوانب الرفاهة . ويسلط الفصل الثاني الاضواء على قياس الرفاهة الاقتصادية ، حيث يـــتم عرض المقاييس المختلفة في الادب الاقتصادي . أما الفصل الثالـــث فيلمح الى الرفاهة الاقتصادية في مصـــر .

وتجدر الاشارة الى أن طريقة العرض التي توخاها المؤلـــف هنا تعتبر بمثابة نهج مرحلي كان قد اجتذب المؤلف الى وقت ليس ببعيد ويتعلق بالرفاهة الاقتصادية . أما عن الرفاهة المجتمعيـــة فهذا هو موضوع أبحاث اخرى تصدر تباعا ، منها بحثنا في مؤتمـــر يوراتا وموضوعه " مؤشرات الرفاهة المجتمعية "(١) ، و " سالـــوس : معالجة جديدة "(٢) ، وغيرها .

شنوده سمعان شنوده

---

(١) Shenouda, S.; "Indicators of Societal Welfare" A paper presented at conference held on the methods of measuring social effects of Ec. Growth, Jureta, 1977.

(٢) Shenouda, S.; "Salus: a new treatment".

اضواء على الرفاهة الاقتصادية (*)

مقدمة

تعتبر " اقتصاديات الرفاهة " احد فروع علم الاقتصاد التى تساعد فى وضع المعايير الرئيسية المتعلقة باختيار أمثل السياسة الاقتصادية التى تجعل الرفاهية أقصى ما يمكن (١) ومن ناحية أخرى يمكن اعتبار " اقتصاديات الرفاهة " بمثابة علم تطبيقى ، فهى تجمع المعلومات من الاقتصاد ككل بغية تحقيق مستوى معين من الرفاهة لجمهور المجتمع وهى فى ذلك تشبه الطب ، ذلك العلم الذى يجمع المعلومات المختلفة من فروع أخرى عديدة مثل التشريح ، والصيدلة ، والكيمياء وما الى ذلك (٢) بغية محاربة الامراض وتحقيق مستوى معقول من الصحة لافراد المجتمع (٣) .

مصطلحات وتعاريف

تجدر الاشارة من البداية الى أن هناك نوعين من الرفاهة جعل اقتصاديو الرفاهة على التفرقة بينهما وتعنى بها الرفاهة الاقتصادية Economic Welfare من ناحية والرفاهة غير الاقتصادية Non-Economic welfare من ناحية أخرى . ويكون هذا النوع فيما بينها الرفاهة العامة General welfare أو الرفاهة المجتمعية societal welfare وهناك الاقتصادى روبرتسون - على سبيل المثال - يؤكد التفرقة بين الرفاهة الاقتصادية (التى يختزلها فى كلمة واحدة هى ECFARE) من جانب (٤) ، والانواع الاخرى للرفاهة من جانب آخر (والتى يمكننا اختزالها هنا فى كلمة NON - ECFARE) . كما وأن بيجو - من قبله - فرق بين الرفاهة الاقتصادية والرفاهة العامة ، على أساس أن الرفاهة الاقتصادية هى جزء من الرفاهة العامة .

هذا كان عن التفرقة بين الرفاهة الاقتصادية والرفاهة غير الاقتصادية . أما عن تعريف

(*) Shenouda, S.; Focus on Economic Welfare

(١) أنظر Reder, M.W.; Studies in the Theory of Welfare Economics, NY,

(٢) وهذا لا يمنع من الاستعانة بعلوم أخرى (مثل علم النفس) بصدد تشخيص بعض الامراض التى ترجع الى عوامل نفسية .

(٣) قارن Rothenberg, J.; The Measurement of Social Welfare, N.Jersey, 1961 p.3.

(٤) قارن Robertson, D.H.; Utility and All that, London, 1952, P. 30

الرفاهة الاقتصادية ، فيمكن اجماله فى انها ذلك الجزء من الرفاهة العامة التى يمكن قياسهـــا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ـعن طريق النقود [1]

ولدراسة الرفاهة الاقتصادية اهميتها ، لا للبلاد المتقدمة فحسب ، بل وللبلاد الاقل تطورا ، خاصة تلك التى اخذت تتبنى السياسات التنمية اللازمة لدفع عجلة التطور .

ونعرض خطة البحث التى سنتناولها هنا فى الآتـــى :

الفصل الاول : مدخل الى الرفاهة الاقتصادية .

الفصل الثانى : قياس الرفاهة الاقتصاديـــة .

الفصل الثالث : الرفاهة الاقتصادية فى مصـــر .

---

(1) أنظـر Pigou, A.C.; The Economics of Welfare London (1920), 1962 PP. 10 and 11.

الفصل الاول: مدخل الى الرفاهة الاقتصادية

ترتبط الرفاهة الاقتصادية بمسألة هامة الا وهى الكفاءة الاقتصادية . لذلك تقسم خطة البحث فى الفصل الحالى الى مبحثين كالآتى :

المبحث الاول : الكفاءة الاقتصادية

المبحث الثانى : بعض مناهج تحليل الرفاهة الاقتصادية

المبحث الاول : الكفاءة الاقتصادية

تمهيد :

جذبت الكفاءة انتباه الاقتصاديين لا فى الغرب فحسب ، بل وفى الشرق ايضا . وهكذا يكون من الضرورى مناقشة مسألة الكفاءة كمقدمة للحديث عن الرفاهة الاقتصادية . وتفرد هذا المبحث لنعالج فيه الكفاءة بايجاز فى مطلبين كالآتى :

المطلب الاول : الكفاءة فى الانتاج

المطلب الثانى : الكفاءة فى التجارة الخارجية

المطلب الاول : الكفاءة فى الانتاج

سنتناول هنا اهمية وماهية الكفاءة ، ثم نشير الى علاقة الكفاءة بكل من الاثمان والنفقات

ا - اهمية الكفاءة

تعتبر الكفاءة مطلب هام فى النشاط الاقتصادى [1] ، سواء فى ظل النظم الرأسمالية او - الاشتراكية ففى البلاد الرأسمالية ، تتبع عدة اجراءات تهدف الى رفع الكفاءة ، من ذلك مثل معالجة الدورات الاقتصادية ، وملاحقة الخسائر ... وما الى ذلك أما البلاد الاشتراكية ، فبعد أن كانت تهتم بزيادة الانتاج من حيث الكم ، دون أخذ احتمال تدره الموارد فى الحسبان ،

---

(1) راجع Roman, Z.; "Efficiency Calculations-Methods and Applications", Acta Economica, 1966, P. 209 ff.

اخذت حديثا (خاصه منذ بداية الخمسينات) تهتم بمسالة الكفاءة، وشعرت بان للكفاءة أضحت ، ضرورة ملحة فى الاقتصاديات الاشتراكية حتى لا تفاجأ فى النهاية بافتقارها الى أحد أو بعض الموارد الانتاجية اللازمة .

ولا شك ان الكفاءة مطلب ضرورى جدا بالنسبة للبلاد الاقل تطورا ، لا سيما تلك التى تعانى بدرجة أو بأخرى ـ ندره أحد أو بعض عناصر الانتاج . واذا ما اتسمت عملية التنمية فى تلك البلاد بالكفاءة ، فانها ستحقق نتائج تنموية أحسن ، ومن ثم مستويات من الرفاهة الاقتصادية أفضل .

يتعتبر الكفاءة بمثابة حجر الزاوية بصدد الرفاهة الاقتصادية ، ومن ثم تصبح الاولى (اى الكفاءة) مطلبا عاديا لابد من أخذه فى الاعتبار سواء عند وضع برامج السياسة الاقتصادية أو عند تنفيذ هذه البرامج ، حتى واذا لم يتم النص على هذا المطلب صراحة .

ب ـ ماهية الكفاءة (١)

قد تعنى بالكفاءة الحصول على أكبر انتاج ، وذلك من مقدار معطى من الموارد . فعلى سبيل المثال، لو لدينا مساحة معينة ، من الارض يعمل عليها أربعة عمال بآلاتهم) (٢) ، تغل ١٢ وحده من محصول معين ، ثم تمكن هؤلاء الاربعة ـ بطريقة ما ـ الحصول على ١٦ وحدة من نفس مساحة الارض، فان الانتاج هنا يعتبر كفئا ، وذلك كما هو موضح بالشكل (١/١) حيث أن المحور الرأسى يمثل وحدات المحصول ، والمحور الافقى يمثل عنصر العمل (٣) ، بينما المنحنيان جـ ١ ، جـ ٢ هما منحنيا الانتاج الكلى Total Product Curve

(١) See mainey Hansen B.; Lecturs in Economic Theory, Part II, INP, Cairo 1964; Qayum, A.; Lectures on Production Theory and Techniques, INP Cairo, 1965.

(٢) نفترض هنا أن كل عامل لديه آلته ما بمثابة عنصر واحد من عناصر الانتاج وهذا للسهولة فقط ، كما نفترض ان عنصر العمل متجانس ، بمعنى ان جميع العمال متشابهون فى كل شئ .

(٣) Qayum; Op. Cit, p.77.

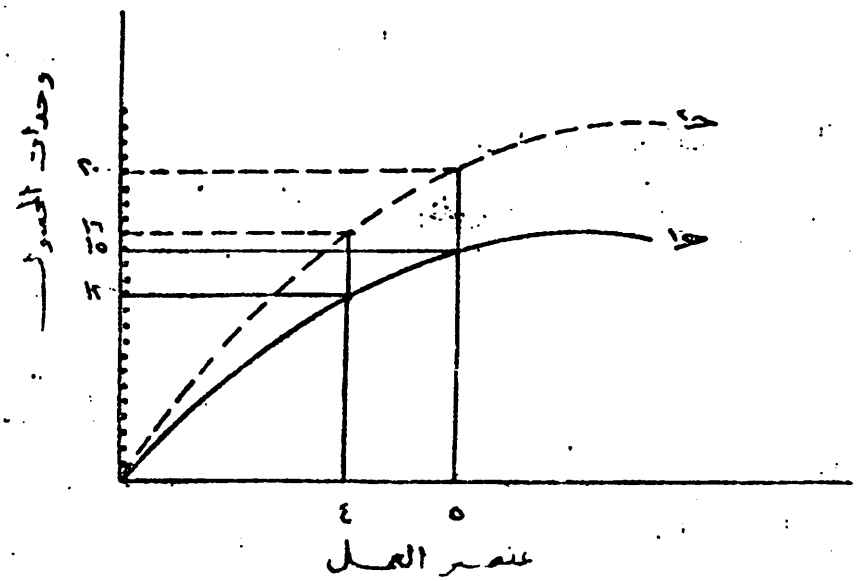

شكل (١/١)

ويمكن القول بنفس الشيء لو أن خمسة عمال كانوا ينتجون ١٥ وحدة ، ثم تمكنوا باستخدام نفس الالات ومساحة الارض المعطاه — تمكنوا من الحصول على ٢٠ وحدة ، فان الانتاج هنـــذا يعتبر كفئا أيضا .

وواضح هنا أن عنصرا الانتاج (العمل والارض) يساهمان فى انتاج سلعة واحدة ، وهـــذا للتبسيط . كذلك الحال اذا كانت هناك مجموعة من العنصرين تساهم فى انتاج سلعتين بـــدلا من سلعة واحدة فلو تمكنت نفس التوليفة من الحصول على انتاج أكبر من السلعتين معا (أو مـــن احداهما دون انقاص انتاج (الاخرى) فان الانتاج فى هذه الحالة يعتبر انتاجا كفئا أيضـــا . فعلى سبيل المثال ، لو لدينا ثلاثة عمال (بألاتهم) وكذا ثلاثة وحدات من الارض تغل سلعتين (مثلا القمح والقطن) قدرها ٥ وحدات قطنا + ١٠ وحدات قمح ثم قامت نفس التوليفة بعد ذلك بانتاج ٧ وحدات قطن + ١٢ وحدة قمحا ، فان الانتاج فى مثل هذه الحالات الثلاث يكون انتاجـــا كفئا كذلك .

ومن ناحية أخرى ، فقد نعنى بالكفاءة الحصول على نفس كمية الانتاج مـــن مقدار أقل من الموارد . فلو كانت هناك مجموعة من عناصر الانتاج تتكون من :

٣ عمال (بآلاتهم) + ٣ وحدات أرض تنتج ٢٠ طنا من القمح

ثم أمكن الحصول على نفس كمية الإنتاج (أى ٢٠ طنا من القمح) ولكن باستخدام ٢ عمل + ٢ وحدة أرض فقط ، فان عملية الانتاج هنا تتسم بالكفاءة .

كذلك الحال لو تمكنا من الحصول على نفس كمية الانتاج من السلعتين ولكن بمقدار أقل من العنصرين (وليكن ٢ عمل + ٢ أرض) ، أو بنفس المقدار من أحد العنصرين ، وبمقدار أقل من العنصر الآخر (٢ عمل + ٢ أرض أو ٢ عمل + ٣ أرض)

حـ - الكفاءة والأثمان

لو تمكنت توليفة من عناصر الانتاج (قل ٣ عمل + ٣ أرض) من انتاج ٥ قطن + ١٠ قمح ، ثم قامت نفس التوليفة بعد ذلك بانتاج ٧ قطن + ٧ قمح ، فان من الصعب القول بما اذا كانت الكمية المنتجة الاولى أكبر أو أقل من الكمية الثانية ، وذلك لعدم امكان اضافة وحدات القطن الى وحدات القمح ، حتى يمكن اعطاء حكما صحيحا .

ونستطيع هنا أن نستخلص من هذه الصعوبة اذا استعنا بالاسعار . وسنفترض هنا افتراضين ، وهما أن الاسعار تعكس الاهمية النسبية للسلع ، وثبات الاسعار خلال الفترة موضع البحث (سواء كانت هذه الاسعار قد تحددت في ظل نظام السوق أو أن قامت الحكومة باعلانها أو تحديدها) .

وفي مثالنا المذكور بعاليه ، لو كان ثمن وحدة القطن عشرة جنيهات ، وثمن وحدة القمح خمسة جنيهات ، فان قيمة التوليفة الاولى من السلعتين تصبح :

$$(\text{٥ قطن} \times \text{١٠ جنيه}) + (\text{١٠ قمح} \times \text{٥ جنيه}) = ٥٠ + ٥٠ = ١٠٠ \text{ جنيه}$$

بينما قيمة التوليفة الثانية من السلعتين :

قطن جنيه قمح جنيه

(٧ × ١٠) + (٧ × ٥) = ٧٠ + ٣٥ = ١٠٥ جنيه

وهنا طالما أن قيمة التوليفة الثانيه (من السلعتين) أكبر ، فيمكننا القول بأنها تمثل انتاجا أكبرا ، ومن ثم يتسم الانتاج عند هذه النقطة بكفاءة اكثر .

د - الكفاءة والنفقات :

تجدر الاشارة الى انه فى الامكان توضيح الكفاءة بدلالة النفقات . فاذا كان لدينا توليفة من سلعتين (كمية معطاه) يمكن انتاجها بثلاث طرق : الاولى تتكلف ١٠ جنيهات ، والثانية ٨ جنيهات ، والثالثة ٧ جنيهات ، فواضح أن الطريقة الثالثة (التى تحقق نفس الكمية من الانتاج ولكن بادنى النفقات) هى أكثر كفاءة .

المطلب الثانى : الكفاءة فى التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية مسألة متكاملة مع مفهوم الكفاءة . وعندنا نفترض أنه فى استطاعتنا انتاج القطن والقمح ، ونستطيع تصديرهما واستيرادهما أو تصدير واستيراد جزء منهما ، ونريد أن نحقق ذلك بكفاءة فى ميدان التجارة الخارجية . وكما لدينا ميزة نسبية فى انتاج القطن تقوم مصر بتصدير القطن واستخدام جزء من حصيلة صادراته فى استيراد القمح لمواجهة مشكلة تزايد السكان . وهنا قد يتساءل المرء : لو قمنا بتصدير مقدار معين من القطن ، فكم وحدة من القمح نحصل عليها مقابلها ؟

وسنفترض هنا أن الصادرات بمثابة مدخلات Inputs ، بينما سنعتبر الواردات بمثابة مخرجات Outputs وهذه طريقة بيعية لتصور الموقف . وتظهر هذه المسألة بوضوح

لو أن الحكومة تريد استيراد ٣ مليون طن قمح ، وتطلب انتاج أقصى ما يمكن من القطن حتى يمكن تصدير جزء منه يمكنها من استيراد القمح بالكمية التي تريدها . فاذا وجدت ان الانتاجية الحدية لكل من الارض والعمل مرتفعه في انتاج القطن ، فانها ستعمل على نقل وحدات هذين العنصرين من انتاج سلعة القمح الى انتاج سلعة القطن ، كما أنها تصدر القطن وتستورد القمح وستستمر في هذه العملية حتى تحصل على ما يلزمها من القمح ، مع الأخذ في الاعتبار تطور الانتاجية الحدية لكل من الأرض والعمل في انتاج القطن (التي ستأخذ في التناقص باستمرار هذه العملية) ومعدل التبادل - في التجارة الخارجية - بين السلعتين . ويلاحظ هنا عرض موجز ومبسط لعلاقة الكفاءة بالتجارة الخارجية .

المبحث الثاني : بعض مفاهيم تحليل الرفاهية الاقتصادية

هناك عدة مفاهيم بصدد تحليل الرفاهة الاقتصادية نذكر منها دالة الرفاهة الاجتماعية ومعدل التعويض والشروط الحدية للرفاهة القصوى . وسنتناول هذه المفاهيم المختلفة في ايجاز شديد

المطلب الاول : دالة الرفاهية

حاول برجسون (١٩٣٨) بناء نظرية لاقتصاديات الرفاهة على اساس علمي (١) لذلك قام بصياغة "دالة الرفاهة" ، التي يتم الحصول عليها - وفق برجسون - عن طريق تجميع "دوال الرفاهة للافراد" ولابد من وصول هذه الدالة أولا .

وقد افترض برجسون أن / رفاهة كل فرد - ومن ثم رفاهة مجموع السكان - تعتمد على مقادير عناصر الانتاج ، ومقادير السلع المستهلكة ، ومقادير العمل التي تتم تأديتها (... الخ) (٢)

---

(١) Bergson, A.; "A Reformulation of Certain Aspects of Welfare Economics", QJE, Vol. LII, 1938, pp. 310 - 34

(٢) انظر Bergson; Op.Cit. P. 311; Cf. Rothenberg; op.cit. p.8.

الا أن هناك عدة انتقادات موجهة الى "دالة الرفاهة" البرجسونيه يمكن تلخيصها في الاتي :

أ- ليس لهذه الدالة أي مغزى عملي[1] .

ب- لاتضيف جديدا الى شروط الرفاهة ، تلك الشروط التي يمكن صياغتها بدون استخدام هذا الاصطلاح[2] .

ج- قد يؤدي تطبيقها الى تحيز فيما يتعلق برغبات الافراد .

المطلب الثاني : مبدأ التعويض

تثار مناقشة مبدأ التعويض لمعرفة ما اذا كانت الرفاهة الاقتصادية تزداد أو تنقص كنتيجة للتغيرات التي تنتاب السياسة الاقتصادية[3] . وبعبارة أخرى ، لقياس الآثار أو النتائج النهائية الناشئة عن اتباع سياسة اقتصادية معينة . فاذا كانت النتائج ايجابية ، فانه ينصح باتباع مثل هذه السياسة (والعكس بالعكس) . وهناك معايير مختلفة اقترحها بعض الاقتصاديين سنشير اليها هنا ، ثم نتساءل في النهاية عن مدى جدوى مبدأ التعويض كأساس لتحليل الرفاهة .

(١) باريتو

تجدر الاشارة الى ان باريتو في تعريفه للوضع الامثل قد ميز بين نوعين من التحولات الناشئة عن تغيير ما في السياسة الاقتصادية[4] .

---

1) Hasan, Op.Cit., p.27

2) Hansen , Op.Cit.

3) Reder; op.Cit pp. 94-100, little, op.Cit, pp.84-116; Rothenberg; Op.Cit, PP. 61-103, Graaff; Op.Cit, PP. 84-90 and Hasan, Op.Cit. PP. 17-25.

4) Hasan; Op.Cit, PP. 17-25

أ - تحركات يفيد منها جميع الافراد (بلا استثناء) .

ب - وتحركات تفيد بعض الافراد وتضر البعض الآخر .

ونجد باريتو هنا وقد عضد النوع الاول من التحركات كوسيلة لزيادة الرفاهة الاقتصادية للمجموع . أما النوع الثانى من التحركات ، فقد ذكر باريتو أنه من الصعب معرفة آثار هذا النوع الاخير على الرفاهة ، وأن الحكم بزيادة أو نقص الرفاهة انما يخضع للحكم الشخصى .

وحقيقة الأمر ، لم يذكر باريتو مبدأ التعويض صراحة ، فهو لم يوسع معياره ليشمل زيادة أو نقص الرفاهة فى وضع مايكون فيه بعض الافراد أحسن حالا والبعض الآخر أسوأ [1] كنتيجة لتغير ما فى السياسة الاقتصادية .

(٢) كالدور (١٩٣٩)

حاول كالدور أن يوسع معيار باريتو بمناقشة النوع الثانى من التحركات التى تفيد بعض الافراد وتضر بعضهم الآخر - وهنا يقترح كالدور مبدأ التعويض [2] فوفقا لكالدور تزداد الرفاهة - كنتيجة لتنفيذ سياسة معينة - اذا زادت مكاسب الرابحين عن خسائر الخاسرين وبعبارة أخرى ، اذا كان فى امكان الرابحين تعويض الخاسرين ويظل لديهم ربحا صافيا .

(٣) هيكس (١٩٤٠) :

استخدم هيكس معيارا عكسيا - فوفقا لهيكس [3] ، يكون وضع ما - وليكن الوضع الجديد ب - (وبالتالى السياسة الاقتصادية التى سببت التغير الذى قاد لهذا الوضع) مرغوبا فيه

---

(1) Ibid., P. 17

(2) Kaldor, N.; "Welfare Propositions and International Comparisons of Utility "EJ, Vol. XLXX (1939), PP. 549-52.

(3) Hicks; The valuation of Social Income", Eca, Vol. VII (1940), PP. 105-24.

(أى يتصف هذا الوضع برفاهة أعلى) اذا كان الخاسرون غير قادرين على رشوة الرابحين ليجعلوا الرابحين يرفضون التغيير المقترح . وبعبارة أخرى ، يكون الوضع الجديد مرغوبا فيه اذا كانت خسارة الخاسرين أقل - بمقارنتها بالربح الكبير الذى يحصل عليه الرابحون - لدرجة أن الخاسرين لا يتمكنون من رشوة الرابحين [١] لحثهم على رفض التغيير .

(٤) سكيتوفسكى (١٩٤١)

اقترح سكيتوفسكى [٢] معيارا مزدوجا . فوفقا له تزداد الرفاهة (كنتيجة لتغير ما) اذا :

أ - استطاع الرابحون أن يرشوا الخاسرين بقبول التغيير [٣] .

ب - ولم يستطع الخاسرون رشوة الرابحين لرفضه .

(٥) ليتل (١٩٥٠)

لما كان ليتل شغوفا بمسألة توزيع الدخل ، فنجده يقترح معيارا يتضمن فيه مسألة التوزيع ويتكون معيار ليتل من معايير كالدور وهيكس ، وسكيتوفسكى بالاضافة الى شرط معين بصدد توزيع الدخل [٤] وبعبارة أخرى ، يكون التحول الى الوضع ب - كنتيجة لتغير ما فى السياسة الاقتصادية - يكون أفضل من البقاء عند الوضع أ (بمعنى أن الرفاهة تزداد) اذا توافر الآتى :

أ - اذا تحققت معايير كالدور وهيكس وسكيتوفسكى .

ب - واذا كان التوزيع حسنا [٥]

---

(١) وهذا راجع الى ان الخاسرين لابد أن يدفعوا - نتيجة لهذا التغير - مقدارا كبيرا الى الرابحين ليعوضهم عن الارباح التى كان سيحصل عليها هؤلاء اذا ماتم هذا التغير

(٢) Scitowsky, T.; "ANote on Welfare Propositions in Economics", RES, Vol.9, Nov, 1941, PP. 77-88.

(٣) وبعبارة أخرى ، يستطيع الرابحون تعويض الخاسرين ويظل لديهم ربحا صافيا .

(٤) Little; Op.Cit., P. 10.

(٥) Ibid.; P. 109.

وقد يثور التساؤل الآتى :

- هل يعتبر مبدأ التعويض تحليلا مقبولا ؟

والاجابة على ذلك تتلخص فى أن محاولة بناء الرفاهة الاقتصادية على اساس على الاعتماد على تحليل التعويض لاتعد محاولة ناجحة لاسباب عدة من بينها :

١- صعوبة تقدير الربح والخسارة : فمن الصعوبة بمكان تقدير الربح أو الخسارة بالضبط لكل فرد .

٢- تعذر دفع التعويض عمليا : وذلك لان دفع التعويض يؤدى الى مشاكل ادارية عديدة .

٣- قد لايكون التعويض النقدى كافيا : خاصة لتعويض الافراد التى تضار مشاعرهم بسبب تغير ما .

المبحث الثالث : شروط الرفاهة القصوى

تتحقق الرفاهة القصوى عندما يكون فى غير الامكان جعل أحد الافراد أحسن حالا بدون جعل بقية الافراد اسوأ حالا . وانطلاقا من ذلك ، فى الامكان استنتاج شروط معينة لتحقيق الرفاهة القصوى كما سيتضح حالا(١)

١- التوزيع الأمثل للسلع :

يتحقق هذا الشرط - عند نقطة ما - اذا لم يؤدى تبادل أية كمية من سلعتين بين فردين الى زيادة فى اشباع أحدهما ولانقصان فى اشباع الآخر . أما اذا كان هناك تبادل معين يؤدى الى زيادة فى اشباع أحدهما (بدون نقص اشباع الآخر) ، فان هذا يعنى عدم تحقق التبادل الامثل بعد ، ومن ثم يكون فى الامكان زيادة رفاهتهما (أو على الأقل زيادة رفاهة أحدهما دون نقص رفاهة الآخر) الى أقصاها ، وذلك باجراء التبادل حتى يصبح معدل الاحلال الحدى Marginal rate of substitution (وللاختصار MRS) بين السلعتين متعادلا بالنسبة للفردين اللذين يستهلكان هاتين السلعتين .

---

(١) انظر بصفة خاصة Reder; Op.Cit., And Hasan; Op.Cit.

٢- درجة التخصص المثلى :

وهذا الشرط ضرورى (ولكنه غير كافى) لكل مؤسسة بصدد تحديد انتاجها الأمثل من كل ناتج ويتطلب هذا الشرط أن يكون معدل التحول الحدى Marginal rate of transportation (MRT) بين الناتجين متعادلا بالنسبة لكل من المنشأتين اللتين تنتجان هذين الناتجين . (أما اذا لم يكن معدل التحول الحدى متعادلا فسيكون فى الامكان زيادة الناتج منهما او ناتج أحدهما دون نقص الآخر) .

٣- الاستخدام الامثل للمنصر

يعتبر تحقيق انتاج اكبر من سلعة معينة باستخدام مقدار معطى من عناصر الانتاج احدى طرق تحقيق الكفاءة . ويمكن تحقيق ذلك عندما يكون معدل التحول الحدى للمنصرع فى انتاج سلعة ما متساويا لاى منشأتين (يستخدمان المنصرع وينتجان نفس السلعة) .

٤- التخصيص الأمثل للعناصر

اذا كان لدينا اكثر من عنصر واحد ، قل عنصرين مثلا ، يساهمان فى انتاج سلعة واحدة فيمكن تحقيق رفاهة قصوى (ناتج أقصى) اذا كان معدل الاحلال الحدى MRS بين المنصرين متساويا بالنسبة لاى منشأتين تستخدمان هذين المنصرين وينتجان نفس السلعة .

٥- التوجيه الامثل للمنتجات

يتصل هذا الشرط بالشروط الفنية للانتاج (أى بالكفاءة الاقتصادية فى الانتاج) من ناحية ، وتفضيلات المستهلكين من ناحية أخرى - ووفقا لهذا الشرط ، سيتمتع المستهلك برفاهة قصوى اذا كان معدل الاحلال الحدى MRS بين أى ناتجين - لاى شخص يستهلكهما متساويا مع معدل تحول هذين الناتجين MRT بالنسبة للمجتمع . أما اذا لم يكن هذان المعدلان متساويين ، فان هذا يعنى احتمال امكان زيادة الرفاهة عن طريق انتاج و/أو احلال الناتجين بطريقة أخرى .

٦- التخصيص الأمثل للوقت

ينقسم وقت العامل مابين العمل والفراغ . فكلما أنفق العامل ساعات أكثر فى العمل كلما حصل على دخل أكبر من ناحية ، وكلما قل ماتبقى لديه من وقت لتمضيته كوقت فراغ . وهذا يتضمن أن ساعة عمل اضافية تتيح له دخلا اضافيا (مكافأة اضافية) ، أما تمضيته هذه الساعة فى الفراغ فهى تتضمن حرمانه من هذا الدخل الاضافى ، لذلك يتحتم على كل فرد أن يخصص وقته بعناية بين العمل والفراغ ليحقق رفاهة قصوى ووفقا لهذا الشرط ، تتحقق الرفاهه القصوى اذاتعادل معدل الاحلال الحدى MRS بين الدخل (الاجور والمرتبات) والفراغ - لاى فرد مع معدل التحول الحدى MRT بين الانتاج ووقت العمل بالنسبة للمجتمع ككل .

وبوجه عام يمكن القول بان الشروط الحدية تكون فيما بينها مجموعة من الشروط اللازمه لتحقيق الرفاهة القصوى ، الا انها قد تكون غير كافية ، وهذا يرجع الى بعض الاسباب التى منها :-

أ - هناك شروط أخرى - تتعلق بالانتاج أو التبادل - لايمكن تحديدها كميا .

ب - أن هذه الشروط تفترض مقدما توزيعا معينا للدخل . اما اذا اخذت اعادة التوزيع فى الحسبان ، فانها قد تؤثر على كل من انتاج السلع وتخصيص الموارد التى كانت تحقق الرفاهة القصوى قبل حدوث اعادة التوزيع هذه .

وأيا كان الحال ، فان الرفاهة الاقتصادية تزداد اذا توافر لها ركنان :

الاول : زيادة الانتاج زيادة تتسم بالكفاءة .

الثانى : توزيع هذا الانتاج المتزايد بطريقة تتسم بالعدالة .

وفى جملة وجيزة ، لابد - لزيادة الرفاهة الاقتصادية - لابد من تكبير حجم "الكعكة" وتوزيعها بعدالة . وهذا يمكن تحقيقه عن طريق استخدام عناصر السياسة الاقتصادية والتى تتلخص فى السياسة الانتاجية ، والاستثمارية ، والاستهلاكية ، والنقدية ، والمالية .. الخ ومن هنا تظهر الرفاهة الاقتصادية كمحصلة لآثار السياسة الاقتصادية .

واذا قمنا بتمثيل الرفاهة الاقتصادية (الكعكة أو الكيكة) بالمثلث الذى بالجانب الايمن من الشكل التالى (٢/١) ، فان زيادة هذه الرفاهة الاقتصادية تتطلب زيادة حجم هذه الكعكة من ناحية (أى زيادة الدخل القومى الحقيقى) ، وتوزيعها بعدالة (أى توزيع الدخل القومى بعدالة أفضل) . فلا يعقل — من وجهة نظر الرفاهة الاقتصادية — أن ينعم ٥٪ من السكان بحوالى ٥٠٪ من الدخل القومى ، بينما يحصل ٨٣٪ من السكان على ٤٠٪ من هذا الدخل . ومن هنا لابد من اعادة النظر فى توزيع الدخل بطريقة تعمل على زيادة الرفاهة الاقتصادية لمجموع السكان .

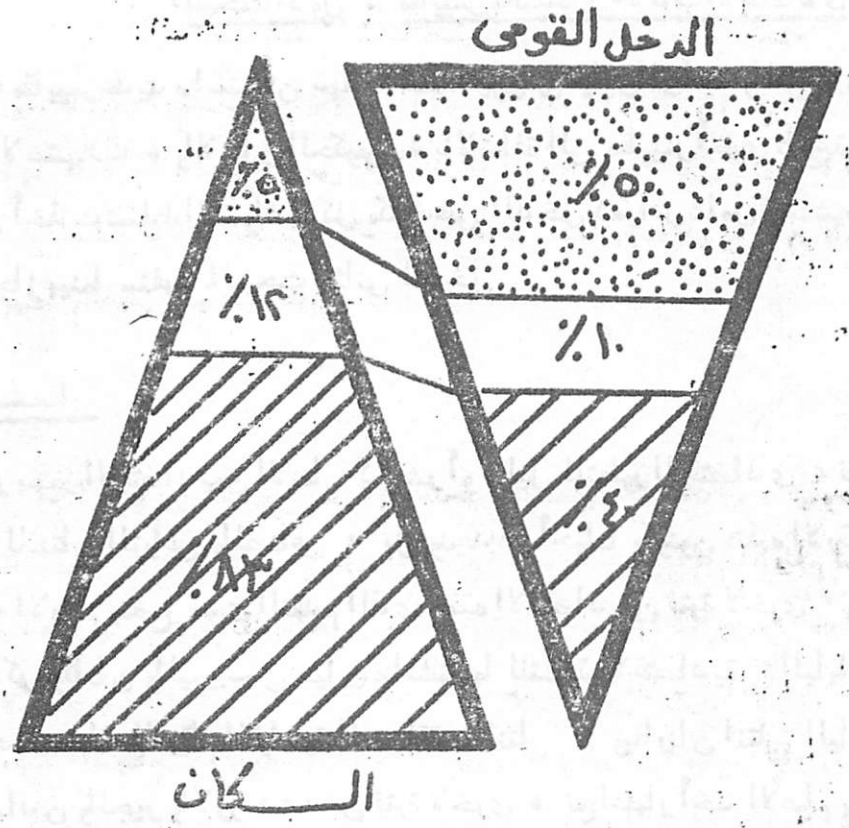

الفصل الثانى : قياس الرفاهة الاقتصادية

من الضرورى قياس الرفاهة الاقتصادية للوقوف على مدى ماحققته (أو يحققه) اقتصاد بلد ما من حقبه لأخرى ، وكذا مقارنة مايكون عليه الحال فى عدة بلاد فى لحظة معينة . وهكذا دعى بعض الكتاب الى ضرورة قياس كل من التنمية والرفاهة (١) ، ودراسة العلاقة بينهما وبين السكان باعتبار السكان عنصرا له وزنه فى التأثير عليهما وتتلخص خطة البحث هنا فى مبحثين

المبحث الأول : مقاييس مختلفة فى الادب الاقتصادى .

المبحث الثانى : الدخل كمقياس شامل .

المبحث الأول : مقاييس مختلفة فى الادب الاقتصادى

هناك مقاييس عديده استعان بها الاقتصاديون فى قياس الرفاهة والتنمية نذكر منها الانتاج والكفاءة ، والاستهلاك ، والانفاق الحكومى ، بالاضافة الى مقاييس أخرى ثانوية ، الا أن غالبية الاقتصاديين أخذت تسلط الاضواء بشكل مكثف على الدخل كمقياس شامل وسنشير هنا الى تلك المقاييس بايجاز بينما سنفرد المبحث الثانى للدخل

(١) الانتاج

يعتبر بعض الاقتصاديين الانتاج كمؤشر أو دليل للتطور الاقتصادى ، فيقومون بتركيب أرقام قياسية للانتاج الزراعى والصناعى . بل ونجدهم أحيانا يكونون هذه الارقام لسلع بعينها ومقارنة هذه الارقام يتضح مدى التقدم الذى حققه الاقتصاد من فترة لاخرى . فعلى سبيل المثال ، يذكر بوكانان واليس - فى سياق مناقشتهما للتنمية الاقتصادية فى اليابان - أن سرعة التطور يوضحها مسلك الارقام القياسية المتعلقة بالانتاج . ويقارنان انتاج اليابان من الانتاج الأولى والمعادن والجير والارز ... من فترة لاخرى ، مع اعتبار أحد الأعوام بمثابة سنة الاساس

ونجد فى مصر جداولا تضم الارقام القياسية للانتاج الزراعى وكذا الصناعى فى عدة سنوات والجدول (١/٢) يوضح الارقام الاولى ، بينما الجدول (٢/٢) يوضح الارقام الثانية .

جدول (٢/١)

الارقام القياسية للانتاج الزراعى فى ج م ع *

٥٢/٥١	٥٣/٥٢	٥٤/٥٣	٥٥/٥٤	٥٦/٥٥	٥٧/٥٦	٥٨/٥٧	٥٩/٥٨	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
١٠٠	٩٩	١٠٢	١٠٥	١٠٧	١١٤	١١١	١١٧	١٢٤	١٢٤	١٢١	١٣٣	١٣٩	١٤٥
٩٩	١٠٠	١٠٣	١٠٦	١٠٨	١١٥	١١٢	١١٨	١٢٥	١٢٦	١٢٢	١٣٤	١٤٠	١٤٦
٩٨	٩٧	١٠٠	١٠٣	١٠٥	١١٢	١٠٩	١١٥	١٢٢	١٢٢	١١٨	١٣٠	١٣٦	١٤١
٩٥	٩٤	٩٧	١٠٠	١٠٢	١٠٩	١٠٦	١١١	١١٨	١١٨	١١٥	١٢٧	١٣٢	١٣٨
٩٤	٩٣	٩٦	٩٨	١٠٠	١٠٧	١٠٤	١١٠	١١٦	١١٧	١١٣	١٢٥	١٣٠	١٣١
٨٨	٨٧	٨٩	٩٢	٩٤	١٠٠	٩٧	١٠٣	١٠٩	١٠٩	١٠٦	١١٧	١٢٢	١٢٧
٩٠	٨٩	٩٢	٩٥	٩٦	١٠٣	١٠٠	١٠٥	١١٢	١١٢	١٠٩	١٢٠	١٢٥	١٣٠
٨٥	٨٥	٨٧	٩٠	٩١	٩٥	١٠٠	١٠٦	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١١٤	١١٩	١٢٤
٨١	٨٠	٨٢	٨٥	٨٦	٩٢	٨٩	٩٤	١٠٠	١٠٠	٩٧	١٠٧	١١٢	١١٧
٨٠	٨٠	٨٢	٨٤	٨٦	٩٢	٨٩	٩٤	١٠٠	١٠٠	٩٧	١٠٧	١١٢	١١٦
٨٣	٨٢	٨٥	٨٧	٨٨	٩٥	٩٠	٩٧	١٠٢	١٠٢	١٠٠	١١٠	١١٥	١٢٠
٧٥	٧٤	٧٧	٧٩	٨٠	٨٦	٨٢	٨٨	٩٢	٩٤	٩١	١٠٠	١٠٤	١٠٨
٧٢	٧١	٧٣	٧٦	٧٧	٨٢	٨٠	٨٤	٨٩	٩٠	٨٧	٩٦	١٠٠	١٠٤
٦٩	٦٨	٧٠	٧٢	٧٤	٧٩	٧٧	٨١	٨٦	٨٦	٨٣	٩٢	٩٦	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — كتاب الجيب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة (٥٢ — ١٩٦٥) — القاهرة — مارس ١٩٦٦ ص ٢٤ .

* سنوات مالية (يلاحظ ان الارقام القياسية — كما وردت بالمصدر المذكور اعلاه — معدلة طبقا للوقت بعد متابعة الخطة الخمسية الاولى على اساس الاسعار الجارية) .

جدول (٢/٣)

الارقام القياسية للانتاج الصناعى فى ج ٠ ع ٠ ٠

٥٢/٥١	٥٣/٥٢	٥٤/٥٣	٥٥/٥٤	٥٦/٥٥	٥٧/٥٦	٥٨/٥٧	٥٩/٥٨	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
١٠٠	١٠١	١٠٣	١٠٥	١٠٦	١٢٣	١٣١	١٤٢	١٥٩	١٦٩	١٧٦	١٠٣	٢٢١	٢٣٩
٩٩	١٠٠	١٠٢	١٠٤	١٠٥	١٢٢	١٣٠	١٤١	١٥٧	١٦٧	١٧٤	٢٠٠	٢١٩	٢٣٧
٩٧	٩٨	١٠٠	١٠٢	١٠٣	١٢٠	١٢٧	١٣٨	١٥٤	١٦٤	١٧١	١٩٦	٢١٥	٢٣٢
٩٥	٩٦	٩٨	١٠٠	١٠١	١١٨	١٢٥	١٣٥	١٥١	١٦١	١٦٨	١٩٢	٢١١	٢٢٧
٩٤	٩٥	٩٧	٩٩	١٠٠	٢١٧	١٢٤	١٣٤	١٤٩	١٥٨	١٦٦	١٩٠	٢٠٨	٢٢٤
٨٠	٨١	٨٣	٨٥	١٠٠	١٠٦	١١٥	١٢٧	١٣٥	١٤٢	١٦٢	١٧٨	١٧٨	١٩١
٧٥	٧٦	٧٨	٨٠	٨١	٩٤	١٠٠	١٠٨	١٢٠	١٢٧	١٣٤	١٥٣	١٦٨	١٨٠
٦٩	٧٠	٧٢	٧٤	٧٥	٨٧	٩٣	١٠٠	١١١	١١٨	١٢٤	١٤٢	١٥٦	١٦٧
٦٢	٦٣	٦٥	٦٦	٦٧	٧٨	٨٤	٩١	١٠٠	١٠٦	١١١	١١٧	١٣٩	١٥٠
٥٩	٥٩	٦١	٦٢	٦٣	٧٣	٧٧	٨٤	٩٤	١٠٠	١٠٤	١٢٠	١٣١	١٤٢
٥٧	٥٧	٥٩	٦٠	٦٠	٧٠	٧٥	٨١	٩٠	٩٦	١٠٠	١١٥	١٢٥	١٣٩
٤٩	٤٩	٥٠	٥١	٥٣	٦٠	٦٤	٧٠	٧٩	٨٤	٨٧	١٠٠	١٠٩	١١٨
٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٥٥	٥٢	٥٩	٦٤	٧٢	٧٦	٨٠	٩١	١٠٠	١٠٨
٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٥٢	٥٥	٦٠	٦٦	٧١	٧٤	٨٥	٩٣	١٠٠	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — كتاب الجيب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة (٥٢ / ١٩٦٥) — القاهرة — مارس ١٩٦٦ ص ٧٨ ٠

وبالاضافة الى ذلك ، فقد تهتم الدولة بمعرفة مسلك الانتاج فى كل قطاع على حدة ، لذلك تعمل الجداول التى تضم انتاج كل قطاع على حدة . والجدول (٣/٧) يوضح — على سبيل المثال — تطور الانتاج فى ج . ع . م فى الفترة من ٥٩/٦٠ الى ٦٤/١٩٦٥ — وهى فترة الخطة الخمسية الأولى . ويبرز هنا تحفظ له أهميته وهو لابد من أخذ تغير الأسعار فى الحسبان حتى لا تكون الزيادة القيمية فى الانتاج مضللة ، بمعنى أنها قد ترجع الى ارتفاع الأسعار أكثر مما ترجع الى زيادة الانتاج زيادة حقيقية .

جدول (٣/٧)

تطور الانتاج فى

٥٩/١٩٦٠ — ٦٤/١٩٦٥

القطاع	٥٩/٦٠	٦٠/٦١	٦١/٦٢	٦٢/٦٣	٦٣/٦٤	٦٤/٦٥
الزراعة	٥٨١ر٦	٥٨٢ر٧	٥٦٤ر٨	٦٢٥ر٧	٦٧٧ر٠	٢٤٢ر٦
الصناعة	١٠٨٦ر٧	١١٥٢ر٣	١١٩٨ر٢	١٣٧٤ر٥	١٥٠٤ر٢	١٦٢٣ر٦
الكهرباء	١٨ر٤	٢٢ر٠	٢٨ر٤	٣١ر٦	٣٤ر٦	٣٩ر١
التشييد	١٠٢ر١	١٠٠ر٥	١٤١ر٧	١٦٥ر٩	٢٠٦ر٣	١٨١ر٢
مجموع القطاعات السلعية	١٧٨٨ر٨	١٨٥٧ر٥	١٩٣٣ر١	٢١٩٧ر٧	٢٤٢٢ر١	٢٥٨٦ر٥
النقل والمواصلات	١٣٥ر٥	١٤٦ر٥	١٦٠ر٣	١٨٢ر٥	٢٠٩ر١	٢٣١ر٣
التجارة والمال	١٦٥ر٣	١٩٦ر٠	١٩٢ر٥	٢٠٢ر٩	٢١٨ر٩	٢٣١ر٩
الاسكان	٧٦ر٠	٧٧ر٥	٧٩ر٤	٨١ر٠	٨٢ر٣	٨٣ر٢
المرافق العامة	١١ر١	١١ر٣	١٢ر١	١٢ر٨	١٣ر٢	١٤ر٧
الخدمات الاخرى	٣٧١ر٢	٣٩٦ر٧	٣٩٩ر٨	٤٧٧ر٢	٥٥٨ر٦	٥٩٠ر٤
مجموع قطاعات الخدمات	٧٥٩ر١	٨٢٨ر٠	٨٤٤ر١	٩٥٦ر٥	١٠٨٢ر١	١١٥١ر٥
المجموع العام *	٢٥٤٧ر٩	٢٦٨٥ر٥	٢٧٧٧ر٢	٣١٥٤ر٢	٣٥٠٤ر٢	٣٧٣٨ر٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — كتاب الجيب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة (١٩٦٢/٥٢) — القاهرة — مارس ١٩٦٦ — ص ٢١١ .

* بالمليون جنيه بالاسعار الجارية عن سنوات مالية .

وتجدر الاشارة الى أن هناك من يركزون على الانتاج الصناعى وحده نظرا لأهمية هذا النوع من الانتاج أو قل أهمية القطاع الصناعى والعناية به وسهولة الحصول على بيانات تتعلق بهذا له ، بالاضافة الى أن السبب المحموم بين الدول المتقدمة يتلخص فى تحقيق التفوق فى الانتاج الصناعى . ومن ناحية أخرى ، يتعمد البعض ذكر احصاءات الانتاج الصناعى بالذات لاخفاء حقيقة المشاكل الزراعية التى تتعرض لها بعض البلدان . (١)

وهناك محاولات تجرى للوقوف على نصيب الفرد من الانتاج وتطوره ومقارنته فى بلاد مختلفة . وهذا يتضح من الجدول (٢/٤) الآتى :

---

(١) لقد وضح ذلك من المحاضرات التى القاها البولندى فدروفتش Fedorowicz بمعهد التخطيط القومى عام ١٩٦٥ ومن المناقشة التى دارت بينه وبين الانجليزى واتكن Watkin فى احدى حلقات البحث بالمعهد . كما وضح هذا أيضا فى محاضرات التشيكى كادليك Kadlek التى القاها بمعهد التخطيط أيضا عام ١٩٦٥ .

جدول رقم (٢ / ٤)

نصيب الفرد من الانتاج في

بلاد صناعية مختارة

الوحدة		روسيا	أمريكا	المانيا	انجلترا	فرنسا	اليابان
انتاج كهربائية	كيلووات	٢١٥	١١٦٠	٧٣٥	٦٠٨	٤٩٠	٤٢١
حديد زهر	كجم	٨٦	٢٩٢	٢٣٤	١٨٣	١٨٩	٣٠
صلب	كجم	١٠٥	٣٩٧	٢٩١	٢٧٨	١٨٨	٦٢
فحم	كجم	٥٥٧	٣٤٢١	٣٣١٣	٥١٦٥	١٠٦٥	٦٤٣
اسمنت	كجم	٣٢	١٥٦	١٧٣	١٥٤	٨٦	٦٠
اقمشة قطنية	متر مربع	١٦	٥٨	٠٠	٦٠	٣١	٥٧
نعال (احذية)	زوج	١	٢ر٦	١ر١	٢ر٢	٠٠	٠٠
ورق	كجم	٥	٤٨	٤٢	٤٢	٢٣	٨
سكر	كجم	١٤	١٢	٢٩	٨	٢١	١٧
صابون	كجم	٣	١٢	٧	١١	١٠	٠٠

Source: Yugow, A.; Russia's Economic Front for War and Peace, Harper, NY, p. 32; cf. Buchanan & Ellis, op. cit., p. 210.

وخلاصة القول أنه قد يتم استخدام الانتاج كمؤشر للتنمية أو النمو أو قل لقياس التطور الاقتصادي لبلد أو بعض الصور السالف ذكرها .

(٢) الكفاءة (x)

يتوقف حجم الانتاج على مقدار الموارد المستخدمة وجودتها ، وكذا الطريقة التى يتم بها التأليف بين هذه الموارد واستغلالها . وتتحقق الزيادة فى الانتاج اما بزيادة الموارد المستخدمة ، أو بتحسين استغلال الموارد المستخدمة فعلا .

والطريقة الأولى لتحقيق الزيادة فى الانتاج (أى عن طريق زيادة الموارد المستخدمة) لا تحتاج منا الى تفسير ، فكلما ازدنا الموارد المستخدمة فى العملية الانتاجية كلما حصلنا على انتاج أكثر . أما الطريقة الثانية لتحقيق مثل هذه الزيادة فى الانتاج (أى عن طريق استخدام نفس القدر من الموارد المستغلة) ، فيمكن للباحث أن يفرق بين ثلاث صور للمنتج Output (مع افتراض ثبات المستخدم Input من الموارد المشغلة) . وهذه الصور هى :

١) المنتج الفعلى O_a Actual Output

٢) المنتج المحتمل O_p Potenial Output

٣) المنتج الأمثل O_o Optimal Output

وهذا يفضى بنا الى التفرقة بين ثلاث صور للانتاجية على النحو التالى (شنوده) :

١) الانتاجية الفعلية P_a Actual productivity

٢) الانتاجية المحتملة P_p Potenial productivity

٣) الانتاجية المثلى P_o Optimal productivity

وقد سبق لنا أن عرفنا الانتاجية بأنها النسبة بين المنتج والمستخدم من عنصر ما من عناصر الانتاج (مثل العمل ، والأرض ، ورأس المال ...) . وعلى ذلك فان :

(x) يلاحظ أن كلمة كفاية ترد كثيرا فى الكتابات العربية كترجمة خاطئة لكلمة Efficiency (وأوضح مثال على ذلك هو : « مصلحة الكفاية الانتاجية ») . وقد استخدمنا هنا كلمة كفاءة وهى الترجمة الصحيحة لكلمة Efficiency بدلا من كلمة كفاية Sufficiency ويلاحظ أن الصفة المشتقة من الاسم الأول هى كفء Efficient بينما الصفة المشتقة من الاسم الثانى هى كاف Sufficient وشتان بين المعنيين .

الانتاجية الفعلية لعنصر ما = $P_a = O_a / I_u$

الانتاجية المحتملة = $P_p = O_p / I_u$

الانتاجية المثلى = $P_o = O_o / I_u$

(حيث ترمز I_u الى مقدار المستخدم فعلا من العنصر الانتاجى وحده) (١)

وبالاستعانة بلغة الأرقام لزيادة الايضاح نجد أنه لو كان المستخدم المشغل فعلا ١٠ وحدات وكان المنتج الفعلى ٧٠ وحدة والمنتج المحتمل ٨٠ وحدة والمنتج الأمثل ١٠٠ وحدة فان :

الانتاجية الفعلية = $\frac{٧٠}{١٠}$ = ٧ وحدات

الانتاجية المحتملة = $\frac{٨٠}{١٠}$ = ٨ وحدات

الانتاجية المثلى = $\frac{١٠٠}{١٠}$ = ١٠ وحدات

واضح ان الانتاجية المثلى أكبر من المحتملة وهذه اكبر من الفعلية ، أى أن :

$$P_o > P_p > P_a$$

ونود أن نشير هنا الى أن الانتاجية هى مقياس طبيعى ، ويمكن التعبير عنها كميا (أى بوحدات طبيعية) مثل عدد الاراد ب التى يغلها الفدان ، أو عدد الأمتار من النسيج التى تنسجها آلة ما ... كما يمكن تقدير تلك الانتاجية بالنقود (وذلك بالاستعانة بالاثمان) (٢)

---

(١) لاحظ أننا افترضنا هنا أن زيادة الانتاجية تحققت نتيجة زيادة بسط النسبة (أى زيادة المنتج) مع ثبات المستخدم . غير أن هذا لا يمنع من زيادة الانتاجية نتيجة : ١) ثبات بسط النسبة مع انخفاض المستخدم أو ٢) زيادة بسط النسبة مع انخفاض المستخدم .

(٢) راجع ما أسلفنا الاشارة اليه فى الفصل الخاص بالانتاجية ، وأنظر :

Scitovsky, T.; Welfare and competition, London, (1952) 4th., 1963, Ch. 8.

هذا ويلاحظ أن زيادة انتاجية أحد عناصر الانتاج قد تكون على حساب انتاجية بقية العناصر (أو على حساب نفس انتاجية هذا العنصر فى ميدان آخر) . والمثال التقليدى

وهناك من يركز على اهمية الانتاجية الطبعية لعنصر العمل ، استنادا الى ان هـــذا العنصر هو غاية النظام الاقتصادى . الا أنه فى الواقع لابد من الاهتمام بانتاجية جميع عناصر الانتاج الاخرى كذلك (ليس فى مؤسسة أو قطاع فحسب بل فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى) أو قل الاهتمام بالكفاءة .

وتعتبر الانتاجية مقياس جزئى للكفاءة ـ فالكفاءة فى معناها الواسع هى النسبة بين المنتج من ناحية ، والمستخدم من جميع الموارد (وليس المستخدم من عنصر واحد كما هو الحال بالنسبة للانتاجية) من ناحية أخرى . أى أن الكفاءة مقياس شامل . ولكن لما كانت هناك صعوبـــات بصدد قياس النسبة ، لأنه يتضمن موارد أو مستخدمات يصعب قياسها أو تقويمها ، فان الكفاءة (١) تعتبر هنا ـ ازاء مثل هذه الصعوبات ـ مقياس تقريبى .

وبعد أن المحنا الى مفهوم الكفاءة يمكننا أن نفرق بين ثلاث صور لها على النحو التالـــى :

١) الكفاءة الفعلية Actual efficiency E_a

٢) الكفاءة المحتملة Potenial efficiency E_p

٣) الكفاءة المثلـــى Optimal efficiency E_o

لذلك هو أنه قد نحاول رفع انتاجية عنصر الأرض فنستخدم مقاديرا أكثر من عناصر الانتاج الاخرى (مثل العمل ورأس المال ـ من سماد وآلات وخلافه) . لزيادة غلة الفدان مـــن ٧ الى ١٠ قناطير مثلا . هذا التصرف يكون معقولا ومقبولا اذا كانت قيمة الثلاثة قناطير التى زادت بها غلة الفدان ـ اكثر من تكلفة مقدار العمل ورأس المال اللذين تم استخدامهما لهذا الغرض . اما اذا حدث العكس ، فان هذا يعنى أن زيادة انتاجية عنصر الأرض ادت الى خفض انتاجية عنصرى العمل ورأس المال .

(١) هناك من لا يفرق بين الانتاجية والكفاءة ، بل يوردون فى كتاباتهم اصطلاح الكفـــاءة الانتاجية واصطلاح الكفاءة الاقتصادية . وقد المحنا فى المتن الى التفرقة بين الانتاجيـة (وهى مقياس جزئى) والكفاءة (وهذه مقياس شامل) على اساس ان الأولى (الانتاجية) هى نسبة بين المنتج من ناحية ، والمستخدم من عنصر واحد من ناحية أخرى . بينمـــا الكفاءة هى نسبة بين المنتج من ناحية ، والمستخدم من عناصر الانتاج جميعا (أو قل من جميع المدخلات Inputs من ناحية أخرى .

فالكفاءة الفعلية = $E_a = O_a / (I_u)_i$

والكفاءة المحتملة = $E_p = O_p / (I_u)_i$

والكفاءة المثلى = $E_o = O_o / (I_u)_i$

حيث ترمز I_u الى مجموع المستخدم فعلا من الموارد (أو المستخدمات) التى نفترض تشغيلها كلها (دون تعطلها جزئيا أو كليا) .(١)

ويلاحظ أن الكفاءة المثلى أكبر من المحتملة ، وهذه أكبر من الفعلية . أى أن :

$$E_o > E_p > E_a$$

ومجمل القول ان زيادة الانتاجية او زيادة الكفاءة تعتبر احدى مؤشرات التقدم وكذا الرفاهة . وهذا راجع الى أن زيادة الانتاجية أو الكفاءة ستؤدى الى زيادة الناتج فى مجموعه ليشبع الاستهلاك المحلى وليفطى احتياجات التصدير . وفى الحالين ستزداد دخول الافراد (٢) وبالتالى معدلات التقدم والرفاهة . (٣)

ويلاحظ فى الحياة العملية بوجه عام ، ارتفاع مستويات الانتاجية فى البلاد المتقدمة .

---

(١) اذا كان المستخدم المشغل فعلا (I_u) Utilized Input اقل من المستخدم المتاح (I_{av}) Available Input فان هذا يعنى تعطل بعض الموارد ، وبالتالى انخفاض الكفاءة فى صورها الثلاث المشار اليها بعاليه وهذا واضح لأن اضافة الموارد المعطلة الى مقام النسبة سيضخم مقام النسبة ، وبالتالى يقل خارج القسمة ، ونعنى به الكفاءة .

(٢) قارن Rostas, L.: International Comparisons of Productivity, International Labour Review, 1948.

(٣) هذا وتظهر اهمية رفع الانتاجية فى ميدان التجارة الخارجية اذا علمنا أن هناك بعض الدول تعمد الى خفض قيمة عملاتها لتتمكن من زيادة صادراتها . فمثل هذه الدول ترى فى خفض قيمة عملتها الحلى الناجح . غير أن واقع الأمر هو أن هذا التخفيض ليس بالوسيلة السليمة لتحقيق الهدف ، وانما الوسيلة الاجدى هى خفض التكاليف المحلية (وبعبارة أخرى رفع الانتاجية عن طريق خفض التكاليف المحلية) ، وبذلك تتمكن هذه البلاد من زيادة صادراتها لأنها ستقوى على مجابهة المنافسة للاجنبية . أما اجراء خفض قيمة عملاتها فهو بمثابة خدعة نقدية قد تكون لها مساوئها . راجع :

Hicks, J.R.; The Long-Run Dollar Problem, OEP, June, 1953.

سواء فى قطاع الزراعة أو الصناعة ، وبوجه خاص فى قطاع الصناعة (١) . فنجدها قد توسعت فى صناعاتها القائمة ، كما أنشأت صناعات جديدة ، واهتمت بالتكنولوجيا الحديثة ... كل هذا لانها لمست الشمار اليانعة لزيادة الانتاجية فى هذا القطاع المتمثلة فى اضطراد التقدم وزيادة الرفاهة .

هذا وقد ازداد الاهتمام بالانتاجية والكفاءة فى العشرين سنة الاخيرة . فقد جعل كوزنتس (١٩٤٨) الانتاجية مطابقة للرفاهة ، واعتبر الدخل مقياسا لهما على نحو ما سيرد ذكره كما وان البلاد التى اتبعت أسلوب التخطيط منذ فترة طويلة (مثل الاتحاد السوفيتى) بدأت تشعر بأهمية الكفاءة . وبالاضافة الى ذلك أصبح من المسلم به تناول الكفاءة بالدراسة والتمحيص وذلك كمدخل لدراسة الرفاهة ، كما أوردنا ذلك من قبل .

(٣) الاستهلاك

قد تعكس أرقام الاستهلاك تقدم البلاد أو تخلفها . ويختلف الاستهلاك من مكان لمكان ومن وقت لآخر . فعلى سبيل المثال يختلف الاستهلاك الغذائى السنوى من اللحوم للاسترالى (١١٠½ كجم) عن استهلاك الكندى (٨٠½) ، وكذا الاستهلاك السنوى من الحبوب للامريكى (٧١ كجم) عن استهلاك التركى (١٩٦) . هذا بينما يقترب استهلاك الفاكهة والخضر للفرد فى فرنسا (١٩١) واليونان (١٩٠) ، وكذا استهلاك الاسماك فى اليابان (١٩½) والنرويج (١٩٨) ، واستهلاك الزيوت والدهون فى السويد (٢٦٫٢) وهولندا (٢٧٫٤) .

والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هو :

ـ كيف يمكن حساب مقدار ما يستهلكه الفرد من هذا الخليط العجيب من السلع الغذائية ؟

تتلخص الاجابة على هذا السؤال فى حساب السعرات الحرارية المتولدة من هذه السلع فنحصل على رقم جامع لنصيب الفرد من هذه السعرات ، فيسهل مقارنته بنصيبه فى سنوات مختلفة

---

(١) وقد شجع هذا البلاد الأقل تطورا على الاهتمام بالصناعة والاندفاع الى التصنيع اندفاعا سريعا .

(مثلا) أو مقارنته بنصيب زميله في بلد آخر في فترة بعينها . ونضيف هنا تحفظا هاما يتعلق بمصدر هذه السعرات ، هل اللحوم والألبان وفواكه ... أم حبوب وبقول ؟

وعلى الرغم من أن سكان البلاد الأقل تطورا ينفقون ما يقرب من ٧٠٪ أو يزيد من انفاقهم الاستهلاكي على الموارد الغذائية ، الا أن ذلك لا يتيح لهم الحصول على السعرات الحرارية الكافية لأسباب مختلفة منها :

١) ان دخولهم المطلقة منخفضة للغاية ، خاصة دخول الطبقات ذوى الدخل المنخفض .
٢) انهم ينفقون هذه النسبة المشار اليها بماليه على المواد الغذائية التى تولد سعرات حرارية غير كبيرة ، مثل الحبوب والبقول ، لان اسعار هذه المواد تكون أرخص نسبيا وفى متناول ذوى الدخل المحدود والمنخفض .

أما فيما يتعلق بالبلاد المتقدمة ، فصحيح أن نسبة ما ينفقه السكان هناك على الموارد الغذائية تتراوح ما بين ٣٠ ـ ٥٠٪ من انفاقهم الاستهلاكى ، الا أنه لو تم تحويل هذه النسبة الى أرقام مطلقة لظهر كبرها . هذا بالاضافة الى استهلاكهم المواد الغذائية ذات السعرات الحرارية العالية مثل اللحوم والألبان والبيض والفاكهة ... والجدول التالى يوضح الفرق بين الكميات التى حصل عليها كل من الأمريكى والمصرى من بعض السلع الغذائية :

جدول (٢/٥)

نصيب الفرد من بعض السلع الغذائية
(بالكيلو جرامات سنويا)

الفرد	لحوم	بيض	خضر وفاكهة	سكر	...	...	حبوب
الامريكى	٨٩	٢١	١٩٢	٤٨	...	...	٧١
المصرى	١٢	١	١٢٧	١٨	...	...	١٨١

المصدر : ج ج . ع . م ـ اطلس الخدمات

وتنعكس هذه الأرقام على نصيب كل منهما من السعرات الحرارية ، اذ سيتمتع الامريكى بسعرات حرارية أكثر . ويتضح ذلك بجلاء من الجدول (٢/٨) الذى يتضمن متوسط ما يحتاجه الفرد من السعرات الحرارية (١) . فبينما كان يلزم الامريكى ٢٦٤٠ سعرا حراريا كان يحصل على ٣١٣٠ سعرا (بزيادة قدرها ٥ر١٨٪) ، هذا بينما كان يلزم المصرى ٢٣٩٠ حصل فعلا على ٢٢٩٠ (بنقص قدره ٢ر٤٪) . ويظهر البون شاسعا لو عرفنا ان ما كان يحتاجه الهندى وقتذاك هو ٢٢٥٠ سعرا حصل منها على ١٧٠٠ سعرا فقط (بنقص قدره ٤ر٢٤٪) . مما سبق يمكننا أن نستنتج بصورة مبدئية أن زيادة نصيب الفرد من السعرات الحرارية يعد مؤشرا عاما ثانويا للتقدم والرفاهة .

ويمكننا أن نصل الى نفس النتيجة فيما يتعلق بالانفاق على الخدمات . فازدياد متوسط انفاق الفرد على خدمات الاضاءة والتعليم والاذاعة والتليفزيون والنقل والبريد ... الخ ، كل هذه تعد مؤشرات تقريبية ثانوية مبدائية للتقدم والرفاهة (٢) .

كذلك نفس الشئ بالنسبة لانفاق الافراد على السلع الاستهلاكية الأخرى (خاصة الكمالية وشبه الكمالية المصنعة مثل الثلاجات والغسالات وأجهزة التلفيزيون ..) فزيادة استهلاك الفرد منها يعد دليل مبدئى على التقدم والرفاهة ، على اساس أن الانفاق على مثل هذه السلع يكون منخفضا عند مستويات الدخول الدنيا ، ويزداد بزيادة الدخول .

غير أن هناك سؤال يفرض نفسه على الفكر وهو :

---

(١) انظر . مؤلفنا : خصائص البلاد الأقل تطورا — الباب الاول .

(٢) لاحظ ان زيادة نصيب الفرد من الانفاق على تلك الخدمات قد لا يعنى تلقائيا تقدما أو تطورا اقتصاديا ملموسا نظرا لأن مثل هذه الزيادة قد يكون مرجعها الضغط الاجتماعى اكثر من كونها نتيجة تقدم وتطور الاقتصاد ذاته ، بل كثيرا ما نجد البلاد الاقل تطورا تعانى من زيادة الانفاق على الخدمات (الاستهلاكية) زيادة لا تتمشى مع زيادة الانفاق على الاستثمار بل قد تكون الزيادة الأولى على حساب الاستثمار . لذا لا بد من أن نأخذ ذلك فى الاعتبار عند مناقشة علاقة نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكى — خاصة الخدمات بالتطور أو الرفاهة .

- قد يزداد انفاق الأفراد على الاستهلاك (سواء الانفاق على المواد الغذائية و / أو السلع المصنعة و / أو الخدمات) فهل يعنى هذا اضطراد زيادة التقدم والرفاهة ؟

لابد هنا ان نشير الى تحفظ له أهميته . فقد يزداد الاستهلاك فى الأجل القصير لسبب أو لآخر (بسبب زيادة حصيلة الصادرات فى سنة ما ... الخ) ، ولكن سرعان ما تخبو هذه الزيادة الطارئة بسبب زوال الظروف التى أتاحت حدوثها . وهنا لا يمكن القول بأن زيادة الاستهلاك الطارئة هذه هى دليل على حدوث تقدم اقتصادى او زيادة فى الرفاهة مهما كان حجم هذه الزيادة الطارئة .

ويمتد هذا التحفظ الى زيادة الاستهلاك فى الأجل الطويل . فقد يزيد انفاق الأفراد على الاستهلاك زيادة مطلقة لفترة طويلة نسبيا عامل المحاكاة أو التقليد Demonstration effect أو التفاخر ، فعن طريق أجهزة ووسائل الاعلام المختلفة (من اذاعة وتليفزيون وسينما وصحف ومجلات) قد يتأثر سكان البلاد الأقل تطورا بمستويات الاستهلاك العالية التى يتمتع بها سكان البلاد المتقدمة مما يدفعهم الى زيادة انفاقهم على الاستهلاك . الا أنه لا يمكننا القول بوجه عام بأن زيادة الانفاق الاستهلاكى هى مؤشر للتقدم طالما أن هذه الزيادة غير نابعة من مقدرة الاقتصاد نفسه على تحقيق واتاحة هذه المستويات الاستهلاكية مضطردة الزيادة . وبعبارة أخرى لا يمكننا استنتاج تقدم الاقتصاد نتيجة زيادة الاستهلاك الا اذا كان مصدر هذه الزيادة هو تحقيق زيادة فى الانتاج (الدخل) القومى زيادة تجب الزيادة فى السكان وحيث تتيح زيادة الانفاق الاستهلاكى بشرط الا يكون ذلك على حساب الانفاق الاستثمارى الذى يساهم فى زيادة الانتاج .

وتجدر الاشارة هنا الى أفكار بنت (١) Benett وهيكس (٢) بصدد العلاقة بين الاستهلاك والرفاهة . فقد قام بنت (١٩٥١) بمقارنة مستويات الاستهلاك والرفاهة المادية فى ٣١ دولة فى الفترة السابقة على الحرب الثانية عن طريق الاستعانة بمؤشرات غير نقدية Nomenetary indicators عددها ١٩ مؤشرا مقسما اياها الى ستة مجموعات كالآتى :

---

(١) انظر Bennett, M.K.; "International Disparities in Consumption Levels" ARE, Sept., 1951, pp. 632-49.

(٢) انظر وقارن : Hicks; (The Valuation ..."), op. cit., p. 123, idem.; (The Valuation... - A Comment.."), op. cit., p. 165.

١) طعام وتبغ
٢) صحـــــة
٣) مسكن وملبس
٤) تعليم وترفيه
٥) نقل ومواصلات
٦) مؤشرات موازنة

وقد أعطى لكل مؤشر رقما أقصى قدره ١٠٠ (كحد أعلى لكل مؤشر) ، وبذلك يكـــون المجموع الأقصى لهذه المؤشرات ١٩٠٠ . وقد اعتبرت الدولة التى تقترب من تحقيق هـــــذا الرقم متمتعة بمستوى عالى من الاستهلاك والرفاهة بالتالى - وهذا يمكن توضيحه فى الشكل (١/٢) التالـــى :

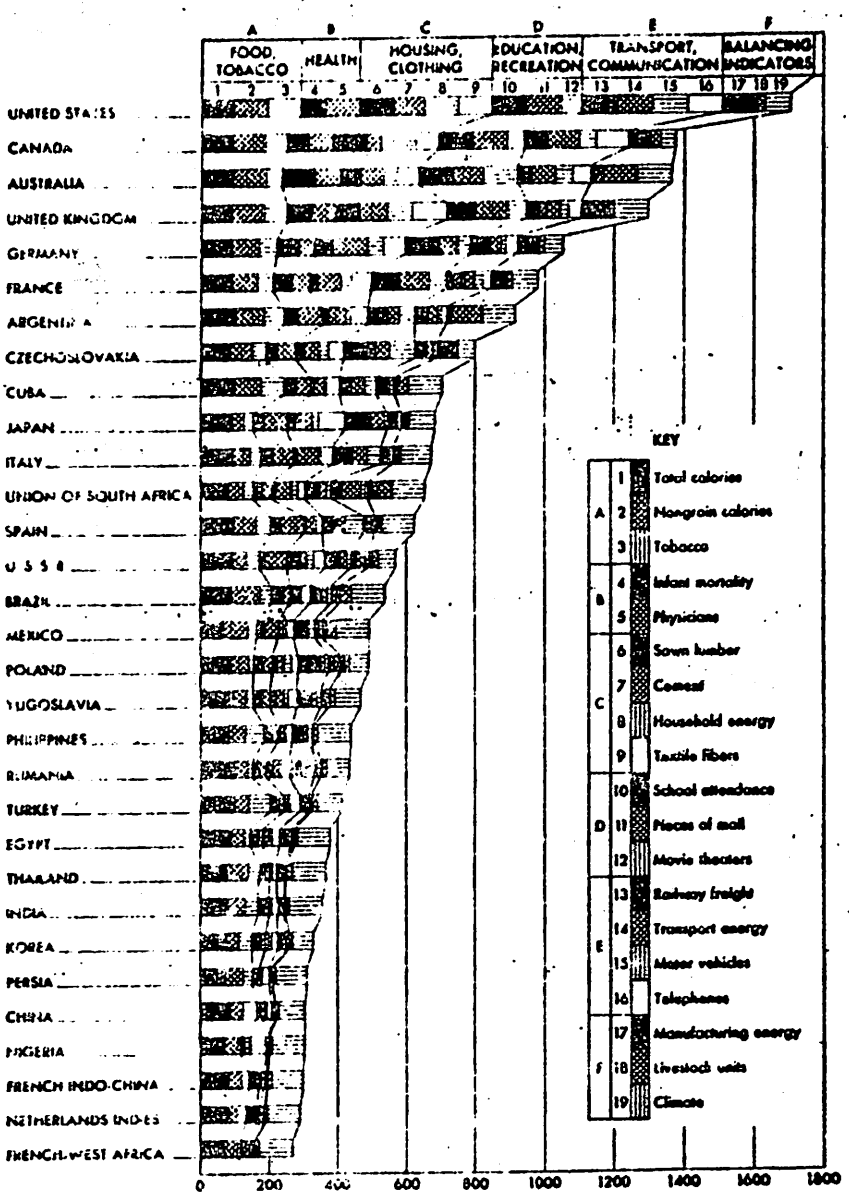

شكل (م/١)

المؤشرات غير النقدية لمستويات الاستهلاك

في ٣١ دولة

(١٩٣٨ ـ ٣٤)

وواضح من الرسم أن مستويات الاستهلاك والرفاهة عالية فى البلاد التى بأعلى الرسم البيانى (مثل الولايات المتحدة وكندا ٠٠٠٠) ومنخفضة فى البلاد التى بأسفل هـــذا الرسم ٠

أما عن هيكس كما سيرد ذكره ، فقد اعتبر الاستهلاك وحده بمثابة مقياس للرفاهـة

(٤) الانفاق العام :

من الملاحظ أن ميزانيات الدول المتقدمة الفنية تقدر ببلايين الجنيهات ٠ وهـذا ينعكس على نصيب الفرد منها ٠ ويحاول البعض مقارنة نصيب الفرد من الانفاق العام فـــى مختلف البلاد لامدادهم بمعيار أو مؤشر عن التقدم والرفاهة ، سواء كان ذلك فى ميزانيـة الخدمات أو ميزانية الأعمال ٠

وتؤيد الاحصائيات وجود ارتباط بين نصيب الفرد من الانفاق العام والتطور الاقتصادى وكذا الرفاهة ٠ ففى أحد الأعوام كان نصيب الفرد من هذا الانفاق فى الولايات المتحـــدة ١٤١ جنيها ، بينما كان نصيب المصرى ٠ر١٠ جنيها والهندى جنيها واحدا (١) ٠

وقد يكون من الأفضل معرفة نصيب الفرد من الانفاق الذى يخصص لأغراض التنميـــة الا أن معرفة ذلك تكتنفها صعاب جامة فى البلاد الأقل تطورا التى تتصف بافتقارها الـــى الاحصائيات الدقيقة المنتظمة (وحتى فى البلاد الاكثر تقدما فقد يصعب التفرقة بين الانفاق التنموى والانفاق غير التنموى) ٠ وبالرغم من ذلك فهناك بعض المحاولات التى أجريـــت للوقوف على نصيب الفرد من الانفاق التنموى ، ففى أحد الأعوام كان نصيب الفرد من هـــذا النوع من الانفاق فى الهند ٠٦٠ر٠ جنيها وفى القيليبين جنيها واحدا (٢) ٠

ويقترح البعض أن يتمثل الانفاق التنموى فى البنود الثلاث الآتية :

١ـ المنفـق عـلى الاستثمـارات ٠
٢ـ المنفـق عـلى الخدمـــات ٠
٣ـ حجـــم القـــــروض ٠

---

(١) Cf. Buchanan & Ellis; op.cit., pp. 335-6.

هذا وقد حولنا الدولارات الامريكية الى جنيهات مصرية بافتراض أن الجنيه المصرى = ٢ دولار

(٢) Ibid.; p.335.

وقد بلغ مجموع هذه البنود فى الهند ٢٧٪ من جملة الانفاق العام ، وفى بورما ٣٢٪ وفى مصر ٣٢٪ بيانها كالاتى :

جدول (٦/٥)

نسبة الانفاق التنموى الى الانفاق العام

البلد	استثمار %	قروض وسلف %	خدمات اجتماعية %	المجموع %
الهند	١٣	١٣	١	٢٧
بورما	٢٢	٥	٥	٣٢
مصر	١٥	٠٠	١٧	٣٢

المصدر : Buchanan & Ellis: op.cit., p. 336.

وواضح من الجدول أن نسبة الانفاق التنموى لم تتعد $\frac{1}{3}$ الانفاق الحكومى فى مجموعه . ولما كان هذا الانفاق الحكومى منخفضا أصلا ، فان هذا ينعكس أيضا على رقم ونسبة الانفاق التنموى . فعلى سبيل المثال نجد أن نصيب الفرد من الانفاق العام فى الهند جنيها واحدا ، وبذلك يضبح نصيبه من الانفاق التنموى ٧٠ ر٠ جنيها ، وهو مقدار متواضع للغاية .

بالاضافة الى ذلك قد يكون رقم الانفاق التنموى (وبالتالى نسبته) متضخما ، بمعنى أن تكون نسبة الخدمات الاجتماعية عالية ، أو القروض (خاصة الاستهلاكية) كبيرة ، مما يؤدى الى نتائج مضللة . وعلى سبيل المثال ، كانت النسبة الفعلية للاستثمار الحقيقى الى الانفاق العام فى الهند أقل من النسبة المذكورة بالجدول بكثير .

الا أن هذا لا يمنعنا من القول بامكان الاستعانة بنصيب الفرد من الانفاق العام كمؤشر ثانوى للتنمية والرفاهة مع أخذ عدة تحفظات فى الحسبان المحنا الى الى بعضها حالا ، كما ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار أيضا نوع النظام الاقتصادى للبلاد التى تقوم بمقارنتها ، اذ قد تختلف مكونات هذه الارقام من بلد لاخر بسبب اختلاف النظام الاقتصادى الذى يتبعه كل بلد .

(٥) مقاييس أخرى :

تتمثل المقاييس الأخرى فى مستويات الصحة وترقب الأعمار والظروف التى تحيط بكل بلد (من حرب أو سلم) ٠٠٠٠ الخ . غير أن هذه المؤشرات غير قابلة للقياس النقدى . ولا يعنى هذا تجاهلها تجاهلا تاما ونحن بصدد مناقشة قياس التنمية والرفاهة ، وانما يلزم أن تكون واضحة فى الأذهان .

المبحث الثاني : الدخل كمقياس شامل للرفاهية الاقتصادية

تناولنا في المبحث السابق المقاييس المختلفة للتنمية والرفاهية الاقتصادية التي اقترحت في الأدب الاقتصادي . وناقشنا بايجاز بعض هذه المقاييس مثل الانتاج والكفاءة والاستهلاك والانفاق الحكومي وغيرها . وانتهينا الى أن مثل هذه المقاييس لا تتصف بصفة الشمول وبعبارة اخرى لا تقدم لنا مقياسا يمكن الاعتماد عليه بصدد قياس كل من التنمية والرفاهية .

واستطرادا للمناقشة ، سنحاول هنا أن نتناول بايجاز الدخل بالدراسة والبحث للوقوف على مدى الاعتماد عليه كمقياس شامل للتنمية و/ أو الرفاهية .

المطلب الأول : مفاهيم أساسية للدخل

يهتم الاقتصاديون في عصرنا الحالي ، بالدخول القومية نظرا لما يلعبه الدخل القومي في حياة المجتمعات ، اذ أن تطوره من عام لعام ، أو من حقبة لأخرى يعكس صورة تطور هذا المجتمع . لذلك نجد أن كل فرد يهتم بزيادة دخله ، وكذلك يهتم الاقتصادي بزيادة الدخل القومي عبر الزمن .

وقد يتبادر الى الذهن السؤال التالي :

- ما هو الدخل القومي ؟

يمكننا الوقوف على ماهية الدخل القومي لو تناولنا في ايجاز بعض تعاريفه . فهناك ثلاثة تعاريف لمارشال Marshall وهيكس Hicks وساموليسون Samuelson . ويعرف مارشال الدخل القومي بانه " .... مجموعة الموارد التي تهب المتعة والتي يمكن توزيعها "(١) . أما هيكس فهو يعرف الدخل القومي بأنه " يضم مجموعة السلع والخدمات التي تحسب بدلالة النقود "(٢) . والدخل القومي عند ساموليسون هو " ... التدفق الكلي من السلع والخدمات في اقتصاد ما " مقاسا بالنقود .(٣) ومن ثم يمكن تفسير الدخل القومي بانه تدفق الناتج A Flow of Product في فترة معينة هي سنة .

(١) انظر Marshall, A; Principles of Economics, London, 1959, P. 434.

(٢) انظر Hicks, J. R.; The Social Framework-An Introduction to Economics; London 1943, P. 154.

(٣) انظر Samuelson, P.A.; Economics - An Introductory Analysis, 5th. ed., 1961, P. 212.

وهناك مقاييس رئيسية عديدة للنشاط الاقتصادى (٤) نذكر منها :

١) الناتج القومى غير الصافى GNP:

يتمثل الناتج القومى غير الصافى (٥) فى قيمة الناتج النهائى المتحقق فى اقتصاد ما خلال فترة معينة • وهو بذلك يتضمن قيمة اهتلاك رأس المال ، بينما يستبعد السلع والخدمات الوسيطة •

٢) الناتج القومى الصافى NNP :

وهو عبارة عن الناتج الموضح بالبند السابق مطروحا منه قيمة رأس المال المهتلك ويمكن التعبير عنه بطريقتين :

أ ـ طريقة تدفق الناتج : وهنا يعرف NNP بأنه القيمة النقدية للمتدفق من المنتجات النهائية

ب ـ طريقة المتحصلات : ونجد أن NNP هو عبارة عن مجموع عوائد عناصر الانتاج (من أجور وفائدة وربح أرباح) •

٣) الدخل القومى NI:

وهو عبارة عن الناتج الموضح بالبند السابق ولكن بتكلفة عناصر الانتاج • ومن ثم نجد أن :

الدخل القومى = الناتج القومى الصافى " بتكلفة عناصر الانتاج "

= الناتج القومى الصافى " بأسعار السوق "

ـ (الضرائب غير المباشرة + مدفوعات تحويلية فى قطاع الأعمال + الارباح الحكومية) + الاعانات

---

(٤) See mainly Kurihara, K.K.; National Income and Economic Growth, London, 1961.

(٥) حيث أن ترجمة كلمة Gross الى اجمالى تحدث لبسا ، نظرا لأن كلمة Total تترجم الى جملة أو اجمالى ، فانه يلجأ البعض الى ترجمة Gross الى "قائم" لتحاشى مثل هذا اللبس ، غير أن الترجمة الأخيرة ـ وان كانت توضح المطلوب ـ غير أنها لا ترد كثيرا فى الكتابات الاقتصادية لدينا • لذلك يفضل الباحث استخدام اصطلاح " الناتج القومى غير الصافى " للدلالة على

٤) الدخل الشخصى : PI

وهو عبارة عن الدخل القومى مطروحا منه الأرباح غير الموزعة وضرائب الدخل على الشركات وكذا التأمين الاجتماعى ، مضافا اليه المدفوعات التحويلية فى قطاع الأعمال والمدفوعات التحويلية فى قطاع الاعمال والمدفوعات التحويلية الحكومية ، أى أن :

الدخل الشخصى = الدخل القومى

— (الارباح غير الموزعة + ضرائب الدخل على الشركات + التأمين الاجتماعى)

+ (مدفوعات تحويلية فى قطاع الأعمال + مدفوعات تحويلية حكومية)

٥) الدخل الممكن التصرف فيه DI :

وهو عبارة عن الدخل الشخصى مطروحا منه الضرائب المباشرة . أى أن :

الدخل الممكن التصرف فيه = الدخل الشخصى — الضرائب الشخصية المباشرة

وبالاضافة الى المقاييس الرئيسية للنشاط الاقتصادى التى تناولناها بمالية هناك بعض المقاييس المشتقة الناجمة عن بعض العوامل المعقدة للأمور والتى منها :

أ) تفسير الاسعار

ب) النشاط الاقتصادى الحكومى .

جـ) علاقات التجارة الدولية .

د) نمو السكان .

وكنتيجة لوجود مثل هذه العوامل ، نجد أن هناك أربعة مقاييس مشتقة وهى :

أ) الدخل الحقيقى .

ب) الدخل فى اقتصاد مختلط .

جـ) الدخل فى اقتصاد مفتوح .

د) متوسط دخل الفرد .

وسنشير فى عجالة الى مثل هذه المقاييس

أ) الدخل الحقيقي :

من الملاحظ أن مستويات الأسعار لا تثبت عند حد معين، بل هي دائمة التغير لهذا لا بد من أخذ مثل هذه التغيرات في الحسبان، حتى لا يبدو تزايد الدخل القومي بمعدلات عالية من عام لآخر مجرد زيادة ظاهرية، بمعنى أن يكون مرجع مثل هذه الزيادة هو ارتفاع الأسعار وليس تحقق زيادة في حجم السلع والخدمات. وهذا يستدعي منا تحويل الدخل القومي الاسمي أو النقدي الى دخل حقيقي وذلك بقسمة الأول (أي الدخل النقدي) على الرقم القياسي للأسعار، وذلك كالاتي :

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للاسعار}}$$

ب) الدخل في اقتصاد مختلط:

في الاقتصاد المختلط، يدخل القطاع الحكومي في حسابات الدخل القومي - وهنا يعتبر الانفاق الحكومي مصدر الطلب. وبذلك يمكن تعريف الناتج القومي غير الصافي (ن ق غ) ليتضمن الانفاق الحكومي ، وذلك كالاتي :

ن ق غ = الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق
الخاص الخاص الحكومي

ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة المألوفة:

$$Y = C + I + G$$

وهنا نجد أن القيمة الكلية للسلع والخدمات تمثل مجموع كل من الطلب الاستهلاكي Consumer demand وطلب قطاع الأعمال Business demand والطلب الحكومي Gov. demand

جـ) الدخل في اقتصاد مفتوح :

طالما أن الاقتصاد القومي مفتوح ، بمعنى أن له علاقات تجارية مع الخارج ، فلا بد وأن

ننظر للناتج القومى غير الصافى (ن ق غ) GNPنظرة جديدة ، بعبارة أخرى لا بد وأن نعرف فى اقتصاد مفتوح كالاتى :

ن ق غ = الانفاق الاستهلاكى المحلى + الاستثمار المحلى + الصادرات

د) متوسط دخل الفرد :

قد يزداد الدخل القومى الحقيقى من عام لآخر ، غير أن هذا قد لا يمكن تقدم البلد اقتصاديا اذا كانت تجابه مثل هذا البلد زيادة سكانية كبيرة ، مما تؤدى الى أن يصبح معدل زيادة السكان يفوق معدل نمو الدخل الحقيقى ، ومن ثم انخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقى بمرور الزمن . لذا لا بد من أخذ مسألة السكان فى الاعتبار ، وخاصة وأن الحجم المطلق للسكان - فى غالبية البلاد - ينمو باضطراد ، ولا يتناقص أو يثبت الا فى أحوال نادرة .

وللدخل القومى ثلاث أوجه أو صور ترتبط بمنهج المحاسبة القومية ، وهى نتيجة لثلاثة عمليات :

١ - عملية الانتاج : وهنا نجد أن

الناتج القومى = القيمة المضافة

= الانتاج - مستلزمات الانتاج

٢ - عملية التوزيع : وهنا نجد أن :

الدخل القومى = عوائد عناصر الانتاج

(بتكلفة عناصر الانتاج)

الدخل القومى = الدخل القومى + (ضرائب غير مباشرة - اعانات)

(بسعر السوق) (بتكلفة عناصر الانتاج)

٣ - عملية الانفاق : ونجد أن :

الانفاق القومى = استهلاك + استثمار + (صادرات - واردات)

خاص عام

ويمكننا الوصول الى "نصيب الفرد من الدخل الحقيقى" وذلك بقسمة الدخل القومى الحقيقى على عدد السكان كما توضحه المعادلة الاتيـــة :

$$\text{نصيب الفرد من الدخل الحقيقى} = \frac{\text{الدخل القومى الحقيقـــى}}{\text{عدد السكـــان}}$$

وبعد أن وقفنا على بعض تعريفات الدخل القومى وصوره، أو قل على المفاهيم الأساسية للدخل، يجدر التنويه الى المناقشات الحادة التى دارت بين جهابذة الاقتصاد حول امكانية الاعتماد على الدخل كمقياس للتنمية والرفاهة، وهذا ما سنخوض غماره فى النقاط الثلاثة التالية

هذا وقد أوردنا بعض الاحصائيات التى تتضمن متوسط دخل الفرد فى عدة بلاد بالجنيهات المصرية [1]، كما أشرنا الى الصعوبات التى تجابه المتخصصين فى هذا الميدان بصدد مقارنة دخول الأفراد على الصعيد الدولى . وسنحاول أن نناقش هذه الصعوبات فى نهاية المطلب الرابع من هذا البحث.

المطلب الثانى : الدخل كمقياس للتنمية الاقتصادية

لا شك أن دراسة الدخل القومى لها أهميتها الكبيرة فى زماننا الحاضر فى أى بلد مهما اختلف النظام الاقتصادى الذى يتبعه، وذلك لأن الدخل هو أداة هامة سواء فى يد الرأسمالى أو الاشتراكى يستعين به للتعرف على مدى ما حققه الاقتصاد من تقدم، على أساس أنه (أى الدخل) هو أفضل مقياس تقريبى شامل لقياس التنمية والنمو، نظرا لقصور المقاييس - التى أشرنا اليهـــا فى الفصل السابق - عن القيام بهذه المهمة .

وقد كان مارشال من الرواد الأوائل الذين قاموا بدراسة الدخل وأولوه أهمية كبرى حيث لفت مارشال انظار الاقتصاديين الى الدخل بدلا من الثروة . وكان مارشال أول من فضـــل استخدام الدخل (بدلا من الثروة) كمؤشر للتقدم [2] . فقد يكون فى الامكان - مع أخذ عدة اعتبارات فى الحسبان - أن نسوى بين التقدم Progress والسعادة Happiness الا أنه من الصعـــب

(١) انظر مؤلفنا : خصائص البلاد الاقل تطورا

(٢) فى كتابه Marshall; (Principles of Economics), op.cit.,p.68.

Lewis, A; The Theory of Economic Growth, London, 1955,pp. 9-10.

أن نربط بين الثروة والسعادة [٣] . وبعبارة أخرى ، من الصعب اعتبار الثروة بمثابة مؤشر للسعادة ومن ثم يكون من الأفضل الاعتماد على الدخل كمقياس معقول للتقدم لكونه تدفقا مستمرا من السلع والخدمات ، لا على الثروة التى هى بمثابة كمية أو رصيد

وقد جذبت أفكار مارشال انتباه غيره من الكتاب . فعلى سبيل المثال ، نجد هيكس ينص على أنه اذا تم " تحويل الدخل القومى الى دخل حقيقى ... فانه يمدنا بأفضل مقياس مفسر يقيس الحالة الاقتصادية Economic well-being للشعب ، أو التقدم الاقتصادى ، الذى من المحتمل أن نحققه " [٤]

وبوجه عام يمكن القول بأن الدخل هو أفضل مقياس للتنمية والنمو [١] فهو يبين مدى ما حققه المجتمع من تقدم .

والسؤال الذى يرد على الفكر هنا سؤال ذو شقين :

١) هل نستعين بالدخل القومى الصافى NNP أم الدخل القومى غير الصافى GNP كمقياس لقياس التقدم الاقتصادى ؟

٢) هل نستعين بالدخل فى مجموعة أم بالدخل المتوسط ؟

وللاجابة على الشق الأول من السؤال ، تجدر الاشارة الى أن هناك فريق من الكتاب [٢] يفضل مقياسا يشمل ـ أكثر من غيره ـ السلع والخدمات النهائية وذلك فيما يتعلق بقياس التنمية بشرط أخذ مقدار اهتلاك رأس المال ـ الذى يهلك خلال عملية الانتاج ـ فى الحسبان وطالما أن GNP لا يتيح تحقيق ذلك ، أى لا يطرح منه الاهتلاك ، فانهم يقترحون NNP الحقيقى كأحسن مقياس لقياس التقدم الاقتصادى . [٣]

(٣) انظر : Jocls, J.R; (The Social Framework), op.cit., p. 1964.

(٤) انظر Shenouda, S.S.; (Income as a measure...)op.cit., part IIIch.2

(١) انظر Kurihara; op. cit., p. 16.

(٢) من بينهم مايرو بالدوين وكوريهارا . انظر :
Samuelson;(Economics), op.cit., p. 800; and Higgins; opcit.,

(٣) انظر

غير أن هناك فريق آخر من الكتاب يركز على NNP كمقياس هام فى هذا الصدد ، بحجة أن بياناته متاحة أكثر . وعلى ذلك فان NNP يعتبر بمثابة " المؤشر الكمى الرئيسى للتقدم الاقتصادى (٤)

أما فيما يتعلق بالاجابة على الشق الثانى من السؤال ، فان الأدب الاقتصادى يعرض لنا ثلاثة إتجاهات . فالاتجاه الأول يحبذ استخدام الدخل الكلى كمقياس للتقدم الاقتصادى ، بينما الثانى يفضل استخدام الدخل المتوسط . اما الاتجاه الثالث فيقترح الاستعانه بالدخل الكلى وكذ المتوسط . فمن مؤيدى الاتجاه الأول جيمس ميد الذى قال بأن الدخل الكلى هو أنسب مقياس لقياس النمو الاقتصادى (أو الرفاهية) بدلا من الدخل المتوسط (٥) .

غير أن اقتراح ميد قد تعرض لانتقادات لاذعه (١) ، كما وأن هناك كثير من الاقتصاديين يفضلون استخدام الدخل المتوسط لقياس التقدم الاقتصادى بدلالة السلع والخدمات المتاحة للفرد . وفى الامكان صياغة الدخل بهذا المفهوم ، كما سبق أن أوردناه ، فى الصورة التاليه

متوسط الدخل الحقيقى = الدخل القومى الحقيقى / حجم السكان

وبذلك فان خارج القسمة — أى متوسط الدخل الحقيقى (٢) — يصبح أفضل مقياس للتقدم (٣)

ومن ناحية أخرى ، فانه يتم الاستعانة بمتوسط الدخل الحقيقى فى تبويب بلاد العالم من حيث التقدم والتخلف ، حيث تعتبر الدول التى بأعلى القائمة دول متقدمة اما تلك التى فى نهاية القائمة فتعد دولا أقل تقدما .

---

(٤) راجع: Samuelson; (Economics), op.cit., p. 800; and Higgins; op.cit p. 630.

(٥) للوقوف على التفاصيل انظر: Meade, J.E.; Trade and Welfare, London, 1955, ch. VI.

(١) انظر على سبيل المثال مراجعة شيلنج لكتابات ميد فى المجلة الاقتصادية الأمريكية:

Schelling; T.C., (Reviewer) in AER, Sep. 1956, P. 717.

(٢) راجع: Higgins; op.cit, p. 631.

(٣) هناك سؤال يفرض نفسه على الفكر بصدد مقام الكسر: هل هو القوى العاملة فحسب ، أم السكان فى مجموعهم ؟ فقد يكون من المقنع — من الناحية النظرية على الأقل — قسمة الدخل القومى على القوه العامله . الا أن تأكيد ذلك عمليا غير مضمون وغير معمول به . انظر: Kindleberger; op cit. pp. 9–10.

غير أن الباحث هنا يلفت النظر الى تحفظ له أهميته . فهو لا ينكر استخدام متوسط الدخل الحقيقي كأهم المقاييس الناقصة لقياس التطور الاقتصادي . الا أن استخدام هذا المتوسط يستلزم حذقا كبيرا ، بمعنى أنه يجب على الاقتصادي أن يفطن الى درجة العدالة في توزيع الدخل الحقيقي بين أفراد المجتمع . مثال ذلك أن يتم اكتشاف مورد طبيعي له أهميته في بلد ما (وليكن البترول مثلا) ، ويتم تصدير كميات كبيرة منه للخارج تدر عائدا كبيرا . والسؤال هنا هو:

- هل يعني حصول البلد على هذا العائد الكبير فجأة زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي؟ أو بعبارة أخرى ، هل يعني هذا ارتفاع مستوى معيشة الأفراد ؟

الإجابة على ذلك بالنفي ، طالما أن هذا العائد يكون وقفا على قلة من أفراد المجتمع ، بينما الغالبية الكادحة لا تحصل إلا على القدر اليسير الذي يكاد يقيم أودها لذلك ننبه الى استخدام هذا المقياس بحرص حتى لا ينقلب الى مقياس مضلل .

أما مؤيدو الاتجاه الثالث فهم يرون الاستعانة بكل من الدخل الكلي والمتوسط في هذا الصدد . وقد تعرضنا لمثل هذه الافكار من قبل ونحن بصدد تعريف التنمية الاقتصادية فقد انتقدنا تعريف التنمية الذي يستند الى الدخل القومي الكلي وحده ، كما أننا انتقدنا التعريف الذي يستند الى متوسط الدخل وحده ، وذكرنا أن التعريف الذي يستند على أحدهما دون الآخر يكون تعريفا ناقصا ومعيبا لعدة أسباب ذكرناها في حينها [1] . وانتهينا الى أنه لا بد من أخذ كل من الدخل القومي والدخل المتوسط في الاعتبار ، عند محاولة صياغة تعريف منطقي للتنمية الذي أوجزناه في أن التنمية هي " تقدم متعمد يتم نتيجة تغيرات ..... تنبع من تفاعل المتغيرات ... فتؤدي الى استمرار زيادة الدخل (الناتج) القومي الحقيقي ... بمعدلات تجب زيادة السكان ، وبحيث تسمح بزيادة متوسط دخل الفرد . "

وبعد هذه الرحلة القصيرة ، ننتهي الى أن الدخل المتوسط هو أفضل مقياس لقياس التقدم

(١) راجع الباب الأول من مؤلفنا : فصول في التنمية الاقتصادية ، معهد التخطيط ١٩٧٨

الاقتصادى، على أنه يجب أن نأخذ فى الصورة مسلك الدخل القومى الكلى تلافيا لأية انتقادات قد تثار.

هذا ولا يعنى ذلك انعدام الانتقادات التى قد توجه الى أى من الاتجاهات الثلاثة، فما زال بعض الكتاب يقودون حملات شعواء ضد فكرة استخدام مفهوم الدخل (سواء القومى أو المتوسط أو كليهما معا) لقياس التطور الاقتصادى.

ويشبه المؤلف الدخل بالامتحان، فبالرغم من أنه لا يمكن اعتبار الامتحان معيارا صحيحا يقيس مقدرة واستعداد الطالب لاستيعاب المعلومات، أو مقياسا لقياس ذكائه الا أنه ما زال - رغم مساوئه - الوسيلة الوحيدة المستخدمة فى جميع أرجاء المسكونة. (١)

المطلب الثالث: الدخل كمقياس للرفاهية

يرى بعض الكتاب فى الدخل مقياسا يقيس مستوى معيشة السكان بدلالة السلع والخدمات، والتحسينات التى تطرأ عليه (٢). وقد سبق الاشارة الى أن هيكس ذكر بأن الدخل الحقيقى يمدنا بأفضل مقياس مفرد يقيس المتعه (أو قل الرفاهة : شنوده) الاقتصادية Economic well-being للسكان (٤).

وبالاضافة الى ما تقدم، كان مفهوم الدخل كمقياس للرفاهة، (وكذلك كمقياس للانتاجية) كان بمثابة ...

---

(١) غير أن المؤلف ينتقد انتقادا لاذعا اعتبار الدخل مقياسا للرفاهة المجتمعيه. انظر للمؤلف "مدخل الى مستوى المعيشه - معهد التخطيط القومى - ١٩٧٨ وأيضا :
Shenouda, S.; "Salus a new treatment".

(٢) انظر Kurihqrq; (N. Income, etc.) op.cit. p.121.

(٤) انظر Hicks, J.R., (The Social Framework), op.cit., p. 164.

هذا ونكرر هنا مره أخرى أنه مع تقرير المؤلف لوجهة نظر مختلف الكتاب عن الدخل كمقياس للرفاهية، لا يمكن اطلاقا جعل الدخل لقياس للرفاهية المجتمعة
وهنا تتلخص وجهة نظرنا - كما سيرد فى فيما بعد - أن الدخل يتدفق من السلع والخدمات - يمكن اعتباره مقياسا للرفاهية الاقتصادية - مع اخذ عدة اعتبارات فى الحسبان (سنورد ها فى حينها) دون أن يكون مقياسا للرفاهية المجتمعه، اذ ان الرفاهية المجتمعه تجب الرفاهية الاقتصادية، ويتم قياس الأولى (أى الرفاهية المجتمعيه) بدلالة حقيقية in real terms وفق نهج الرفاهية المجتمعة لتفصيل اكثر انظر للمؤلف: "مدخل الى مستوى المعيشه (سبق الاشارة)

SWA

سندرلا (بطلة القصة المألوفة) فى المناقشة التى دارت على صفحات مجلة ايكونوميكا (٥).

وبالرغم من أن هيكس قد كتب مقاله عن تقويم الدخل "(١٩٤٠)، على أساس اختلاف التقويم الذى ينشأ عن استخدام الدخل القومى كمقياس للرفاهه والانتاجيه على التوالى، فان المشتركين فى تلك المناقشة بمرهم نقاش الرفاهه Welfare Debate مما جعل لمناقشة الانتاجية مكانة ثانوية.

ومن ناحية أخرى، فمن المفيد مناقشة الرفاهه حتى يمكن لنا الوقوف على مقاييس للرفاهة الاقتصادية. (١)

وقد أصبح من المسلم به الآن أن الدخل القومى الحقيقى ومتوسط الدخل الحقيقى لهما أهمية كبيرة بصدد الرفاهه الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يذكر ليتل "... أنا لا أنكر أن سلسلة توضح تغيرات متوسط الدخل الحقيقى تناظر تقديرات الناس عن التغيرات فى الرفاهه... وأيضا لا أنكر أن امعان النظر فى أرقام متوسط الدخل الحقيقى يعطينا أساسا أو قاعدة للحكم على الرفاهه (الاقتصادية: شنودة)." (٢)

ومن ناحية أخرى، فان الدخل يستخدم أيضا بغرض الرفاهة الاقتصادية. فلقد ذكر هيكس أنه "عندما نستخدم الدخل كمقياس للرفاهة الاقتصادية، فاننا نستخدمه لاغراض المقارنة مقارنة الرفاهه الاقتصادية فى زمان ومكان معينين مع زمان ومكان آخرين." (٣)

وبالاضافة الى ذلك، فانه يمكن الاستعانة بالدخل كمقياس أو دليل لكل من التنمية والرفاهة الاقتصادية، وذلك كما سيرد ذكره فيما بعد.

(٥) Ohlsson. I; On National Accounting, Stockholm, 1953; Appendix 1 to ch. III, p. 111.

(١) انظر: The Report on Prof. A. Peacock Visit to the INP in April Mem. 62, INP, Cairo.

(٢) انظر: Little, I.M.D. "The Valuation of Social Income" Economica, 1949, P. 14.

(٣) راجع: Hicks, J.R., "The Valuation of Social Income-A Comment on Prof. Kuznent's Reflections", Economica, 1948, p. 166.

ونركز هنا على الرفاهة الاقتصادية (وليس على الرفاهه المجتمعيه في مجموعها) ذلك لانه حتى ولو حققت التنمية - معبرا عن ذلك بالسلع والخدمات - كل الشروط الضرورية لتحسين الرفاهة الاقتصادية، فان هذا لا يعني تحسين الرفاهية المجتمعية. وهذا بديهي لأن الرفاهة الاقتصادية ما هي الا جزء من الرفاهة العامة المجتمعيه. وطالما أن عملية التنمية لها آثارها العميقة على العوامل المرفقية والاجتماعية، والعادات وما الى ذلك، فانها - أي التنميه - قد تسبب أحيانا ضجرا وتبرما. (٤)

هذا وتجدر الاشارة الى أنه بالرغم من أن التنمية - معبرا عنها بزيادة في الناتج الكلي أو نصيب الفرد منه) - هي انجاز جوهري له مغزاه، الا انه لا يمكننا أن نسوي بينها وبين الزيادة في الرفاهة الاقتصادية الا اذا اخذنا عدة اعتبارات في الحسبان سنذكرها في حينها.

وسنعرض على الصفحات التالية مشكلة تقويم الدخل القومي والمناقشة الحامية المنشورة بمجلة Economica لنقف منها على العلاقة بين الدخل والرفاهة الاقتصادية. ولأهمية هذه المناقشة، سنتناول في ايجاز خلاصة أفكار هيكس، ثم نعرض التأملات وكذا التعليقات التي تناولت هذه المناقشة.

المبحث الأول : مناقشة الايكونوميكا (١)

خلاصة أفكار هيكس

تمهيد :

نالت مشكلة تقويم الدخل القومي اهتماما كبيرا ومتزايدا في الازمنة الحديثة بعد أن أجرى

(٤) للالمام باسباب الضجر التي قد تصحب التنمية أنظر:

Brown, P.; Economic Growth and Human Welfare, Delhi, 1953, ch. II; clark, J.M., "Common and Disparate Elements in National Growth and Decline", in NBER, pp. 24-8; Drwnowsbi; "Frustrated Development", Frankel, S.H.; Some Conceptual Territories, Princeton 1952, pp. 16-25.

هيكس[١]، وكوزنتس[٢]، وليتل[٣]، وساموليسون[٤] تعديلات جوهرية على الأسس التي وضعها بيجو[٥].

ولا شك أن هناك تباين كبير بين صعوبة الحصول على نظرية نافعة للقياس السليم، وبين الرغبة العملية في الحصول على مقاييس عامة يمكننا استخدامها لتكوين صورة عن الرفاهية الاقتصادية الحقيقية. والنظرية الوحيدة المتاحة لقياس الرفاهة الاقتصادية والانتاجية، في اقتصاد مختلط، هي تلك التي تعالجها مناقشة مجلة الايكونوميكا. وقد تم اختيار هذه المناقشة للتيح لنا الوقوف على مؤشر أو دليل نظري.

ونتناول، في ايجاز، أفكار هيكس التي أوضحها بمجلة الايكونوميكا عام ١٩٤٠ تحت عنوان "تقويم الدخل القومي".

١) طريقتان لتقويم المعاملات الحقيقية:

نقطة البداية عند هيكس هي أنه في استطاعة الفرد التمييز بوضوح بين مفهوم تكلفة

(١) انظر: Hicks, J.R., "The Valuation of Social Income". Economica, 1940, pp. 165-24; Idem; "The Valuation of Social Income - A Comment on Professor Kuznet's Reflections", Economica, 1948.

(٢) راجع Kuznets, S; "On the Valuation of Social Income - Reflection on Prof. Hicks's Article", Economica, 1948, pp. 1-16 and 116-31.

(٣) انظر Little, I.M.D.; "The Valuation of Social Income", Economica, 1949, pp. 11-26; idem; A Note on the Interpretation of Index-Numbers", Economica, 1949, pp. 369-70.

(٤) راجع: Samuelson, P.A. "Evaluation of Real National Income" OEP, New Series, Vol. 11 (1950), PP. 1-29.

(٥) أنظر Pigou, A.C.,; The Economics of Welfare, London, 4th. ed., 1932, part I.

عناصر الانتاج ومفهوم سعر السوق [1] . ومن ثم فقد حاول أن يستقصى عن مشكلة ايجاد تقاويم بديلة ممكنه للدخل القومى . وقد بدأ بالناتج القومى National Product بافتراض أن مجموعه من السلع والخدمات يمكن تقويمها بطريقة او بالغوى . وقد فرق بين غرضين من أجلهما يتم استخدام حسابات الدخل القومى وهما :

أ) الدخل القومى كمقياس للرفاهه الاقتصادية .

ب) الدخل القومى كمقياس للانتاجية .

٢) الدخل والرفاهة الاقتصادية :

قدم لنا بيجو تحليلا نظريا للدخل فى كتابه اقتصاديات الرفاهه [2] . ولم يكن أمام هيكس أى اختيار الا أن يتبع ما انتهى اليه بيجو فى هذا الصدد . فقد فرق بين الرفاهة الاقتصادية والرفاهه بمفهومها العام عن طريق القاعدة القائلة بوجوب عقد مقارنات الرفاهة الاقتصاديه فى ظل فرض ثبات الحاجات أو عدم تغير الأذواق .

٣) مشاكل التقويم :

اعتقد هيكس بأن مغزى الدخل كمؤشر للرفاهة الاقتصادية يعتمد على بعض المسلمات مثل نظرية الأرقام القياسية . ويستطرد قائلا أنه " يمكننا مقارنة الدخول الحقيقية عن طريق استخدام هذه المسلمات " . [3]

(١) التفرقة بين الدخل القومى بتكلفة عناصر الانتاج والدخل القومى بسعر السوق تفرقه نافعه لكثير من الذين يقومون بحساب الدخل القومى . وقد دارت المناقشات المبكرة حول هذه المفاهيم في بريطانيا فى الثلاثينات وبداية الاربعينات من القرن الحالى . وقد عضد باولى A.L.Bowley استخدام الدخل على أساس تكلفة عناصر الانتاج ، بينما عضد بعض الكتاب - ومنهم كولين كلارك C.Clark استخدام الدخل بمفهوم السوق . وقد كان الالتباس قائما عندما نشر هيكس فى مجلة الايكونوميكا عام ١٩٤٠ .

(٢) الذى سبق الاشارة اليه وعنوانه : Economics of Welfare

(٣) راجع Hicks; ("The Valuation...W); op.cit., p.113.

وعند قياسه للدخل — باعتبار الدخل كمؤشر للرفاهة الاقتصادية — استخدام الأسعار كأوزان، ذلك لأن الأسعار " تدلنا على المنافع الحدية، نظرا لأن ميل خط الثمن عند نقطه التوازن — هو نفس ميل منحنى السواء الذى يمر بتلك النقطة " (١)

٤) الانتاجية والرفاهة الاقتصادية :

اعتقد هيكس بأن الدخل القومى كمقياس للانتاجية يختلف عن الدخل القومى كمقياس للرفاهة، فقياس الرفاهة الاقتصادية وقياس الانتاجية هما شيئان شيئان مختلفان تماما " (٢)

وقد اعتقد أيضا أن الاستهلاك هو الذى يساهم أو يضيف الى الرفاهة الجارية . أما المساهمة للناشئة عن الادخار فهى — من وجهة نظر هيكس — مساهمة مشكوك فى قابليتها للمقارنة Comparability

غير أنه عند قياس الانتاجية، فان السلع الاستهلاكية والاستثمارية تكون فى مرتبة واحدة أى أنه لا يوجد اختلاف جوهرى بينها من وجهة النظر هذه .

وقد اختتم هيكس أفكاره بالتنوية الى أنه اذا كان من المرغوب فيه مقارنة الرفاهة عبر الزمن، فانه يجب عمل أوزان عن طريق الأسعار التى تمثل المنافع الحدية . أما اذا أريد مقارنة الانتاجية عبر الزمن، فانه يجب عمل أوزان عن طريق الأسعار التى تمثل النفقات الحدية .

البند الثانى : مناقشة الايكنوميكا (٢)

خواطر وتعليقات

١) امتداد تحليل هيكس لمقارنة التغيرات فى الرفاهة الاقتصادية :

تجدر الاشارة الى أن كوزنتس انتقد هيكس على أساس أن الأخير (هيكس) لم يناقش المضمون الرفاهى للدخل الا بما صاغه من معيار يمكن من تعيين أو تقرير الزيادة أو النقص فى الرفاهية الاقتصادية .

---

(١) انظر المرجع السابق مباشرة ص ١١٢ . ويهدف هيكس هنا الى اختيار الأسعار التى تتمشى تماما مع المنافع الحدية النسبية، أى الاسعار التى تواجه المستهلك مثل اسعار التجزئه بعد الضرائب — وما الى ذلك . وبالرغم من ذلك فهناك بعض الاستثناءات كما هو الحال فى بعض السلع كتلك التى تخضع للتقنين أو بعض السلع الجديدة .

(٢) Ibid.; P. 122.

وفى الحياه العمليه، تتم مقارنة الناتج لمعرفة:
١ — ما اذا كان ناتج معين أكبر من ناتج آخر.
٢ — أو اذا كانت زيادة أكبر (أو أصغر) تتحقق فى الفترة ب عما هى عليه فى الفترة أ.

وتتلخص وجهة نظر كوزنتس فى أنه من الممكن امتداد تحليل هيكس فى هذا الاتجاه. وقد أورد كوزنتس تفاصيلا كثيرة فى الملحق الذى ذيل به مقاله. (١)

ولم يعترض هيكس على حجة كوزنتس التى يحاول أن يستند اليها الأخير (كوزنتس) فى امتداد تحليل هيكس ليمكننا من مقارنة التغيرات فى الرفاهة الاقتصادية، بل على العكس فلقد وافق (أى هيكس) على امكان مقارنة اختلافات الرفاهة الاقتصادية (٢).

٢) الرفاهه الاقتصادية وتكوين رأس المال:

يلاحظ أن كوزنتس انتقد هيكس لأن الأخير — وهو بصدد مناقشة الدخل من وجهة نظر الرفاهة الاقتصادية — كان معنيا بالسلع الاستهلاكية فقط، اذ لم يشر صراحة الى السلع الرأسمالية بالرغم من أنه أشار الى كل من الاستهلاك والاستثمار عندما تناول قياس الانتاجية. وهكذا يستبعد هيكس الاستثمار من الدخل عند الاستعانة بالأخير (أى بالدخل) كمقياس للرفاهة الاقتصادية. لذلك نجد هيكس ينص على أن "... الاستهلاك فقط هو الذى يضيف الى (أى يساهم فى) الرفاهة الاقتصادية: شهوده) الجارية Current Welfare مباشرة أما عن المساهمة أو الاضافة المستمدة من الادخار فهى مساهمة مشكوك فى قابليتها للمقارنة (٣)

وتتلخص وجهة نظر كوزنتس فى أن تلك الفقرة السابقة لهيكس تفضى الى لبس خطير بين الناتج (أو الدخل) الجارى والرفاهة الجارية. لذلك نجد كوزنتس يعيد مناقشة هذا

(١) Kuznets; ("on the Valuation ... Reflections...") op.cit., pp. 124-31;

(٢) وهذا ما سلف الاشارة اليه قارن: Hicks, ("The Valuation, etc-Acomment, etc) Ecn, 1948, p.166.

(٣) Hicks; ("The Valuation ..."), op.cit., p. 123.

الموقف • فالدخل هو الناتج الصافى للمجتمع بالتعريف • والدخل كذلك هو — بالتعريف — مقياس للناتج (أى للناتج الصافى الكلى) وليس مقياسا فقط للاستهلاك النهائى • ومن ثم فان تقويم هذا الناتج الصافى الكلى ، بدلالة الرفاهة ، لا يعنى تقليله ليقتصر على ذلك الجزء المتاح من الاستهلاك النهائى (خلال العام) ليكون بمثابة مساهمة أو اضافة الى الرفاهة الاقتصادية الجارية • وبعبارة أخرى ، لا يستبعد الاستثمار من الدخل ليصبح الاستهلاك النهائى وحده ، هو بالاضافة الى الرفاهة الاقتصادية الجارية • وعلى ذلك ، فمن الضرورى تقويم مثل هذه المكونات (أى تقويم الاستثمار) بدلالة الرفاهة طالما أنها تمثل اضافة صافية الى راسمال البلد ، سواء كان ذلك فى ظل سيادة القطاع الخاص أو العام •

واذا زعمنا أن الأفراد يتخذون قرارا بالادخار ، فان قرار الادخار هذا يشبه أى قرار يتخذونه بصدد شراء سلعة دون الاخرى • وبذلك يمكن اعتبار الادخار بمثابة شراء سلعة (أو سلع) يفضلها الشخص نفسه (أو بعض المؤسسات) • ومن المحتمل امكان امتداد تحليل هيكس — الذى يستخدمه فى قياس الرفاهة الاقتصادية التى تتضمنها السلع النهائية بسعر السوق الى مجموع كلى Aggregate — يتضمن السلع التى يشتريها الشخص بمدخراته •

وبالاختصار ، يجب أن نجعل الدخل متضمنا تكوين رأس المال ، وذلك اذا استعنا بمفهوم (أى الدخل) لاجراء القياس • وهذا التضمين يؤهل الدخل لأن (أو يضفى عليه صلاحية معينة بمقتضاها) يصبح مقياسا أو مؤشرا للرفاهة الاقتصادية •

وقد أعلن هيكس فى تعليقه على تأملات كوزنتس — بأنه لا يعترض على الطريقة التى اتبعها كوزنتس فى هذا الشأن • (١)

٣) المتطابقة بين الرفاهة والانتاجية (وفقا لكوزنتس) :

لقد زاد الاهتمام بقياس ناتج البلد فى جميع أنحاء العالم فى زماننا الحاضر ، وأضحى

(١) راجع Hicks; ("The Valuation ... - A Comment...") op.cit, p. 165.

قياس الناتج القومى (وعناصره من الناتج الزراعى والصناعى ... وما الى ذلك) لا يجرى للوقوف على النتائج المحققه فحسب، بل وللاستفادة منه فى عمليات التنبؤ أيضا .

والنتيجة النهائية، التى يمكننا استنتاجها من المناقشة التى دارت بين هيكس وكوزنتس، غير متفقة، فبينما يعلن هيكس أنه لا يسلم بأن " مقياس الرفاهة (الاقتصادية : شنوده) قد يختلفان فحسب، بل وايضا أن مقياس الانتاجية غير وحيد "[1] نجد كوزنتس يؤكد أن الناتج — باعتباره عائد الموارد — لا يمكن أن يختلف عن الرفاهة (الاقتصادية : شنوده) لسبب بسيط وهو أن الرفاهة تمثل النتيجة الأكيدة لاستخدام الموارد، وأن الموارد ليس لها وزن مستقل عن النتيجة الاكيدة لاستخدامها "[2]

وقد انتهى كوزنتس الى ان الدخل — بالنسبة للاقتصاد ككل — هو مقياس للرفاهة والانتاجية[3] .

المطلب الرابع : الدخل كمقياس للتنمية والرفاهة الاقتصادية

ذكرنا فيما تقدم أنه يمكن اعتبار الدخل كمقياس شامل للتنمية الاقتصادية من ناحية، والرفاهة الاقتصادية من ناحية أخرى . وقد عالج المطلب الثانى الدخل كمقياس للتنمية، كما عالج المطلب الثالث الدخل كمقياس للرفاهة الاقتصادية حيث أشرنا الى مناقشة "الايكونوميكس" فى هذا الشأن .

بقى لنا أن نتناول بايجاز، فى هذا المبحث الحالى، نقطتين وهما : المتطابقة بين التنمية والرفاهة من ناحية واعتبارات ضرورية بصدد الاستعانة بالدخل من ناحية أخرى .

---

(١) Ibid., P. 172.

(٢) Kuznets; op.cit., p. 124.

(٣) Ibid., P. 124.

١) المتطابقة بين التنمية والرفاهة الاقتصادية

بعد أن قطعنا شوطا كبيرا في مناقشة التنمية في مكان آخر (١) ومناقشة الرفاهة فسنسى هذه الدراسة الحالية ، وبعد أن تناولنا المقاييس المختلفة لكل منهما (أى للتنمية والرفاهة) يحسن لنا أن نتساءل السؤال الاتى الذى يفرض نفسه على الفكر :

- هل يمكننا أن نسوى بين نتاج التنمية الاقتصادية والرفاهة الاقتصادية؟ وبعبارة أخرى هل تعنى التنمية الاقتصادية - معبرا عنها بالزيادة في الدخل الحقيقى (أو قل نتاج التنمية) - تحقيق زيادة في الرفاهة الاقتصادية؟

يمكننا القول بوجه عام - استنادا الى تعريف كل من التنمية الاقتصادية والرفاهة الاقتصادية الذى ينص على أن كل منهما عبارة عن زيادة في الدخل الحقيقى - يمكننا القول بأن في الامكان عمل متطابقة بين نتاج التنمية الاقتصادية والرفاهة الاقتصادية اذا - واذا فقط - حققت التنمية الشروط الضرورية لتحسين الرفاهة الاقتصادية . فعلى أساس الافتراض البديهى الواضح القائل بأن السلع والخدمات الاكثر تفضل السلع والخدمات الأقل ، فان الزيادة في الدخل الحقيقى تعكس نتائج التنمية الاقتصادية كما تعكس زيادة الرفاهة الاقتصادية . وبذلك تتسم الاستعانة بالدخل لقياس كل من التنمية الاقتصادية والرفاهة الاقتصادية (آخذين في الحسبان عدة اعتبارات سنورد ها حالا) .

وهكذا اذا كان كوزنتز قد جعل الانتاجية مطابقة للرفاهة الاقتصادية ، فانه يكفى من المعقول جعل نتاج التنمية الاقتصادية مطابقة للرفاهة الاقتصادية ، ونقترح الدخل بمثابة مقياس لهما .

غير أننا نشير من البداية الى تحفظ له أهميته ، فالزيادة في الدخل الحقيقى قد تعتبر شرطا ضروريا لزيادة الرفاهة الاقتصادية . غير أن ذلك لا يعتبر شرطا كافيا ، اذ لا يمكننا القول بأن الرفاهة الاقتصادية قد زادت ، بالرغم من زيادة الدخل الحقيقى ، الا اذا تم توزيع الدخل توزيعا عادلا بحيث يحقق الرفاهة لا لحفنة قليلة من الأفراد بل لجميع السكان .

(١) انظر مؤلفنا "فصول في التنمية" السالف الاشارة اليه .

٢) اعتبارات ضرورية

عند الاستعانة بالدخل لقياس التنمية الاقتصادية والرفاهة الاقتصادية، لا بد من أن نأخذ في الحسبان عدة اعتبارات مختلفة، نذكر منها الاتي :

١) قياس الدخل .

٢) صعوبات احصائية .

٣) حجم وهيكل السكان .

٤) اسعار الصرف ومشكلة تحويل العملات .

٥) مكونات الانتاج .

٦) توزيع الدخل القومي

٧) اعتبارات أخرى

ولهذه الاعتبارات أهميتها بصدد مقارنة التنمية الاقتصادية أو الرفاهة الاقتصادية فيما تاريخيين مختلفين أو مقارنتهما في بلاد عديدة في تاريخ معين، وذلك عند الاستعانة بالدخل الحقيقي كمقياس لهما ، وسنتناول بايجاز هذه الاعتبارات كل على حدة .

١) قياس الدخل :

يلاحظ أن هناك عدة صور للدخل القومي . وتقوم كل دولة بحساب دخلها القومي وفق التعاريف التي يقع عليها اختيارها . وبذلك نجد أن تقديرات الدخل القومي في بلاد العالم ليست على أسس موحدة ، مما يجعل المقارنة — دون أخذ هذه الاختلافات في الاعتبار — غير مجدية . ومن المؤسف أن نجد أساس تقديرات الدخل القومي في بعض البلاد الأقل تطورا ، يختلف من حقبة لاخرى ، مما يصعب معه ايجاد سلسلة متكاملة موحدة من هذه الاحصائيات . وهذه تخلق مشاكل عدة تظهر عند تنفيذ الخطط الاقتصادية التي ترسمها هذه البلاد . لهذا تلزم ملاحظة صحة طرق قياس الدخول وتوحيد الأسس التي بمقتضاها يتم تقديرها .

٢) صعوبات احصائية :

وهذه المسأله وثيقة الصلة بسابقتها ، فتقدم الاحصاءات فى الدول المتقدمه يقابله ندرة أو انعدام الاحصاءات فى الدول الأقل تطورا . لذلك نجد أنه بينما تدرج الدخول النوعيـة الناشئة عن الخدمات الشخصية — ضمن الدخل القومى ويتم حساب غالبيتها فى البلاد المتقدمه يتعذر حسابها فى الدول الأقل تطورا . ومن ناحية اخرى يلاحظ وجود قطاع غير نقـــــدى Non-monetized كبير فى البلاد الاخيرة ، فهناك جزء لا بأس من الانتاج يتم انتاجـة واستهلاكه فى ذلك القطاع ولا يدرج فى الدخل القومى . فاذا ما تم تخمين قيمته ، فلا شـــك أن ذلك سيعرض احصاءات الدخل القومى لأخطاء كبيرة . هذا وناهيك عن الصعوبات المتعلقه بالارقام القياسية وتقلبات الأسعار ومشكلات المكمش Deflator ، فقد تكون سنة الاسـاس المختارة سنة غير عادية (أى تتصف بسيادته الرواج أو الكساد فيها ، أو سنه تالية لحرب ، الـخ ...) . ولا شك أن معالجة مثل هذه المشاكل تحتاج الى فطنة الاقتصادى .

٣) حجم وهيكل السكان :

قد يكون الرقم المطلق للناتج القومى الصافى NNP لبلد ما هو الرقم الذى يعتد به عنـــد مقارنة قوة دولة بأخرى خاصة فى أوقات الحروب . غير أن هذا الرقم بمفرده لا يعتمد عليـــــه كمؤشر للرفاهة الاقتصادية ، اذ لا بد من قسمة هذا الرقم على عدد السكان وذلك للوقوف على نصيب الفرد من هذا الناتج . ولكن قد تثور الصعوبة بصدد معرفة ذلك بدقه فى البلاد الأقـل تطورا بسبب قصور البيانات والاحصاءات المتعلقة بالسكان . فتعداد سكان بعض هذه البـلاد قد يكون غير سليم ، أو لا تتوافر عنه سلسلة متكاملة ، لذلك فالمسألة ليست دقة احصاءات الدخل القومى فحسب بل وكذا دقة الاحصاءات السكانية المتعلقة بحجم السكان وهيكلهم .

٤) أسعار الصرف ومشكلة تحويل العملات :

تتعرض محاولة تقويم الدخول القومية لمختلف بلاد العالم بعملة واحدة — وهى غالبـــا الدولارات الأمريكية — لانتقادات شديدة من أهمها أنها تبسط أكثر من اللازم مشكلة تقويـــم

الناتج الكلى من السلع والخدمات لبلاد عديدة • فلا يمكن الحصول على نتائج معقولة طالما لا توجد علاقة تعادل بين معدلات الصرف السائدة ومستويات الأسعار فى الداخل • ومن الملاحظ أن علاقة التعادل هذه غير موجودة حاليا أو قل غير متحققة حاليا بالنسبة لعدد كبير من البلاد نظرا للرقابة الصارمة على الصرف والقيود الأخرى التى تفرضها هذه البلاد على التجارة • (١)

هذا وقد وضح ضعف الاعتماد على معدلات الصرف الرسمية كوسيلة لتحويل العملات الى عملة أخرى ، ومن ثم فشل عقد مقارنة سليمة للقوة الشرائية للعملات المختلفة ، مما دفع البعض الى محاولة تحسين تلك التقديرات عن طريق استخدام معدلات أخرى لتحويل هذه العملات • فبالنسبة للبلاد الأوربية ، حاولت منظمة التعاون الاقتصادى الأوربية (٢) OEEC تحسين أرقام الدخول القومية لتفى بأغراض المقارنة (٣) • وتتلخص هذه الطريقة فى استخدام أوزان سعرية Price Weights نسبية لمجموعة من "سلال" السلع فى بلاد عدة • والغرض من ذلك هو تقليل التباين أو الفروق غير الحقيقية بين دخل الفرد فى كل من الولايات المتحدة والبلاد الاوربية •

وبالاضافة الى ذلك ، فهناك محاولات أخرى بصدد تقليل مثل هذه الفروق غير الحقيقية بين دخول الافراد فى البلاد الاقل تطورا • فقد أوضح ميليكان Millikan أن متوسط الدخل الحقيقى للاسيوى عام ١٩٥٠ (مع استبعاد الشرق الاوسط) - محسوبا بالعملات المحلية ومحولا الى الدولارات الامريكية - قد قدر بنحو ٥٨ دولارا ، مع أن حقيقة هذا الرقم هى ١٩٥ دولار لو اتخذت عدة اعتبارات فى الحسبان عند القيام بالتقويم • كذلك الحال بالنسبة لمتوسط الدخل الحقيقى للافريقى ، اذ قدر بحوالى ٤٨ دولار مع أنه كان يقرب من

---

(١) انظر: UN; Per Capita National Product of Fifty Countries 1952-54. Statistical papers, Series, E, No. 4 (NY, 1957), p.4.

(٢) يطلق عليها الان اسم منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الاوربية • OECD

(٣) أنظر: Gilbert M. & associates; Comparative National Products and Price Levels, Paris: OEEC, 1957.

١٧٧ دولار (١) .

هذا وتجدر الاشارة الى أن هاجن E.E.Hagen قد لاحظ أن تقدير دخل البورموى قد انخفض بحوالى ٣٠٠٪ عن التقدير الصحيح ، وذلك لنفس الاسباب السابق الاشارة اليها .

وتجدر الاشارة الى أن الامم المتحدة قد وقعت فى خطأ عند تقديرها لدخل الاندونيسى فلقد قدرت الامم المتحدة (١٩٤٩) دخل الاندونيسى (٣٥ دولار) باقل من نصف دخل الهندى (٢) (٥٧ دولار) ، مع أن حقيقة الأمر هى أن دخل الاندونيسى كان أعلى من دخل الهندى . وقد وقعت الامم المتحدة فى هذا الخطأ لعدة أسباب منها التخبط فى عملية تحويل أسعار الصرف .

(٥) مكونات الانتاج القومى :

قد تكون نسبة كبيرة من انتاج بلد ما ممثلة فى المعدات الحربية وأدوات الدمار . وهذا يفصح عنه تخصيص جزء كبير من الانفاق فى ميزانية الدولة لاغراض التسلح . وهنا سيكون نصيب الفرد من الدخل متضخما بعض الشئ ، ومن ثم تصبح المقارنة على الصعيد الدولى معيبة . مثال ذلك المانيا تحت الحكم النازى ، وايطاليا فى ظل الحكم الفاشى ، وكذا بعض البلاد التى تجتاحها الآن موجات التوتر واشباح الحرب . وهذا يدفع الاقتصادى الى ضرورة أخذه فى الحسبان لاكمية الانتاج القومى فحسب ، بل وكذلك نوع أو مكونات هذا الانتاج ، سواء كانت سلعا استهلاكية واستثمارية ، أم سلعا حربية .

(٦) توزيع الدخل القومى :

تعتبر مسألة الدخل القومى على جانب كبير من الأهمية ، اذ قد يحدث أن يزداد الدخل القومى الحقيقى فى بلد ما بمعدلات كبيرة تجب الزيادة فى السكان ، وهذا يعنى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل . غير أن هذا لا يعنى زيادة الرفاهة الاقتصادية لافراد ذلك البلد لمجرد زيادة الدخل القومى الحقيقى ، اذ قد تكون الزيادة فى الدخل القومى مصحوبة بعدم

(١) أنظر بيان ميليكان الاتى :

The Statement of Millikan before Sub-Committee on Foreign Economic Policy of the Joint Committee on the Economic Report, Hearings, Foreign Economic Policy, 84th. Cong. 1 st. sess., pp 1955 pp. 21&28.

(٢) UN; National and Per Capita Income in Seventy Countries, NY, 1949. p. 14.

عدالة فى توزيعه على السكان . بل ومن المتصور أن يصحب زيادة الدخل القومى تدهور خطير فى عدالة توزيعه مؤداه زيادة نصيب الأغنياء على حساب نصيب الفقراء ، فيصبح الغنى أكثر غنى والفقير أكثر فقرا . وهذه الظاهرة واضحة فى عدد لا بأس به من البلاد الأقل تطورا التى يسودها شكل أو آخر من أشكال الاقطاع والاحتكار . فقد يحصل أفراد طبقة معينة لا يتجاوزون ١٠ ٪ من جملة السكان على أكثر من ٧٠ ٪ من جملة الدخل القومى . وهناك أفراد قلائل بالفعل فى بعض البلدان يستحوذون على الملايين بينما يعيش بقية السكان عيشة الكفاف . ومن ثم يصبح الدخل المتوسط مقياسا مضللا للرفاهة الاقتصادية ، اذ سوف لا يمثل حقيقة الحياة التى يحياها سكان المجتمع . ويصبح من الهراء الاعتماد على مثل تلك الارقام عند عقد المقارنات الدولية . فعلى سبيل المثال ، يكون من العبث مقارنة متوسط دخل الفرد فى ليبيا (اكثر من ٣٠٠٠ دولار) بمتوسط دخل الفرد فى مكان آخر ، اذ لا يمكن القول بأن ذلك المتوسط يمثل حقيقة مستوى الرفاهة الاقتصادية للسكان جميعا هناك (١) .

(٧) اعتبارات أخرى :

هناك اعتبارات أخرى فى هذا الصدد يلزم أخذها فى الحسبان نذكر منها التضاريس والطقس والاذواق واحوال العمل وشروط التجارة ...

ولا شك أن للتضاريس آثارها على تقديرات الدخل . فالبلد الذى يتكون من سلاسل جبلية يحتاج الى مواصلات معقدة . وتدخل خدمة هذه المواصلات ضمن أرقام الدخل القومى فتضخمه على العكس من ذلك بلد آخرى لا يحتاج الى مثل هذه المواصلات المعقدة بسبب انبساط اراضيه . وبذلك لا تكون خدمات المواصلات بندا هاما فى الدخل . كذلك الحال اذا كان بلد

(١) بالرغم من ارتفاع متوسط الدخل فى ليبيا الا أن هذا لا يعنى أن ليبيا قد اضحى بلدا متقدما الآن .

ما يتعرض لفيضانات أو براكين من حين لآخر تكبده نفقات باهظة لتفاديها بينما بلد آخر لا تقابله هذه المشاكل ، وهكذا .

أما فيما يتعلق بالطقس ، فنظرا لأن عدد لا بأس به من البلاد المتقدمة يقع في المناطق الباردة أو متقلبة الطقس ، فنجد أن الأفراد هناك يخصصون جزءا من دخولهم لينفقوها على أوجه بعينها (مثل الانفاق على الملابس الصوفية الكثيرة ، واقامة مبانى عالية الكلفة تتوافر فيها أجهزة التدفئة بالفحم أو الكهرباء ، وتناول كميات كبيرة من الدهون والمشروبات الروحية ...) كل ذلك لاتقاء برودة الجو . ولا شك أن هذا كله يؤدى الى تضخيم دخول البلاد الواقعة في المناطق الباردة ، بينما لا يحدث ذلك في البلاد الأخرى ذات الطقس المعتدل ، مما يؤدى الى المغالاة في الفروق عند مقارنة دخول الأفراد في البلاد المختلفة .

كذلك الحال فيما يختص بالأذواق ، اذ تختلف الأذواق من بلد لآخر وفق العادات والتقاليد . وتحتاج معالجة الأذواق الى عناية خاصة ، حتى يمكن أخذها في الصورة في هذا الصدد (١) .

وفيما يتعلق بأحوال العمل ، فتجدر الاشارة من البداية الى أن التنمية هي - قبل كل شئ - للناس أنفسهم ، اذ لا يمكن تجاهل حاجاتهم ورغباتهم من أجل زيادة الناتج في حد ذاته على حساب أعصابهم وصحتهم وراحتهم وأمانهم ، فالعامل هو الغاية وليس الوسيلة - فعلى سبيل المثال لا يمكن أن نطلب منه العمل لمدة ٢٤ ساعه متواصلة بحجة زيادة الانتاج ، بل لا بد من أخذ أوقات الفراغ في الحسبان وكذا الترويح عنه وتقليل متاعبه ... وهكذا لا بد من وجهة نظر الرفاهة - ادراك لا كمية الانتاج أو نوعه فحسب ، بل وكذا كيفية انتاجه . فقد يزداد الانتاج حقيقة ،

(١) أنظر : Samuelson; (Evaluation ...), op.cit., pp. 1-29.

ولكن يكون على حساب بؤس العامل وشقائه . وبعبارة أخرى أن زيادة الانتاج هذه تكسبون تكلفتها الاجتماعية عالية جدا (من ألم وتضحية ...) .

وهكذا لا بد من أخذ جميع الاعتبارات التى اشرنا اليها ، فى الحسبان عند مقارنة الرفاهة الاقتصادية على الصعيد الدولى وعند الاستعانة بالدخل الحقيقى كمقياس شامل لها ، على الاقل من الناحية النظرية ، وكذا تفهمها جيدا لاقتراح اللازم عمله عند التطبيق العملى .

وفى الحياة العملية ، لا بد من توجيه اهتمام اكثر الى تقديرات الدخل فى مختلف بلدان العالم ، ومعالجة المشاكل المتعلقة بهذه القرارات التى أشرنا بعضها فيما تقدم . وقد لا تكون الحلول فى متناول أيدى البلاد الأقل تطورا ، غير أن هذا لا يمنعنا من الاستعانة بجهود المنظمات العالمية وكذلك الاستفادة من خبرة وجهود الخبراء الضليعين فى هذا الميدان لتحقيق تحسن ملحوظ فى هذا الشأن .

الفصل الثالث : الرفاهة الاقتصادية فى مصـــــر

مقدمـــــة :

بعد أن قطعنا هذه الرحلة فى مناقشة الرفاهة الاقتصادية ، يكون من المستحـــــب أن نشير أشارة عابرة الى الرفاهة الاقتصادية فى مصر . وتتلخص خطة البحث التى يتضمنها الفصـــل الحالى فى ثلاثة مباحث كالاتـــــى :

المبحث الأول : بعض معالم الاقتصاد المصرى .

المبحث الثانى : الرفاهة الاقتصادية فى مصر .

المبحث الثالث : بعض معوقات الرفاهة الاقتصادية .

المبحث الأول : بعض معالم الاقتصاد المصـــرى

تمهيـــــــد :

اتصف الاقتصاد المصرى فى بداية الخمسينات (شأنه فى ذلك شأن خصائصه طيلـــــــة سنوات النصف الأول من القرن الحالى) بالتخلف النسبى . ويمكن وصف النظام الاقتصـــــادى الذى ساد تلك الفترة بأنه " نظام رأسمالى اقطاعى مستعمر "(١) يقوم على نظام المشروع الحـــر والسيادة فيه للقطاع الخاص(٢) . ولم تقم أية محاولة جدية ـ حتى منتصف القرن الحالـــــى ـ تهدف الى اجراء تغييرات هامة فى الهيكل الاقتصادى ، مما دعى الحكومة ـ منذ عـــام ١٩٥٢ ـ الى التدخل واتباع سياسة حكومية واعية تحل تدريجيا محل القوى التلقائية للسوق لتحقيـــــق

---

(١) أنظر ـ Kubik, I; The Main Features of the Economic Development in the U.A.R., Ph. D. dissertation submetted to the Hungarian Academy of Sciences, Sep. 1965.

وقد عقد كيوبيك قاعة بحثه عن رسالته هذه بمعهد التخطيط القومى عام ١٩٦٧ .

(٢) من أدلة ذلك أنه فى بداية الخمسينات كان هذا القطاع يتيح العمالة لحوالى ٩٢٪ مـــن مجموع الايدى العاملة ، وينتج مايقرب من ٨٤٪ من الناتج القومى . أنظر :

O'Brien, P.; The Revolution in Egypt's Economic System, London, 1966, p. 53.

تغيير هيكلى ملحوظ [١] ، خاصة بعد أن اتضح أن النمو التلقائى — فى ظل ذلك النظـــام — لم يكن أمرا ميسرا .

ويتخلص مصر من الاستعمار (بجلاء جيوش الاحتلال) ، وكذا الاقطاع (بتنفيذ قوانين اصلاح الملكية الزراعية) ، والتخلص من سيطرة رأس المال الاجنبى (بتنفيذ اجراءات التمصير) ، وكذا من سيطرة رأس المال الوطنى (بتنفيذ اجراءات يوليو ١٩٦١) أضحى النظام الاقتصادى بمثابة نظام مختلط [٢] Mixed System الغلبة فيه للقطاع العام . وبتنفيذ قوانين ١٩٦٣ و ١٩٦٤ اكتملت السيطرة للقطاع العام ، واتبعت البلاد سياسة اقتصادية لتحقيق تنمية وفق خطط قومية غايتها رفع مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع .

والخطة القومية فى مصر وليدة عدة تنظيمات واجراءات . ففى البداية ، أنشئ المجلـــس الدائم لتنمية الانتاج القومى عام ١٩٥٢ ، ثم أنشئ المجلس الدائم للخدمات العامة عام ١٩٥٤ ، وقد تم ادماج هذين المجلسين ليكونا معا لجنة التخطيط القومى التى ابتدأت نشاطهـــا باعداد الخطة القومية عام ١٩٥٧ ، ثم تحولت هذه اللجنة — فيما بعد — الى وزارة التخطيط .

ونحاول هنا تسليط أضواء خاطفة على الهيكل الاقتصادى خلال الخمسينات ، خاصـــة فيما يتعلق بثلاثة قطاعات نتناولها فى عجالة [٣] ، وهى الزراعة والصناعة والتجارة .

١) القطاع الزراعـــى

للقطاع الزراعى أهميته بالنسبة للاقتصاد المصرى . وتتمثل أهميته فى قيمة المـــوارد

---

(١) أنظر Mead, D.C.; Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Illinois, Jan. 1967, p. 49.

Hansen, B. & Marzouk, G.; Development & Economic Policy in the UAR (Egypt), Amsterdam, 1965, p. xiii.

(٢) راجع د . عجمية ود . قريصة : (دراسات فى المشاكل الاقتصادية المعاصرة) ، وردت الاشارة اليه ، صفحات متفرقة .

الطبيعية المتاحة (بما فى ذلك الأراضى الزراعية) كنسبة مئوية من الثروة القومية ، ونسبة الناتج الزراعى الى الناتج القومى ، ونسبة الاستثمارات الزراعية الى مجموع الاستثمارات ، ونسبة العاملين بالزراعة الى مجموع الأيدى العاملة الزراعية ، ونسبة الصادرات الزراعية الى جملة الصادرات .

وبالاضافة الى ذلك ، فالزراعة أهميتها بالنسبة لعدد من الأنشطة من أهمها الصناعة والتجارة والصيرفة والنقل . فعلى سبيل المثال ، من الملاحظ أن بعض الصناعات التقليدية فى مصر — مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية — تقوم على المنتجات الزراعية . كما وأن كبر حجم قطاع التجارة الخارجية يرجع بالدرجة الأولى الى الصادرات الزراعية . وضرورة تمويل المحاصيل الزراعية — خاصة القطن — أدى الى كبر حجم العمليات المصرفية خاصة فى مواسم زراعة وحصاد هذه المحاصيل . وأخيرا فان تسويق المنتجات الزراعية عمل على تحسين خدمة النقل .

واذا انتقلنا من ميدان التعميم الى التخصيص ، نجد أن لمحصول القطن أهميته بين المحاصيل الاخرى . ولاتقتصر أهميته هذه على ميدان الزراعة فحسب بل وأيضا فى التجارة الخارجية كما سنرى فيما بعد (١) .

ونتيجة لاعتماد مصر على الزراعة وحدها طوال الحقبات السابقة من ناحية ، وتخصصها فى زراعة محصول واحد له الغلبة على بقية المحاصيل الاخرى ، فان هذا جعلها عرضة للتقلبات (٢) التى تستوردها من الخارج عن طريق التجارة الخارجية سواء كان ذلك فى أوقات الرواج أو الكساد . ولهذه التقلبات أثرها على مستوى الدخل القومى ، والاستثمار ، والادخار ... وما الى ذلك .

ومن الملاحظ أن الاراضى الزراعية تتسم بالندرة النسبية بمقارنتها ليس بعناصر الانتاج

(١) يكفى أن نشير هنا الى أن صادرات مصر منه كانت تمثل حوالى ٨٠٪ من جملة الصادرات فى بداية الخمسينات وان كانت أخذت فى التراجع تدريجيا فيما بعد .

(٢) راجع د . عجمية ود . تريصة : المرجع السالف الاشارة اليه ، الفصل الثالث .

الاخرى فحسب ، بل وبقية المدخلات الزراعية (من أسمدة ، وأيدى عاملة زراعية ، ... الخ) [1] وهذه الندرة النسبية تفرض قيدا على عملية التنمية خاصة فيما يتعلق بالناتج الزراعى ، فالانتاجية الزراعية فى مصر لا يمكن رفعها الى مالا نهاية ، كما أنه ليس باليسير زيادتها كثيرا عن المستويات التى وصلت اليها ، نظرا لسريان ظاهرة تناقص الغلة بسرعة أكبر نسبيا فى ميدان الزراعة عنها فى الصناعة . وأبسط نتيجة لندرة الأرض الزراعية وعدم زيادتها زيادة تتناسب مع الزيادة السريعة فى السكان هى انخفاض نصيب الفرد من المواد الغذائية المحلية ، مما يضطرنا الى زيادة استيراد مثل هذه المواد من الخارج .

وبالرغم من ندرة الأراضى الزراعية فى مصر ، فان المتتبع لملكية هذه الأراضى يجد أن توزيعها فى بداية الخمسينات لم يكن يتسم بالعدالة . ولاشك أن سوء توزيع الملكية الزراعية كان من شأنه استحواذ قلة من الملاك على نسبة لا بأس بها من الدخل الزراعى [2] . وهذا ما دفع الحكومة الى اصدار قوانين اصلاح الملكية واعادة توزيعها .

هذا وقد صدر أول قانون لاصلاح الملكية عام ١٩٥٢ ، وقد جعل الحد الاقصى لنصيب الفرد ٢٠٠ فدان ، ثم صدر قانون آخر (عام ١٩٥٨) ينص على ألا تتجاوز ملكية الفرد وزوجته وأولاده مامقداره ٣٠٠ فدان . أما القانون الثالث (عام ١٩٦١) فقد جعل الحد الاقصى للملكية الزراعية ١٠٠ فدان ، ثم جعل الحد الاقصى ٥٠ فدانا بعد ذلك [3] .

وقد يقفز الى الذهن السؤال التالى :

— ماهو مغزى صدور مثل هذه القوانين ؟

---

(١) Mead, (GASCEE), op. cit., pp. 47-8.

(٢) هذا ناهيك عن أن غالبية كبار ملاك الاراضى الزراعية كانوا يمتلكون العقارات الشاهقة بالمدن ، ويحوزون العديد من الاسهم والسندات ، وهذا يعنى استحواذ هذه القلة من الاشخاص على نسبة لها وزنها من الدخل القومى .

(٣) راجع للمؤلف : " سياسات التنمية الاقتصادية "

يمكن القول بأن غاية هذه القوانين هو رفع مستوى الرفاهة الاقتصادية للعمال الزراعيين المعدمين وصغار الملاك الزراعيين [1] . وبالاضافة الى ذلك ، فان هذه الاجراءات أدت الى التخلص من الاقطاع الزراعى . هذا وكان من المعتقد أنه بامكان هذه الاجراءات حث الافراد على الاستثمار فى ميدان الصناعة .

وللتغلب على ندرة الاراضى الزراعية ، وضعت خطة لاستصلاح الاراضى . وتم بالفعل استصلاح بعض الاراضى ، وبذلت بعض الجهود للنهوض بقطاع الزراعة ، الا أن هذا لم يمنع وجود بعض المشاكل فى هذا القطاع على نحو ما سيرد ذكره فيما بعد .

٢) القطاع الصناعى

كانت الصناعة ضئيلة الشأن قبل بداية الخمسينات . ومن مؤشرات ذلك نسبة الناتج الصناعى الى الناتج القومى ، ونسبة الاستثمار الصناعى الى مجموع الاستثمارات ، ونسبة العاملين بالقطاع الصناعى الى مجموع العاملين ، ونسبة الصادرات الصناعية الى جملة الصادرات .

وكان قطاع الصناعة يتضمن — فيما يتضمنه — بعض الصناعات التقليدية الاستهلاكية التى تقوم على تصنيع المنتجات الزراعية الغذائية (مثل طحن الحبوب ، والمأكولات المحفوظة ... الخ) وغير الغذائية (صناعة الغزل والنسيج) [2] .

وترجع ضآلة أهمية الصناعة الى عدة عوامل منها ندرة رأس المال نسبيا ، والعمل الماهر ، والمنظمين الوطنيين الاكفاء . واذا ناقشنا رأس المال كمثال ، نجد أنه بالرغم من ندرته لم يكن المتاح منه مخصصا تخصيصا يخدم أغراض الصناعة ، اذ أن جزءا منه لا بأس به كان يستخدم فى المضاربات وشراء الاراضى الزراعية . وكان هدف الاستثمار فى الصناعات القائمة وقتذاك هو تحقيق أرباح عالية وسريعة خاصة خلال الحرب العالمية وما نجم عنها من صعوبة الاستيراد ،

(١) استفاد المعدمون بالفعل من قوانين اعادة توزيع الملكية لأنها أتاحت لهم دخلا معقولا ، كما أفادت صغار المستأجرين لانها أتاحت لهم زيادة ملحوظة فى دخولهم نتيجة انخفاض مايدفعونه مقابل استئجار الأراضى الذى تم ربطه بمقدار الضريبة .

(٢) انظر Mead; (GASCEE) op. cit., p. 247.

بالاضافة الى التعريفة الجمركية التى تم فرضها عام ١٩٣٠ بحجة حماية الصناعات المحلية .

وفى بداية الخمسينات ، اتخذت عدة خطوات للنهوض بقطاع الصناعة وزيادة مايسهم به الدخل الصناعى ومن هذه الخطوات على سبيل المثال ، تحديد الملكيات الزراعية (١٩٥٢) بهدف تشجيع استثمار رأس المال الخاص وتوجيهه نحو قطاع الصناعة ، وانشاء مجلس الانتاج (١٩٥٤) ، الى آخر هذه الاجراءات . الا أنه لم تتحقق نتائج ملموسة ، بل ويلاحظ أنه فى الفترة من ٥٤ — ١٩٥٦ زاد اتجاه رأس المال الخاص نحو المضاربة ، كما وأن جزءا لابأس به تم تخصيصه لاقامة العقارات الفاخرة بالمدن ، خاصة بالقاهرة والاسكندرية . ونتيجة لذلك ، كان هناك دافع كبير لزيادة الدور الذى يلعبه القطاع العام — خاصة فى أعقاب حرب السويس — فى ميادين مختلفة منها النشاط الصناعى وهذا ماحدى بمصر الى اصدار عدد من الاجراءات عام ١٩٦١ (١) .

٣) قطاع التجارة

اتسم هيكل التجارة الخارجية لمصر فى بداية الخمسينات بعدة سمات منها :

١ — كان ميزان المدفوعات يعانى من العجز لأسباب عديدة (سيرد ذكرها فيما بعد) .

٢ — كان رقم الصادرات والواردات يمثل نسبة لابأس بها من الدخل القومى ، مما جعل للتقلبات الاقتصادية — المستوردة من الخارج خلال التجارة الخارجية — أثرها على الدخل القومى ، وبالتالى على الادخار والاستثمار وما الى ذلك ، بالاضافة الى ربط الاقتصاد القومى باقتصاد بعض البلاد الاجنبية .

٣ — كانت بعض عمليات التصدير والاستيراد تحت سيطرة حفنة من الاجانب .

واذا القينا نظرة عابرة على التجارة المنظورة لمصر حينذاك نجد أن المنتجات الزراعية كانت تمثل نسبة كبيرة من جملة الصادرات ، وكان القطن يكون نسبة كبيرة منها . أما قيمة صادراتنا الصناعية فكانت محدودة . وبالنسبة للواردات ، كان يغلب عليها الطابع الاستهلاكى .

(١) راجع .
Kubik; op. cit., pp. 13-6.

وفى نهاية الخمسينات ، حدثت عدة تغيرات فى هيكل التجارة ، من أهمها نقص الاهمية النسبية للصادرات من القطن ، بينما زادت الأهمية النسبية لبعض السلع الزراعية الاخرى (مثل الأرز والبصل) كما قلت درجة ارتباط اقتصادنا ببلاد معينة نظرا لتغير التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية . الا أن ميزان المدفوعات لم يستطع التخلص من العجز نظرا لتزايد الواردات من السلع اللازمة لبرامج التصنيع وكذا السلع الاستهلاكية .

المبحث الثانى : الرفاهة الاقتصادية فى مصر

الى أى مدى يتجاوب التحليل النظرى الذى أجريناه هنا عن الرفاهة الاقتصادية وقياسها مع واقع الاقتصاد المصرى؟ هذا ما رغب المؤلف أن يعرضه فى هذا المبحث . غير أنه سريعا ما ارتطمت هذه الرغبة بالظروف الدولية التى أحاطت بمصر خلال النصف الثانى من الستينات الى وقتنا الحالى مما كان له أثاره خلال تلك الحقبة الى الآن . فبعد أن تخلصت مصر من الأعتداء الثلاثى عليها عام ١٩٥٦ وآثاره ، وقامت بتنفيذ أول خطه خمسية تنموية (٦٠/ ١٩٦١ الى ٦٤/ ١٩٦٥) لا فى تاريخها القديم فحسب بل وفى تاريخها المعاصر أيضا ، نكبت بحرب ١٩٦٧ التى اندلعت فى يونيو من ذلك العام [1] . وكانت كل الدلائل تشير الى اندلاع حرب أخرى بغرض التحرير . وهذا ماتم بالفعل فى اكتوبر ١٩٧٣ . وبدأت مصر بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ تمر بمرحلة اعادة التعمير واعادة البناء الاقتصادى على أسس سليمة . وقد تستمر هذه المرحلة الى عام ١٩٨٠ نظرا للمشاكل العديدة التى تخلفها الحروب عادة (على نحو ماسيرد فيما بعد) . ومن هنا يتضح أن مصر تمر — وفقا لتحليل ومفاهيم الاقتصاديين — تمر بمرحلة غير عادية نتيجة تلك الحروب . ومن هنا نجد المؤلف وقد اقتصر دراسته على فترة الخطة الخمسية الأولى . ولعلى فى هذه الدراسة الحالية افادة ، وذلك بتجنب الصعوبات التى صاحبت تنفيذ الخطة الأولى فى برامجنا الحالية والمستقبلة .

(١) بالاضافة الى انشغالها بحرب اليمن (١٩٦٢ — ١٩٦٧) .

ومن المعروف أن مصر اتبعت أسلوب التخطيط الشامل منذ عام ١٩٦٠ ، عندما قامت بتنفيذ أول خطة فى يوليو ١٩٦٠ كما سبق الاشارة اليه . وتتلخص خطة البحث هنا فى عرض لأطار الخطة ثم نعرج الى الرفاهة خلال فترة الخطة والتى نستدل عليها عند الماضا بمنجزات الخطة .

المبحث الأول : الاطار العام للخطة

وفيما يتعلق بالخطة ، نعرض هنا فى عجالة العناصر الأساسية للخطة الخمسية الأولى فى مصر [1] . وهذه تتلخص فى الآتى :

١) الانتاج القومى .
٢) الدخل .
٣) الاستهلاك .
٤) الادخار .
٥) الاستثمار .
٦) العمالة .

وبالاضافة الى ذلك ، نشير الى التغير الذى اجتاح أهمية الانشطة الاقتصادية ، خاصة الزراعة والصناعة ، والذى انعكس على هياكل الانتاج والدخل والاستثمار والعمالة والصادرات [2] .

١) الانتاج القومى :

كان من المقرر أن يزداد الانتاج القومى من ٢٥٢٥ مليون جنيه فى سنة الأساس (٥٩/ ١٩٦٠) الى ٣٦٠١ مليونا فى السنة الاخيرة من الخطة (٦٤/ ١٩٦٥) ، بزيادة قدرها ١٠٧٦ مليونا ، بنسبة ٤٢٫٦ ٪ .

٢) الدخل القومى :

كان من المقرر أن يزداد الدخل القومى من ١٢٨٢ مليون جنيه فى سنة الاساس الى

---

(١) أنظر بيان وزير التخطيط عن الخطة الخمسية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٦٠ - ١٩٦٥ فى المؤتمر العام للاتحاد القومى ، القاهرة ٩ يوليو ١٩٦٠ ، ص ص ٣٣ - ٥١ .
قارن : وزارة التخطيط ، الاطار العام للخطة الخمسية الأولى .

(٢) انظر : Shemouda, S.; "The UAR Experience in Development Planning", Den Haag, 1971.

١٧٩٥ مليونا فى السنة الاخيرة من الخطة ، بزيادة قدرها ٥١٣ مليونا ، بنسبة ٤٠٪ .

٣) الاستهـــــلاك :

كان من المقدر زيادة الاستهلاك من ٨٧٨ مليون جنيه فى سنة الأساس الى ١٠٨٨ مليونا فى السنة الاخيرة من الخطة ، بزيادة قدرها ٢١٠ مليونا ، بنسبة ٢٤٪ .

٤) الادخـــــار :

كان من المقدر زيادة معدل الادخار الى ٢٠٪ من الدخل القومى فى نهاية الخطـــة .

٥) الاستثمـــــار :

كان من المقدر استثمار ١٥٧٦٫٩ مليون جنيه فى سنوات الخطة .

٦) العمالـــــة :

كان من المستهدف زيادة العمالة من ٦٠٠٦ ألف مشتغل فى سنة الأساس الى ٧٠١٥٫١ ألف مشتغل فى السنة الاخيرة من الخطة .

ونشير هنا الى التجارة الخارجية ، فقد قدرت زيادة الصادرات الى ٢١٤ مليون جنيـــه فى نهاية الخطة (أى الى حوالى ٢٦٧ مليونا آخذين فى الحسبان علاوة النقد الموحد) وهبـوط الواردات الى ٢٢٦ مليونا (أى الى ٢٨٢ مليونا ، آخذين فى الاعتبار علاوة النقد الموحد أيضا) ، بعجز بسيط قدره ١٢ مليون جنيه فقط .

من الملاحظ تحقق شقى الرفاهة الاقتصادية خلال الخطة الخمسية ، أى زيادة المنتـــج (الدخل) من ناحية ، وعدالة التوزيع (بالنسبة للثروة والدخل) من ناحية أخرى . ويمكننـــا التأكد من زيادة الرفاهة وذلك بالاستعانة بالمقاييس ومؤشرات المختلفة التى سبق الاشارة اليها (مثل زيادة الانتاج ، وزيادة الانفاق العام وزيادة الاستهلاك وما الى ذلك) وعلى رأسهـــا

الدخل الذى اعتبرناه أكثر المقاييس شمولا بصدد قياس التنمية والرفاهة • وسنشير بايجاز هنا الى منجزات الخطة لنقف على مدى ماحققته تلك الخطة من أهداف •

١ - الانتاج القومى :

زادت قيمة الانتاج القومى (بأسعار ٥٩/١٩٦٠) من ٩ر٢٥٤٧ مليون جنيه فى سنة الأساس (٥٩/١٩٦٠) الى ١ر٣٤٧٤ مليونا فى السنة الخامسة [1] من الخطة (٦٤/١٩٦٥) ، بزيادة قدرها ٢ر٩٢٦ مليونا ، بنسبة ٤ر٣٦٪ • وقد بلغ معدل النمو السنوى فى الانتاج ٤ر٦٪ خلال الخطة •

٢ - الدخل :

زاد الدخل القومى (بأسعار ٥٩/١٩٦٠) من ٢ر١٢٨٥ مليون جنيه فى سنة الأساس الى ٢ر١٧٦٢ مليونا فى السنة الاخيرة من الخطة [2] ، بزيادة قدرها ٤٧٧ مليونا ، بنسبة ١ر٣٧٪ وقد بلغ معدل النمو السنوى فى الدخل القومى ٥ر٦٪ خلال الخطة • كما زاد دخل الفرد من ٢ر٥٠ جنيها فى سنة الأساس الى ٨ر٥٩ جنيها ، بزيادة قدرها ٦ر٩ جنيها ، بنسبة ١ر١٩٪ • وقد بلغ معدل النمو السنوى فى دخل الفرد ٨ر٣٪ خلال الخطة •

٣ - الاستهلاك :

زاد رقم الاستهلاك (بالاسعار الجارية) من ٧ر١١٩٩ مليون جنيه فى سنة الأساس الى ٢ر١٧٦٢ مليونا فى السنة الاخيرة من الخطة ، بزيادة قدرها ٥ر٥٦٢ مليونا ، بنسبة ٩ر٤٦٪ (زاد الاستهلاك الجماعى بنسبة ١ر٨٩٪ واستهلاك الافراد بنسبة ٣٧٪) • وقد بلغ معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك ٨٪ (زاد الاستهلاك الجماعى بمعدل سنوى ٢ر١٤٪ ، واستهلاك الافراد بمعدل سنوى ٥ر٦٪) •

٤ - الاستثمار :

بلغ حجم الاستثمار خلال الخطة الخمسية الأولى (بالاسعار الجارية) ١٥١٣ مليون

(١) استهدفت الخطة زيادة الانتاج الى ٣٦٠١ مليونا فى السنة الخامسة من الخطة كما سلف ذكره
(٢) استهدفت الخطة زيادة الدخل الى ٧٩٥ املونا فى السنة الخامسة من الخطة كما سبق الاشارة اليه •

جنيه[1] ، بمتوسط سنوى قدره ٦ر ٣٠٢ مليونا . وهذا يعادل نسبة ١٩٪ فى المتوسط من الدخل القومى المحلى (بينما كانت هذه النسبة ٥ر ١٢٪ فى سنة الأساس) .

٥ — العمالة :

زادت من ٦٠٠٦ ألف مشتغل فى سنة الأساس الى ٤ر ٧٣٣٣ ألف مشتغل فى السنة الاخيرة من الخطة[2] ، بزيادة قدرها ٤ر ١٣٢٧ ألف مشتغل ، بنسبة ١ر ٢٢٪ .

٦ — الأجور :

زادت الأجور من ٥ر ٥٤٩ مليونا فى سنة الأساس الى ٩ر ٨٧٨ مليونا فى السنة الأخيرة من الخطة ، بزيادة قدرها ٤ر ٣٢٩ مليونا ، بنسبة ٦ر ٥٩٪ . وقد بلغ معدل النمو السنوى للاجور ٦ر ٩٪ خلال الخطة . هذا وتجدر الاشارة الى تغير الأهمية النسبية بين الاجور وعوائد التملك لصالح الاجور . فقد زادت الأهمية النسبية للاجور فى الاقتصاد القومى من ٨ر ٤٢٪ فى سنة الأساس الى ٧ر ٤٦٪ فى السنة الاخيرة من الخطة . أما الأهمية النسبية لعوائد التملك فقد انخفضت من ٢ر ٥٧٪ فى سنة الأساس الى ٣ر ٥٣٪ فى السنة الخامسة من الخطة[3] .

هذا ناهيك عن تغير الأهمية النسبية للزراعة والصناعة ، هذا التغير الذى انعكس على هيكل الانتاج والدخل والاستثمار والعمالة والصادرات على النحو التالى :

١) التغير فى هيكل الانتاج : تناقصت الأهمية النسبية للانتاج الزراعى من ٨ر ٢٢٪ فى سنة الأساس الى ٦ر ١٩٪ فى السنة الاخيرة من الخطة ، بينما ثبتت تقريبا الأهمية للانتاج

(١) استهدفت الخطة استثمار ٩ر ١٥٧٦ مليونا كما سلف ذكره .
(٢) استهدفت الخطة الوصول برقم المشتغلين الى ١ر ٧٠١٥ ألف كما سبق الاشارة اليه .
(٣) كانت الأجور ٥ر ٥٤٩ مليونا فى سنة الأساس ، وعوائد التملك ٧ر ٧٣٥ مليونا ، والدخل القومى ٢ر ١٢٨٥ مليونا ، زادت جميعا الى ٩ر ٨٧٨ ، ١ر ١٠٠٥ مليونا ، ٠ر ١٨٨٤ مليونا على التوالى .

الصناعى اذ كانت ٧ر٤٢٪ فى سنة الأساس، وبلغت ٣ر٤٢٪ فى السنة الاخيرة من الخطة .

٢) التغير فى هيكل الدخل : تناقصت الأهمية النسبية للدخل الزراعى من ٥ر٣١٪ فى سنة الأساس الى ١ر٢٧٪ فى السنة الاخيرة من الخطة ، بينما ارتفعت أهمية الدخل الصناعى من ٩ر١٩٪ الى ٨ر٢١٪ .

٣) التغير فى هيكل الاستثمار : تزايدت الأهمية النسبية للاستثمارات فى كل من الزراعة والصناعة فلقد زادت فى الزراعة من ٢ر١٧٪ الى ٤ر٣٢٪ كما زادت فى الصناعة من ٤ر٣٢٪ الى ٤٢٪ .

٤) التغير فى هيكل العمالة : انخفضت الأهمية النسبية للعمالة فى الزراعة من ٥٤٪ الى ٥ر٥١٪ بينما زادت فى الصناعة من ١٠٪ الى ٢ر١١٪ .

٥) التغير فى هيكل الصادرات: انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية من ٧٦٪ فى سنة الأساس (حيث كانت أهمية القطن ٥ر٧١٪ والسلع الزراعية ٥ر٤٪) الى ١ر٦٢ فى السنة الخامسة (القطن ٣ر٥٦٪ والسلع الزراعية ٨ر٥٪) ، بينما زادت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية من ٦ر٢٠٪ فى سنة الأساس الى ٨ر٣٢٪ فى السنة الخامسة .

ومجمل القول أن مصر شاهدت تطورا ملحوظا خلال الخطة الخمسية الأولى فى كافة الانشطة ، ففى قطاع الزراعة ، تم استصلاح أراضى جديدة ، وكان للسد العالى فضل احتجاز مياه الفيضان اعتبارا من عام ١٩٦٥ ، وكذا تحويل رى الحياض الى رى دائم ... كما لوحظ الاهتمام بالصناعة ، حيث أنشئت عدة صناعات جديدة ، كما تم انتاج سلع جديدة لأول مرة فى الجمهورية العربية ... وقد نالت قطاعات الخدمات نصيبها من الاهتمام سواء خدمة الصحة أو التعليم أو الاسكان ... الخ .

ولا غرو فان الرفاهة الاقتصادية فى مصر زادت خلال الخطة الخمسية الأولى ، وكان فى الامكان تحقيق مستويات أعلى لولا بعض المعوقات أو الصعوبات التى صاحبت تنفيذ الخطة والتى نعرضها تالا .

المبحث الثالث : بعض معوقات الرفاهة الاقتصادية

لاشك أن الرفاهة الاقتصادية فى مصر قد زادت خلال الخطة الخمسية الأولى • وذكرنا من قبل أنه كان فى الامكان الوصول الى مستويات من الرفاهة أعلى من تلك المتحققة فعلا لولا بعض المعوقات التى صاحبت تنفيذ الخطة • ويمن للباحث أن يتناول هذه المعوقات ـ بشئ من الايجاز ـ على النحو التالى :

١ـ معوقات الانتاج (الزراعى والصناعى) •
٢ـ زيادة الاستهلاك •
٣ـ قصور الموارد التمويلية •
٤ـ ارتفاع الأسعار •
٥ـ عجز ميزان المدفوعات •
٦ـ انخفاض الانتاجية والكفاءة الادارية •
٧ـ اختناقات التشييد والبناء والنقل والمواصلات •
٨ـ زيادة السكان •
٩ـ أعباء الدفاع •

وسنعالج كلا منها فى مطلب خاص •

المطلب الأول : معوقات الانتاج

أولا : معوقات الزراعة

يمكننا تقسيم المعوقات التى واجهت الزراعة الى نوعين :

١) تأخر تنفيذ بعض المشاريع الهامة •
٢) نقص انتاج بعض المحاصيل الزراعية الهامة •

فبالنسبة للنوع الأول ، فقد تأخر تنفيذ المشروعات الآتية فى بداية الخطة :

أ) السد العالى .

ب) الرى الدائم .

حـ) استصلاح الأراضى .

د) تهجير النوبة .

فعلى سبيل المثال ، تأخرت معدلات تنفيذ مشروع السد العالى عاما كاملا حتى خريف ١٩٦٢ ، كما تأخر مشروع تحويل رى الحياض الى رى دائم بعض الشئ . كذلك مشروع استصلاح الأراضى ... ولاشك أن تأخير مشروع مثل السد العالى أورى الحياض شهورا معناه خسائر تقدر بالملايين ، لاسيما وأن آثار التأخير لاتقتصر على الزراعة فحسب ، بل وتمتد الى بعض القطاعات الاخرى . ومن ناحية أخرى ، فان الاندفاع فى تعويض التأخر فى التنفيذ يؤدى الى عقبات أخرى على نحو ماسيرد ذكره بصدد الاختناقات فى قطاعى التشييد والبناء ، والنقل والمواصلات .

أما فيما يتعلق بانخفاض انتاج بعض المحاصيل الزراعية الهامة ، فقد ألمت بمحصول القطن ، فى السنة الثانية من الخطة ، كارثة كبيرة ، اذ التهمت دودة القطن جزءا لا بأس به من المحصول يقدر بحوالى $\frac{1}{3}$ المحصول . وهذا يتضح من مقارنة انتاج القطن الزهر والشعر خلال الخطة .

محصول القطن
خلال الخطة الخمسية الأولى
(بالمليون جنيه بالاسعار الثابتة)

الانتاج	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
قطن زهر	٨٧٦٠	٦٣٤٤	٨٤٧٦	٨٣٣٤	٩١١٧	٩٥٣٣
قطن شعر	٩٥٦٤	٦٧١٣	٩١٤٧	٨٨٣٣	١٠٠٨١	١٠٤١٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية : ٥٢ ـ ١٩٦٦ ـ القاهرة ـ يونيو ١٩٦٧ ـ ص ٣١ .

ولما كان القطن من المحاصيل الرئيسية الهامة التى يعتمد عليها الاقتصاد المصرى، فقد أدى انخفاض محصول القطن الى انخفاض حجم الانتاج الزراعى . ومن ناحية أخرى ، فقد أثر انخفاض هذا المحصول على الدخل الزراعى ، اذ انخفض الاخير كذلك . وهذا يتضح من جدول (٣/ ٢) .

جـــدول (٣/ ٢)
الانتاج والدخل من الزراعـــة
خلال الخطة الخمسية الأولـــى

(بالمليون جنيه بالاسعار الثابتـــة)

السنـــة	الانتـــاج الزراعـــى	الدخـــل الزراعـــى	التغير فى الدخـــل عن العام السابـــق
١	٧ر٥٨٢	٧ر٤٠٢	—
٢	٨ر٥٦٤	٠ر٣٧٣	ـ٤ر٧ (عجـز)
٣	٩ر٦٢٢	٤ر٤٢٦	١٤ر٣
٤	٨ر٦٥٠	٩ر٤٥٢	٦ر٢
٥	١ر٦٧٩	٠ر٤٧٧	٥ر٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ـ القاهرة ـ ٢٣ يوليو ١٩٦٦ ـ ص ٣٩ و ٤١ .

وقد كان لذلك أثره على معدل نمو الدخل القومى ، اذ كان معدل النمو فى السنـــة الثانية منخفضا بمقارنته بمعدلات النمو فى بقية سنوات الخطة . وهذا يتضح من جدول (٣/ ٣) حيث وصل معدل النمو فى السنة الثانية الى أدناه (٥ر٣٪) ، وهو أقل من المعدل المتوسط .

جـــدول (٣ / ٣)

معدل نمـــو الدخل القومـــــى

خلال الخطـــة الخمسية الاولـــى

(بالمليون جنية بالاسعار الثابتة)

السنـــــة	الدخل القومـــــى	معدل النمو بالنسبة للسنة السابقة
سنـــــة الاســـاس	٢ ر ٢٨٥ ١	%
١	٥ ر ٣٦٣ ١	١ر٦
٢	١ر ٤١١ ١	٥ر٣
٣	٧ ر ٥٣٦ ١	٩ر٨
٤	٧ ر ٦٦٩ ١	٧ر٨
٥	٢ ر ٧٦٢ ١	٥ر٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة .. المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية ـ القاهـرة يوليـــو ١٩٦٦ ـ ص ٤١ .

وقد كان لانخفاض محصول القطن أثره على قطاعات وميادين أخرى ، ليس فى السنـــة الثانية فحسب ، بل ولبعض السنوات التالية ـ وقد وضح هذا الاثر فى ميدان التجارة الخارجية والادخار . فانخفاض انتاج القطن أدى الى أنخفاض حصيلة صادرات القطن من ٢١٨ر٨ مليون جنية (فى السنة الاولى من الخطة) الى ٨٨ر٨ مليونا (فى السنة الثانية) كما وأن حصيلـة صادراتنا المنظورة أنخفضت ، تبعا لذلك ، من ١٨٩ مليون جنية الى ١٥١ مليونا . وقد انعكس ذلك على ميزان المدفوعات حيث حقق عجزا أكبر (١) كما نقصت سيولة النقد الاجنبى لـــدى البنوك ، مما أدى الى زيادة الضغط على حصيلتنا من العملات الصعبة .

(١) هذا بالاضافة الى ماتم دفعه بالعملة الصعبة لشراء المبيدات اللازمة لمقاومة آفة القطن .

ومن ناحية أخرى ، فقد كان لانخفاض حجم الانتاج الزراعى أثره على حجم المدخرات فى السنتين الثانية والثالثة ، اذ انخفض حجم المدخلات فى السنة الثانية عما كان عليه فى السنة الاولى . وهذا يتضح من العمود الثانى (المدخرات المحلية) من جدول (١٤/٦) . حيث نجد أن المدخرات فى السنة الاولى وقد بلغت ١٠ر٢١٠ مليون جنية ، انخفضت فى السنة الثانية الى ٧ر١٦٤ مليونا ، وفى السنة الثالثة أصبحت ٦ر١٩٥ مليونا فقط (أى أقل مما كانت عليه فى السنة الاولى) .

وبالاضافة الى ذلك ، فقد كان لانخفاض محصول القطن آثاره على الفلاحين فى الريف نظرا لانخفاض دخولهم من ناحية ، وزيادة الاعباء عليهم بسبب استخدامهم للمبيدات بكميات أكثر لمقاومة الدودة .. كل هذا جعل الحكومة تقوم بتعويضهم عن بعض الخسائر التى لحقت بهم ، وتخفيض الفوائد على الاموال التى اقترضوها ... الى آخر تلك الاجراءات التى اتخذتها الدولة للتخفيف من حدة الوطأة عليهم .

ومشكلة انخفاض محصول القطن ليست بسبب كل شىء ، اذ يجب أن نأخذ فى اعتبارنا كذلك الافتقار الى البذور المنتقاه وافرة الغلة والاعلاف ، وبعض الالات الزراعية الحديثة ، ووسائل الرى الحديثة كذلك ... لاشك أن لهذه اهميتها ، فنقصها ينعكس على الانتاج .. ولم تثير مثل هذه النقاط هنا لانها من سمات القطاع الزراعى قبل الخطة وليست سمات جديدة طرأت عليه .

ويمكننا أن نشير فى النهاية الى الرى والصرف ، فقد كانت حملة الاستثمارات المستهدفة ١٨٣ مليونا ، لم ينفذ منها سوى ١٣٨ مليونا بنسبة ٤ر٧٥ % . وهذا قد يكون أحد العوامل التى تسببت فى ظهور بعض الصعوبات ، بصفة عامة ، فى قطاع الزراعة ، خاصة فيما يتعلق بالانتاجية . فعدم توافر المياه اللازمة للارز مثلا له أثره على انتاج هذا المحصول الذى تزداد أهميته فى التصدير .

هذا وتجدر الاشارة الى أن الزيادة فى الانتاج الزراعى خلال الخطة الخمسية الاولى ترجع الى التوسع الرأسى أكثر مما ترجع الى التوسع الافقى . فبالرغم من أنه تم استصلاح أكثر من نصف مليون فدان خلال الخطة ، الا أنه لم يتم استزراع سوى $\frac{1}{4}$ هذه المساحة تقريبا .

ولاشك أن مضاعفة الجهود بصدد التوسع الرأسى والافقى ، وتجنب الصعوبات التى صاحبت تنفيذ الخطة فى ميدان الزراعة ، ستتيح زيادة الانتاج الزراعى ، ويتسلم فى تحقيق أهداف الخطة القومية فى مجموعها ، لاسيما اذا علمنا أن الاهمية النسبية لقطاع الزراعة مازال لها وزنها فى الاقتصاد القومى فى بلدنا ، وزيادة الانتاج الزراعى ستمكننا من اتاحة فائض يشبع حاجات الطلب فى الداخل ، وتسويق جزء كبير للخارج .

ثانيا : معوقات الصناعة .

واجهت الصناعة عدة مشاكل مختلفة ، منها مايتعلق بالتمويل ، ومنها مايتعلق بالانتاجية والخبرة ، أو توقيت تنفيذ بعض المشروعات الصناعية أو تصريف بعض المنتجات أو الطاقة العاطلة .

وسنتعرض فيما بعد لمشكلة التمويل عامة التى صاحبت تنفيذ الخطة . ويكفى هنا أن نشير الى أن مصر كانت فى بداية الخطة الخمسية حديثة العهد بالصناعة ، اذ لم يتم وضع أى برنامج لها الا فى عام ١٩٥٧ ، ثم تم ادراج بعض المشروعات الصناعية فى الخطة الخمسية الاولى . وكانت هذه المشروعات تحتاج الى موارد مالية . وقد أمكن بالفعل تدبير الموارد المطلوبة من المصادر المحلية والخارجية . ولكن مازالت المشروعات الخارجية فى حاجة الى موارد كثيرة . ويكفى الاشارة هنا الى أن اجمالى الاستثمار فى الصناعة والكهرباء قد قفز من ٥ر٥٥ مليون جنيه فى سنة الأساس (١٩٦٠/٥٩) الى ١ر١٣٥ مليونا (١) فى السنة الاخيرة من الخطة (١٩٦٥/٦٤) ، أى تضاعف الاستثمار فى الصناعة والكهرباء ثلاث مرات تقريبا .

وفيما يتعلق بمستويات الانتاجية ، فسنتعرض لها فيما بعد ، ويكفى القول هنا أنه كان فى الامكان الارتفاع بمستوياتها لو لم تكن هناك صعوبات متشابكة صاحبت تنفيذ الخطة . ونفس القول يمكن ترديده بالنسبة لمستوى الجودة .

أ أما بالنسبة للخبرة ، فكما ذكرنا فى البداية ، كانت مصر حديثة العهد بالصناعة المتوسعة ، وكانت فى حاجة الى الخبرة ، مما الجأها الى استيرادها من الخارج .

(١) الجهاز المركزى ... الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية ١٩٦٧ — ص ٢٢٩ .

وكان لعدم تنفيذ وتنسيق بعض المشروعات الصناعية ، سواء كان أنعدام تنسيق التنفيذ زمنيا أو بشريا أو ماديا، كان له أثره في قطاع الصناعة . والامثلة على ذلك مختلفة ، منها عدم الانتهاء من بناء المصنع مع موعد استيراد المواد الخام والالات ... كذلك تأخير معدلات تنفيذ بعض المشروعات الكبرى مثل السد العالى لمدة عام كامل فى بداية الخطة والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للمشروعات الصناعية التى كانت ستقوم عليها الى آخر هذه الامثلة التى سنعرض لها فيما بعد .

وهناك مشكلة تصريف بعض المنتجات الصناعية ، فقد لوحظ أن تكلفة انتاج بعضها في الداخل أعلى مما هى عليه/الى عدم المقدرة على منافسه المنتجات الاجنبية . لذلك كان يتم تصريف جزء من منتجاتنا في الداخل ، والباقى يباع بأسعار متفق عليها فى أسواق معينة بالخارج . وعندما ازداد اقبال المستهلكين المحليين على شراء بعض المنتجات المعمرة (مثل أجهزة التليفزيون والثلاجات والغسالات الكهربائية وأجهزة البوتاجاز) لجأت الحكومة الى رفع أسعار بيعها عن طريق فرض ضريبة عليها فى ديسمبر ١٩٦٥ ، ووضع قيود على بيعها بالتقسيط . ونظرا لصعوبة تصريفها كلها فى الخارج . تكدس جزء منها في الاسواق المحلية ، مما أدى فى النهاية الى التخفيف من القيود التى سبق فرضها على البيع بالتقسيط لامكان تصريف المخزون المتزايد .

ومن الصعوبات التى صاحبت تنفيذ الخطة كذلك وجود طاقة عاطلة فى قطاع الصناعة وهذه ترجع الى عدة أسباب منها :

١) نقص بعض الالات ومستلزمات الانتاج (من مواد خام وأولية وقطع غيار ... الخ .

٢) تغيب العمال ونقص الخبرة الفنية لديهم .

٣) صعوبات النقل والتخزين والتسويق .

وقد عانت صناعات مختلفة من وجود مثل هذه الطاقة العاطلة، ومن هذه الصناعات الغزل والنسيج ، والصناعات المعدنية والهندسية ، والصناعات الكيماوية ، والصناعات الغذائية

وهكذا أدت الصعوبات التى واجهت الصناعة الى أنخفاض حجم الاستثمار والانتاج والدخل فى قطاع الصناعة عما كان مقررا فى الخطة ، فقد لوحظ أنخفاض الاستثمار فى الصناعة وهذا يتضح من متابعة أرقام الاستثمار ، فبينما كان الاستثمار المستهدف فى الصناعة ٤٤٤ر٧ مليونا من الجنيهات فى السنوات الخمسة ، بلغت جملة المنفذ ٤٠٣ر٩ مليونا ، ولذلك كانت نسبة المنفذ الى المستهدف ٩٠ر٨ ٪ كما لوحظ أنخفاض حجم الانتاج الصناعى وقصورة عن سد حاجة الاستهلاك المحلى والتصدير . فبينما كان الانتاج الصناعى المستهدف ١٧٧٨ر٩ مليونا ، لم يتحقق منه فى السنة الخامسة الا ماقيمته ١٤٦٩ر٩ مليونا ، وبذلك كانت نسبة المحقق الى المستهدف ٨٢ر٦ ٪ فقط . كذلك الحال بالنسبة للدخل فى الصناعة ، فبينما كان المستهدف ٥١٦ر٤ مليونا ، لم يتحقق منه فى السنة الخامسة الا ماقيمته ٣٨٥ مليونا ، وبذلك كانت نسبة المحقق الى المستهدف ٧٤ر٦ ٪ . ويتضح كل هذا من الجدول رقم (٤/٣) .

جـــدول (٤ / ٣)

الاستثمار والانتاج والدخل فى الصناعة

خلال الخطة الخمسية الاولى

بنـــد	المستهـــدف	المحقـق	نسبة المحقـق الى المستهدف ٪
الاستثمار	٤٤٤ر٧	٤٠٣ر٩	٩٠ر٨
الانتـــاج	١٧٧٨ر٩	١٤٦٩ر٩	٨٢ر٦
الدخـــل	٥١٦ر٤	٣٨٥ر٠	٧٤ر٦

المصـــدر : قام المؤلف بتركيب هذا الجدول من واقع أحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية : ٦٥/٥٢ القاهرة — يوليو ١٩٦٦ — ص ٣٧ ، ٣٩ ، ٤١ .

ولاشك أن العمل على تلافى مثل هذه الصعوبات سيرفع من معدلات تنمية قطاع الصناعة (الذى يعتبر بمثابة القطاع القائد لعملية التنمية ، والذى نخصص له نسبة لابأس بها من الاستثمارات) ، كما أنه سيعمل على تقليل العجز فى ميزان المدفوعات .

هذا كان عن قطاع الصناعة . أما عن قطاع الكهرباء ، فمن الملاحظ أن جملة الاستثمارات المستهدفة فى السنوات الخمسة كانت ١٤٤ر٢ مليونا لم ينفذ منها سوى ١١٢ر٦ مليونا ، أى أن نسبة التنفيذ كانت ٧٨ر١٪ . وكان الدخل المستهدف من الكهرباء ٢٣ر٦ مليونا تحقق منه ٢٢ر٤ مليونا نسبة ٩٤ر٩٪ .

المطلب الثانى : زيادة الاستهلاك .

من الملاحظ أن الانفاق على الاستهلاك فى مجموعه زاد زيادة كبيرة لم يتوقعها المخططون . فقد زاد الاستهلاك الكلى من ١١٩٦ر٧ مليون جنية فى سنة الاساس (٥٩ / ١٩٦٠) الى ١٧٦٢ر٢ مليونا فى السنة الاخيرة من الخطة (٦٤ / ١٩٦٥) ، أى بنحو ٥٦٢ر٥ مليونا . وبذلك تكون زيادة الاستهلاك فى السنة الاخيرة حوالى ٤٦ر٩٪ عن سنة الاساس . والجدول (٥/٣) يوضح تطور الاستهلاك خلال الخطة الخمسية الاولى .

جدول (٥/٣)

تطور الاستهلاك

خلال الخطة الخمسية الاولى

السنة	الاستهلاك العائلى	الاستهلاك الجماعى	الاستهلاك الجملة	الادخار	الناتج المحلى
سنة الاساس	٩٧١ر٦	٢٢٨ر١	١١٩٦ر٧	١٧٥ر٩	١٣٧٥ر٦
١	٩٩٣ر٣	٢٥٥ر٩	١٢٤٦ر٢	٢١٠ر١	١٤٥٩ر٣
٢	١١٠١ر٥	٢٤٧ر١	١٣٤٨ر٦	١٦٤ر٧	١٥١٣ر٣
٣	١١٧٠ر٨	٣١٨ر٢	١٤٨٩ر٠	١٩٥ر٦	١٦٨٤ر٦
٤	١٢٤٩ر٣	٤٠١ر٨	١٦٥١ر١	٢٣٦ر٨	١٨٨٧ر٩
٥	١٣٣٠ر٩	٤٣١ر٣	١٧٦٢ر٢	٢٨٨ر٤	٢٠٥٠ر٦

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب السنوى ـ يونيو ١٩٦٧ ـ ص٢٣٦ .

غير أن الزيادة المطلقة فى الاستهلاك قد لاتكون لها دلالتها القوية ، لذا يلزم أن ننسب بمثل هذا الاستهلاك المتزايد الى الناتج المحلى . وقد حاولنا أن نحسب هذه النسبة (نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلى) أو قل الميل للاستهلاك ، كما هو مبين بجدول (٦/٣) التالى :ـ

جدول (٦/٣)

الميل للاستهلاك

خلال الخطة الخمسية الاولى

السنة	الاستهلاك	الناتج المحلى	نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلى %
سنة الاساس	١١٩٩ر٧	١٣٧٥ر٦	٨٧ر٢
١	١٢٤٩ر٢	١٤٥٩ر٣	٨٥ر٦
٢	١٣٤٨ر٦	١٥١٣ر٣	٨٩ر١
٣	١٤٨٩ر٠	١٦٨٤ر٦	٨٨ر٤
٤	١٦٥١ر١	١٨٨٧ر٩	٨٧ر٥
٥	١٧٦٢ر٢	٢٠٥٠ر٦	٨٥ر٩
٦	١٩٦٧ر٠	٢٢١٦ر٤	٨٨ر٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ـ الكتاب السنوى ... القاهرة ـ يونيو ١٩٦٧ ـ ص٢٣٦ .

ويلاحظ من الجدول أن نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلى ليس لها اتجاه معين فقد تزايدت فى السنتين الاولتين ، ثم أخذت تتناقص فى السنوات الثلاثة الاخيرة من الخطة (ثم ازدادت فجأة فى السنة السادسة) .

وقد ناقشنا فى ايجاز زيادة استهلاك القطاع العائلى ، فنجد أن استهلاك هـذا القطاع فى معظم السلع قد زاد . فبمقارنة نسبة زيادة استهلاك بعض السلع الهامة فى كل من سنة الاساس والسنة الاخيرة بن المنطقة نلاحظ أن استهلاك المواد الغذائية فى ازدياد مضطرد . فعلى سبيل المثال ، زاد استهلاك القمح بنسبة ٤ر٢٩٪ ، والدقيق بنسبة ٤ر٦٠٪ والذرة الشامية بنسبة ٩ر٤٠٪ ... الى آخر قائمة السلع الغذائية الهامة كما هو موضح بجدول رقم (٧/٣) .

جـــــدول (٧/٣)

نسبة زيادة استهلاك بعض السلع الهامة

بين ٥٦/٦٠ حتى ٦٤/١٩٦٥

السلعة	نسبة الزيادة %	السلعة	نسبة الزيادة %
دقيق	٤ر٦٠	أقمشة صوفية وأقطنية	٢ر٢٣
قمح	٤ر٢٩	مصنوعات جلدية	٧ر٤٥
ذرة شامية	٩ر٤٠	أحذية	٦ر٦٠
ذرة رفيعة	٢ر١٦	صابون	٦ر٧٠
فول	٠ر٣٥	منظفات صناعية	٨ر٤٥٣
أسماك	٠ر٢١٦	أدوية	٤ر١٢١
عدس	٠ر١٤	مواقد كيروسين	٣ر١٧
مكرونة	٤ر٥٩	ماكينات خياطة	٤ر٧٢
بيض	٣ر٣٤	دراجات	٢ر١٨١
لحوم وداجن	٨ر١٧١	ثلاجات	٥ر٢١٥
مسلى صناعى	٨ر١٦٨	بوتاجازات	٠ر١١٧
زيوت نباتية	٤ر٣٢	راديوهات	٢ر٦٥٢

هذا ولم تقتصر الزيادة فحسب بل أيضا شملت السلع المعمرة مثل الثلاجات الكهربائية والغسالات وأجهزة البوتاجاز وأجهزة الراديو والدراجات وماكينات الخياطة . ونسبة زيادة استهلاك بعض هذه السلع موضحة بالجدول بعاليه .

تلك كانت ارقام الاستهلاك على المستوى القومى • الا أنه من الضرورى معرفة مدى تغيير نصيب الفرد من الاستهلاك نتيجة تغيير عدد السكان • وهذا يمكن توضيحه فى جدول (٨/٣) الذى يبين نصيب الفرد من استهلاك بعض السلع فى كل من سنة الاساس والسنة الاخيرة من الخطة •

جـــدول (٨/٣)
متوسط استهلاك الفرد لبعض السلع
عامى ٦٠/٥٩ و ٦٥/٦٤

السلعة	الوحدة	سنة الاساس (٦٠/٥٩)	السنة الخامسة (٦٥/٦٤)
قمح	كجم	١٠٧ر٦	١٢١ر١
ذرة شامية	"	٦٢ر٦	٧٦ر٨
فول	"	٨ر٦	١٠ر١
شاى	"	٠ر٨	١ر١
سكر	"	١٢ر٩	١٥ر٦
سلى صناعى	"	٠ر٦	١ر٥
بيض	عدد	٢٦ر٨	٣١ر٤
أقمشة وملابس قطنية	متر	١٦ر١٤	١٦ر٤٩
صابون مطبخ وغسيل	كجم	٢ر٤	٣ر٤
صابون تواليت	"	٠ر٣٣٧	٠ر٥٢٤
أدوية	جنيه	٠ر٥٤٧	١ر٠٥٢
بوتاجاز	كجم	٠ر٧	١ر٨
ثلاجات كهربائية	لكل ١٠٠ نسمة	٠ر٣٨	١ر٠٥
مواقد بوتاجاز	" "	١ر٤٤	١ر٧٢
تليفزيون	" "	—	١ر٦٩

المصدر : نفس المرجع بالجدول السابق — ص ٤٩ •

هذا ولايفوتنا هنا أن نشير فى عجالة الى تزايد الاستهلاك الجماعى الذى قفز من ١٫٢٢٨ مليون جنيه فى سنة الاساس الى ٣٫٤٣١ مليونا فى السنة الاخيرة من الخطة ، وهذا مبين بجدول (٣/٥) السابق عرضه .

وتجدر الاشارة الى أن الاستهلاك خلال الخطة أتسم أحيانا ببعض المظهرية والترف والاسراف . فكان هناك جانب من الاستهلاك غايته الظهور سواء كان ذلك من جانب الافراد أو الحكومة . فبالنسبة للافراد لاحظ كان يتخذ هذا النوع من الاستهلاك الاندفاع نحو اقتناء السلع المعمرة والكمالية ، وبالنسبة للحكومة فكان يتخذ صورة بناء ادارات فخمة مؤثثة تأثيثا ممتازا ، واستئجار عمارات سكنية مرتفعة الايجار .

وترجع زيادة الاستهلاك خلال الخطة الخمسية الى عدة أسباب نذكر منها :—

١) زيادة العمالة .
٢) زيادة الاجور .
٣) توزيع الارباح والمكافآت الدورية .
٤) الزيادة فى الانفاق على الخدمات .
٥) تخفيض ايجارات المساكن .
٦) البيع بالتقسيط .
٧) اعادة توزيع الملكية والدخل .
٨) الحصول على بعض المدخرات .
٩) زيادة السكان .

وسنناقش هذه الاسباب فى ايجاز كل على حدة .

١) زيادة العمالة :

كان مجموع العاملين حوالى ٦ مليون عاملا فى سنة الاساس (١٩٦٠/٥٩) زاد الى ٧ $\frac{1}{3}$ مليونا فى آخر سنوات الخطة (١٩٦٥/٦٤) ويتضح تطور العمالة من الجدول (٣/٩) الآتى :

جـــدول (٩/٣)

تطور العمالـــــــة

خلال الخطة الخمسية الاولـــــى

(بالالف عامل)

السنـــــة	أرقام العمالة الفعليـــة
سنـــة الاســـاس	٦ ٠٠٦
١	٦ ٥١٢
٢	٦ ٦٥٧
٣	٦ ٨٦٨
٤	٧ ٠٨٥
٥	٧ ٣٣٣

المصـــدر : الجهاز المركزى للتعبئة ... الموشرات الاحصائية ... (يوليو ١٩٦٦) ص ٢٥ .

وتجدر الاشارة الى أن الرقم المستهدف للعمالة فى آخر سنوات الخطة كان ٧ر٥٠٠ مليونا ، بينما الرقم الذى تحقق فعلا هو ٣٣٣ر٧ مليونا . أى أن نسبة المتحقق الى المستهدف تقدر بحوالى ٥ر١٠٤٪ . غير أن هذا لا يصور كل أبعاد المشكلة ، فالنقطة التى نود تسليط الاضواء عليها هى أن نسبة العمالة فى السنة الاخيرة من الخطة الى ما كانت عليه فى سنة الاساس تقدر بحوالى ١٢٢٪ . وهذا يعنى أن أكثر من $\frac{1}{5}$ القوة العاملة التى كانت فى سنة الاساس قد ولجت سوق العمل ، وتسلم العمال الجدد رواتبهم وأجورهـــم . وهذا يتضمن زيادة المقدرة الشرائية فى مجموعها ، أو تل حجم للطلب تعضده المقـــدرة على الشراء ، مما يؤدى بالتالى الى زيادة الانفاق خاصة على الاستهلاك .

٢) الاجور والمرتبات الدوريـــة .

زادت الاجور من ٥ر٢٤٩ مليون جنية فى سنة الاساس الى ٩ر٨٧٨ مليونا فى السنـــة الاخيرة من الخطة ، بزيادة تقدر بـ ٤ر٣٢٩ مليونا عن سنة الاساس (أى بحوالى ٩ر٥٩٪) .

وهذا السبب له صله وثيقة بالسبب السابق نظرا لان نسبة لابأس بها من الأيدي العاملة دخلت سوق العمل لأول مرة • وبالاضافة الى ذلك ، ازدادت الاجور لاسباب أخرى منهـــا :—

أ) رفع الحد الادنى للاجور • (١)

ب) التحسن فى مستويات الاجور (نتيجة العلاوات وخلافة) •

جـ) أقساط التأمين المرفوعة من قبل أصحاب العمل لصالح العمـال •

وفى الامكان أرجاع الزيادة فى الاجور — وقدرها ٣٢٩ر٤ مليونا من الجنيهات — الى أسبابها بالاستعانة بلغة الارقام كالآتـــى :—

زيادة الاجور نتيجة زيادة العمالـــة •	١ر٦٢ مليون جنية
زيادة الاجور نتيجة زيادة متوسط الاجور •	١١٦ر٣ مليون جنية
زيادة الاجور نتيجة رفع الحد الادنى للاجور •	٤٨ " "
زيادة الاجور نتيجة ما يدفع كأقساط تأمين •	١ر٦ " "
مجموع الزيادة فى الاجور •	٣٢٩ر٤

ولما كانت غالبية الأيدى العاملة من الطبقة المتوسطة والفقيرة ، ويرغبون فى رفع مستوى معيشتهم ، وتعويض فترة التخلف والحرمان السابقة ، فانهم وجهوا جزءا كبيرا من دخولهم نحو الانفاق الاستهلاكى ، ليس على المواد الغذائية فحسب ، بل وعلى السلع المعمرة أيضا ، متأثرين فى ذلك بعنصر التقليد أو المحاكاة •

هذا وتجدر الاشارة هنا الى قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالعاملين بالوزارات والمصالح الحكومية ، الذى يجعل العلاوات الدورية سنوية ، ورفع الحدود الدنيا لصغـــار العاملين ، وأقر صرف المرتبات كاملة للمرضى بأمراض معينة ••• وما الى ذلك •

هذا ومن الاهمية بمكان الاشارة الى سبق نسبة الزيادة فى الاجور الزيادة فى الناتج المحلى والزيادة فى الانتاج ، فبينما زادت الاجور خلال الخطة بنسبة ٩ر٥٩٪ (بمتوســـط

---

(١) تم رفع الحد الادنى لاجر العامل الصناعى (فوق ١٨ سنة) الى ٢٥ قرشا فى اليـــوم وذلك ابتداء من يونيو ١٩٦٢ •

سنوى ٩ر٩٪) زاد الناتج بنسبة ١ر٤٩٪(بمتوسط سنوى ٤ر٨٪) • واذا كان عدم الربط بين الزيادة فى الاجور من ناحية والزيادة والزيادة فى الناتج المحلى والزيادة فى الانتاجية من ناحية أخرى ، أملته اعتبارات اجتماعية (من أهمها عدم المساواه التى رزح تحتها الفلاحون والعمال) ، فانه قد حان الوقت الآن للربط بين هذين النوعين من الزيادة •

٣) توزيع الأرباح والمكافأة السنوية •

تم خلال الخطة توزيع جزء من الارباح على الايدى العاملة فى المؤسسات والشركات التابعة للقطاع العام كنوع من الحافز على العمل وعلى زياد ة الانتاج • وبالاضافة الى ذلك ثم منح مكافأة سنوية للعاملين بالوزارات والمصالح الحكومية (تعادل هذه المنحة أجر ١٠ أيام زيدت الى ١٥ يوم) • ولاشك أن الارباح والمكافأة السنوية رفعت من المقدرة الشرائية لدى العاملين ، مما شجعهم على الاندفاع نحو الانفاق على الاستهلاك الذى أرتفعت أرقامه فى مجموعها •

٤) زيادة الانفاق الحكومى والاستهلاك الجماعى •

أشرنا من قبل الى أن الاستهلاك الجماعى قد زاد من ١ر٢٢٨ مليون جنية فى سنة الاساس الى ٣ر٤٣١ مليونا فى السنة الاخيرة من الخطة ، هذا وقد أزداد الانفاق على الخدمات المجانية (مثل التعليم والصحة) ويعنى هذا تحرير جزء من الدخل التى فى حوزتها الافراد الممكن التصرف فيها وتوجيهها نحو الانفاق الاستهلاكى • وقد قدر مثل هذا الجزء الناشئ عن خدمتى التعليم والصحة بحوالى ٣ر٣ مليون جنية ، منها ٥ر٢٢ مليونا فى التعليم ، ٧ر٨ مليونا فى الصحة •

وتجدر الاشارة الى أن زيادة الإستهلاك الجماعى تساهم فى زيادة انتشار الموجات التضخمية فى الاقتصاد لأنها تمثل طلبا على السلع ، بينما لم تساهم زيادة الاستهلاك الجماعى فى زيادة السلع •

٥) تخفيض ايجارات المساكن .

صدرت عدة قوانين تم بشأنها تخفيض ايجارات المساكن بنسبة تتراوح مابين ١٥٪ الى أكثر من ٣٣٪ ، كما تحملت الحكومة بعض الرسوم التى كان يدفعها المستأجرون . ولاشك أن تخفيض ايجارات المساكن أتاح للافراد مقدارا أكبر نسبية لانفاقه على الاستهلاك .

٦) البيع بالتقسيط .

شجع البيع بالتقسيط الافراد على اقتناء سلع أكثر لم تكن فى حوزتهم من قبل خاصة السلع الحديثة المعمرة (مثل أجهزة التليفزيون والثلاجات الكهربائية والغسالات والبوتاجاز وما الى ذلك) وهذه كلها سلع استهلاكية .

٧) اعادة توزيع الملكية والدخل .

كان من أثر اعادة توزيع الملكية أن أصبح المعدمون ملاكا ، وتسلموا دخولا من ملكيتهم الجديدة ، مما عمل على زيادة استهلاكهم ، ومن ناحية أخرى فان اعادة توزيع الدخول أفادت أفراد الطبقة الفقيرة ذوى الدخول المنخفضة ، مما أزاد من استهلاكهم أيضا .

وهكذا كان من شأن اعادة توزيع الملكية والدخل زيادة الاستهلاك واستمرارها .

٨) الحصول على بعض المعونات .

٨) كانت مصر تحصل على بعض المعونات من الخارج فى صورة سلع غذائية .

٩) زيادة السكان .

زاد السكان زيادة كبيرة أثناء الخطة ، اذ أرتفع عددهم من ٢٥٫٦١٥ مليون نسمة فى سنة الاساس الى ٢٦٫٤٥٦ مليونا فى السنة الاخيرة من الخطة . وهذه الظاهرة لاتقتصر على فترة الخطة فقط ، وانما هى ظاهرة عامة تتصف بها الجمهورية العربية المتحدة ، التى تعتبر معدلات الزيادة السكانية فيها من أعلى المعدلات فى العالم . ولاشك أن هذا كان له أثره على أرقام استهلاك السلع المختلفة خلال الخطة وفق الارقام المبينة بجدول (٣/٧) وجدول (٣/٪) . وسنفرد مبحثا خاصا لمناقشة زيادة السكان فى الجمهورية العربية فى نهاية هذه الدراسة .

ولاجدال ، بوجه عام ، فى أن تزايد الاستهلاك أمر مرغوب فيه ، لانه يعنى بوجه عام أرتفاع مستوى معيشة السكان . غير أن الزيادة غير المخططة فى الاستهلاك قد تؤدى الى اختلالات واختناقات تؤرق بال المخطط ، خاصة فى المراحل الاولى من التنمية التى يظل فيها هيكل الانتاج غير مرن بالقدر الكافى الذى يسمح باتاحة المطلوب من السلع والخدمات .

ومجمل القول أن الزيادة غير المنظمة أو قل غير المخططة فى الاستهلاك خلال الخطة الخمسية الاولى أدت الى الآتى :

١) قصور المدخرات المحلية المحققة عن المستهدفة ، وبالتالى انخفاض الموارد المالية المحلية اللازمة لتمويل الاستثمار ، مما أدى الى زيادة الالتجاء الى الاقتراض الاجنبى .

٢) زيادة عجز ميزان المدفوعات ، وبالتالى زيادة المديونية للعالم الخارجى .

٣) خلق موجات تضخمية فى الاقتصاد ، خاصة فى السنتين الاخيرتين من الخطة ، على نحو ماسيرد ذكره عند مناقشة أرتفاع الاسعار .

لقد حان الوقت لتخطيط الاستهلاك فى مجموعه سواء استهلاك الافراد أو الاستهلاك الجماعى . ولاتعنى السياسة الاستهلاكية نقص أو جمود الاستهلاك ، بل زيادة الاستهلاك بمعدلات معقولة تسمح باتاحة معدلات ادخار معقولة لتمويل الاستثمارات . ومن ناحية أخرى ، يلزم ربط زيادة الاجور بالزيادة فى الانتاج والانتاجية حتى لاتتكرر الاختلالات السابق الاشارة اليها .

المطلب الثالث : قصور الموارد التمويلية المحلية

واجهت الخطة فى بدايتها مشكلة تمويل الاستثمارات . فقد كان القطاع العام هو المسئول عن تنفيذ الخطة ، بينما كان القطاع الخاص يحوز نسبة كبيرة من المدخرات . وقد ظهر هذا واضحا منذ بداية السنة الاولى من الخطة . لذلك كان التأميم (فى يوليو ١٩٦١) أحد الاجراءات الهامة لاتاحة المدخرات اللازمة .

والسؤال الذى يفرض نفسه على الفكر هنا هو :

— اذا كانت اجراءات التأميم قد أتاحت بعض الموارد المالية اللازمة للاستثمار، فهل يعنى هذا زوال مشكلة التمويل ؟

لقد كشفت تجربة الخطة الخمسية الاولى النقاب عن مشكلة التمويل فى مجموعها . فقد تطلبت هذه الخطة قدرا كبيرا من الموارد المالية (سواء المحلية أو الخارجية) نظرا لان حجم الاستثمارات الذى كان من المزمع تنفيذه هو ١٥٧٦ر٩ مليونا من الجنيهات . غير أنه لم يتم تنفيذ الا حوالى ١٥١٣ مليونا (بنسبة ٩٥ر٦٥٪) بمتوسط سنوى قدره ٣٠٢ر٦ مليونا ، أى بنسبة ٥ر١٧٪ من الناتج المحلى فى المتوسط .

وبالنسبة للمدخرات المحلية ، فلم يكن المتاح منها تمويل الاستثمارات أكثر من ١٠٩٥ر٦ بمتوسط سنوى ٢١٩ر١ مليونا ، أى بنسبة ٢ر١٣٪ من الناتج المحلى فى المتوسط .

وتجاوز قصور المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمار بحوالى ٣ر٤٪ من الناتج المحلى فى المتوسط ، التجأت الجمهورية العربية الى الاقتراض من الخارج بمقدار الفرق الذى بلغ ٤١٧ر٤ مليونا ، وذلك كما هو موضح بجدول (١٠/٣) .

جـــــدول (١٠/٣)

الادخار والاستثمار والقروض الخارجية

خـــلال الخطة الخمسية الاولى

(بالمليون جنية)

السنـــــوات	الاستثمـــارات	المدخرات المحلية	القروض الخارجية (١) — (٢)
١	٢٢٥ر٦	٢١٠ر١	١٥ر٥
٢	٢٥١ر١	١٦٤ر٧	٨٦ر٤
٣	٢٩٦ر٦	١٩٥ر٦	١٠٤ر٠
٤	٣٧٢ر٤	٢٣٦ر٨	١٣٥ر٦
٥	٣٦٤ر٣	٢٨٨ر٤	٧٥ر٩
الجملـــة	١٥١٣ر٠	١٠٩٥ر٦	٤١٧ر٤

المصـــــدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصـــاءات العامة للجمهورية العربية : ٥٢ ـ ١٩٦٦ ، القاهرة ، يونيو ١٩٦٧ ص ص ٢٩ ، ٢٣٦ .

وقد بلغت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى ٥ر١٧٪ فى المتوسط خلال سنـــوات الخطة بينما كانت نسبة الادخار الى الناتج المحلى ٢ر١٣٪ وقد أدى ذلك الى نقـــص المدخرات المحلية بنسبة ٣ر٤٪ من الناتج المحلى فى المتوسط ، (لاحظ أن نقص المدخرات المحلية يعادل حجم القروض الخارجية) ، كما هو موضح بجدول (١١/٣) .

جدول (٣/١١)

نسبة الادخار والاستثمار والقروض الخارجية الى الناتج المحلى خلال الخطة الخمسية الاولى

(فى المائة)

المنة	نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى (١)	نسبة الادخار الى الناتج المحلى (٢)	نسبة القروض الخارجية الى الناتج المحلى (٣)	نسبة القروض الخارجية الى الاستثمار (٤)
سنة الاساس	٪ ٥ر١٢	٪ ٨ر١٢	٪ —	٪ ٢ر
١	٥ر١٥	٤ر١٤	١ر١	٩ر٦ـ
٢	٦ر١٦	٩ر١٠	٧ر٥	٤ر٣٤ـ
٣	٨ر١٧	١ر١١	٢ر٦	٧ر٣٤ـ
٤	٧ر١٩	٥ر١٢	٢ر٧	٤ر٣٦ـ
٥	٨ر١٧	١ر١٤	٧ر٣	٨ر٢٠ـ
المتوسط السنوى	٥ر١٧	٢ر١٣	٣ر٤	٦ر٢٧ـ

المصدر : مستخرجة من احصاءات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، وقد حسب الجدول عمود (١) ، وعمود (٣) .

وهناك بعض الملاحظات على المدخرات المحلية :

١) تعتبر نسبة المدخرات المحققة الى الناتج المحلى (٢ر١٣٪) منخفضة عن النسبة المستهدفة (٢٠٪ من الدخل القومى) . ولما كانت نسبة الاستثمار المنفذ الى الناتج المحلى ٥ر١٧٪ فى المتوسط ، فقد ظهر النقص واضحا بين الاستثمارات المنفذة والمدخرات المحلية كما سبق التنويه .

٢) نسبة المدخرات المحققة الى الناتج المحلى فى السنوات الثانية والثالثة والرابعة منخفضة عن تلك النسبة المتوسطة مبلغ واقل من نسبة المدخرات فى سنة الاساس (٨ر١٢٪) .

وبالنسبة للقروض الخارجية يلاحظ الاتـــــى :

١) بلغ مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية ٤ر٤١٧ مليونا • وهذه تمثل نسبة ٦ر٢٧ ٪ مـــــن استثمارات الخطة (البالغ حجمها ٦ر٩٥١٠ مليونا) •

٢) كان حجم القروض الاجنبية (أو تقل نقص المدخرات المحلية) كبيرا فى السنوات الثانية والثالثة والرابعة من سنوات الخطة • وقد انعكس ذلك على نسبة هذه القروض اذ بلغت ٤ر٣٤ ٪ ، ٧ر٣٤ ٪ ، ٤ر٣٦ ٪ من حجم الاستثمارات •

وتجدر الاشارة الى أن قصور المدخرات يؤدى الى :

١) خفض حجم الاستثمار : وهذا له أثره المعاكس على معدلات التنميـــة •
٢) و/ أو زيادة الالتجاء الى الجهاز المصرفى : وهذا قد يخلق موجات تضخيـــــة •
٣) و/ أو زيادة الاقتراض من الخارج : وهذا يزيد الاعباء على الاقتصاد القومـــى •

وازاء هذه الصعوبات التى يؤدى اليها قصور المدخرات ، ينبغى العمل على زيادة تلـــك المدخرات بمعدلات معقولة لتحقيق أهداف التنمية الطموحة • وهذا يتطلب اتخاذ عدة اجـــراءات فعالـــة منهـــــا :

١) اتباع سياسات ادخارية رشيدة والتقليل من الزيادة الهائلة فى الاستهلاك التى تمتص جانبـــا كبيرا من الزيادة فى الناتج المحلـــى • وهذا يعنى تنظيم الاستهلاك وليس انقاصه أو تجميده
٢) رفع مستويات الانتاجيـــــة •
٣) زيادة الصـــادرات •

وقد ألمحنا هنا الى ضرورة العمل على زيادة الصادرات ، ذلك لان طاقة البلد علـــــى الاقتراض من الخارج تحددها الطاقة على الادخار والطاقة على التصدير • هذا ونشير هنا الـــى أن صادراتنا لا تزيد بنفس نسبة زيادة وارداتنا (كما نشير فيما بعد) مما يؤدى الى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات ، وصعوبة ايجاد فائض من العملات الصعبـــة •

المطلب الرابع : ارتفاع الاسعار

اتجهت الاسعار فى نهاية الخطة الى الارتفاع، خاصة خلال السنتين الاخيرتين من الخطة (٦٣/١٩٦٤ و ٦٤/١٩٦٥) فالمتبع لمتوسط أسعار الجملة يلاحظ أن الرقم العام للمواد الغذائية ارتفع من ٣٩٨ (عام ١٩٦٣) الى ٤٢١ (عام ١٩٦٤) ثم الى ٤٧١ (عام ١٩٦٥)[1] كما ارتفع الرقم العام للمواد والمنتجات الصناعية من ٤٤١ (عام ١٩٦٣) الى ٤٥٢ (عام ١٩٦٤) ثم الى ٤٧٠ (عام ١٩٦٥)[2]. وقد انعكس ذلك على الرقم العام لجميع المواد الذى ارتفع من ٤١٩ (عام ١٩٦٣) الى ٤٣٦ (عام ١٩٦٤) ثم الى ٤٧٠ (عام ١٩٦٥)[3]. ويتضح ذلك من الجدول رقم (١٢/٣) الذي يبين تطور هذه الارقام منذ عام ١٩٥٢.

جدول (١٢/٣)

متوسط الارقام القياسية لاسعار الجملة

(يوليو / أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠)

السنوات	الرقم العام للمواد الغذائية	الرقم العام للمواد والمنتجات الصناعية	الرقم العام لجميع المواد
١٩٥٢	٣٢٥	٤٣٢	٣٧٢
١٩٥٣	٣٣٢	٣٨٣	٣٥٥
١٩٥٤	٣٢٤	٣٧٠	٣٤٥
١٩٥٥	٣٣٥	٣٧٢	٣٧٢
١٩٥٦	٣٦٦	٤١٧	٣٨٩
١٩٥٧	٣٨٥	٤٦٥	٤٢٢
١٩٥٨	٣٩١	٤٤٦	٤١٧
١٩٥٩	٣٨٧	٤٥٠	٤١٧
١٩٦٠	٣٨٢	٤٦٠	٤١٨
١٩٦١	٤٠٥	٤٤٦	٤٢٥
١٩٦٢	٤٠٦	٤٣٧	٤٢١
١٩٦٣	٣٩٨	٤٤١	٤١٩
١٩٦٤	٤٢١	٤٥٢	٤٣٦
١٩٦٥	٤٧١	٤٧٠	٤٧٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ٥٢ — ١٩٦٥ — القاهرة — ٢٣ يوليو ١٩٦٦ — ص ٣٥.

(١) قفز الى ٥٣٥ عام ١٩٦٦. أنظر الكتاب السنوى — يونيو ١٩٦٧ — ص ٢٥٥.

(٢) بلغ ٤٨٤ عام ١٩٦٦ (نفس المرجع بنفس الصفحة).

(٣) وصل الى ٥٠٩ عام ١٩٦٦ (نفس المرجع بنفس الصفحة).

هذا كان عن أسعار الجملة . أما عن أسعار التجزئة ، فمن الملاحظ أن الرقم العام للمواد الغذائية ارتفع من ٣٧٣ (عام ١٩٦٣) الى ٣٩٤ (عام ١٩٦٤) ثم الى ٤٨٧ (عام ١٩٦٥)[1] .

وقد ارتفع الرقم العام لنفقة المعيشة ـ تبعا لذلك ـ من ٢٩٩ (عام ١٩٦٣) الى ٣١٠ (عام ١٩٦٤) ثم الى ٣٥٦ (عام ١٩٦٥)[2] . ويتضح هذا من الجدول (١٣/٣) الذى يبين تطور هذه الارقام منذ عام ١٩٥٢ .

جدول (١٣/٣)

متوسط الارقام القياسية لأسعار التجزئة ونفقات المعيشة

(يوليو / أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠)

السنوات	الرقم العام للمواد الغذائية *	الرقم العام لنفقة المعيشة
١٩٥٢	٣٤٧	٣١٧
١٩٥٣	٣٢٤	٢٩٦
١٩٥٤	٣٢٨	٢٨٤
١٩٥٥	٣٣١	٢٨٣
١٩٥٦	٣٣٧	٢٩٠
١٩٥٧	٣٥٧	٣٠٢
١٩٥٨	٣٥٨	٣٠٢
١٩٥٩	٣٦٠	٣٠٣
١٩٦٠	٣٦٢	٣٠٤
١٩٦١	٣٦٥	٣٠٦
١٩٦٢	٣٦٥	٢٩٧
١٩٦٣	٣٧٣	٢٩٩
١٩٦٤	٣٩٤	٣١٠
١٩٦٥	٤٨٧	٣٥٦

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية ... القاهرة ـ ٢٣ يوليو ١٩٦٦ ـ ص ٣٥ .

(١) قفز الى ٥٣٧ عام ١٩٦٦ ، نفس المرجع ، ص ٢٥٦ .
(٢) بلغ ٣٨٨ عام ١٩٦٦ (نفس المرجع ونفس الصفحة) .
* يشمل الوقود والصابون .

واذا اتبعنا الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى ديسمبر من كل عام ، نجد انها تطورت كما هو موضح بالجدول الاتى :

جدول (٣/١٤)

الرقم القياسى لنفقات المعيشة

(يوليو فى ديسمبر لسنوات مختارة

(يوليو / اغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠)

ديسمبر ١٩٥٢	ديسمبر ١٩٥٩	ديسمبر ١٩٦٠	ديسمبر ١٩٦١	ديسمبر ١٩٦٢	ديسمبر ١٩٦٣	ديسمبر ١٩٦٤	ديسمبر ١٩٦٥
٢٩٦	٣٠٤	٣٠٦	٣٠٩	٢٩٦	٣٠٢	٣٣٩	٣٧٧

المصدر : البنك الاهلى ـ النشرة الاقتصادية ـ ١٩٦٧ ـ عدد ٢ جدول ٢/٧ (أ) وكذا البنك المركزى المصرى ـ المجلة الاقتصادية ـ ١٩٦٦ ـ عدد ٢ و ٣ ص ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ (نقلا عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء) .

واذا أخذنا هذه الارقام على علاتها ، يتضح أنها كانت ٢٩٦ فى ديسمبر من عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٢ . ثم ارتفع من ٢٩٦ (عام ١٩٦٢) الى ٣٧٧ (عام ١٩٦٥) ، أى ارتفعت خلال ٣ سنوات فقط بحوالى ٨١ ، وبمتوسط قدره ٢٧)

وترجع الاحصائيات الرسمية سبب ارتفاع الرقم القياسى لنفقات المعيشة منذ ديسمبر ١٩٦٤ الى خروج اللحوم البلدية من التسعيرة الجبرية . فبينما ارتفعت أسعار الجملة للحوم والاسماك من ٣٤٢ (ديسمبر ١٩٦٢) الى ٣٤٤ (ديسمبر ١٩٦٣) فقط ، قفزت الى ٥٣٦ (ديسمبر ١٩٦٤) والى ٦٣٦ (ديسمبر ١٩٦٥)[1] .

وبوجه عام اذا قارنا الارقام القياسية لاسعار الجملة ، خاصة أسعار المواد الغذائية

---

(١) وصل أقصاه فى يوليو ١٩٦٦ حيث بلغ ٦٦٤ ، بينما كان ٣٢٠ فقط فى ديسمبر ١٩٦٠ .

(ومن أهمها الغلال ومنتجات الالبان ، وزيوت الاكل ، واللحوم ، والاسماك ، والسكر ، والشاى والمواد الغذائية الاخرى) فى ديسمبر من عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٥ ، نجد أنها سجلت ارتفاعا ـ تختلف حدته من سلعة لاخرى . وقد انعكس هذا على رقم جملة المواد الغذائية الذى ارتفع من ٣٨٨ (ديسمبر ١٩٦٠) الى ٤٩٩ (ديسمبر ١٩٦٥)

واذا قارنا الارقام القياسية لاسعار الجملة المتعلقة بالمواد والمنتجات الصناعية ، فنجد أن بعضها قد حقق بعض الارتفاع (مثل مواد البناء ، والمعادن ، والاقطان والاصواف والجلود ومواد الدباغة ، والورق والصابون) بينما هناك عدد ضئيل منها لم ترتفع أسعاره (مثل مواد الوقود والاسمدة) . وقد أدى هذا الى ارتفاع رقم جملة المواد والمنتجات الصناعية من ٤٥١ ـ (ديسمبر ١٩٦٠) الى ٤٨٠ (ديسمبر ١٩٦٥) .

وكانت محصلة ارتفاع الارقام القياسية لاسعار الجملة ، لكل من المواد الغذائية والمواد الصناعية ، ارتفاع الرقم العام لاسعار الجملة من ٤١٨ (ديسمبر ١٩٦٠) الى ٤٩٠ (ديسمبر ١٩٦٥) .

ولكن ماهى أهم أسباب ارتفاع هذه الارقام :

يمكن ارجاع ارتفاع هذه الارقام الى الاسباب الآتيـــة :

١ ـ نقص الانتاج المحلى من بعض السلع و/ أو نقص المستورد منها و/ أو زيادة المصدر منهـــا وهذا يمثل جانب العـــرض .

٢ ـ زيادة المقدرة الشرائية لدى الافراد ، وهذا يمثل جانب الطلب .

ووفقا لابسط مبادىء النظرية الاقتصادية ، فان زيادة الطلب عن العرض أدت الـــى ارتفاع الاسعار . وهذا ما اضطر الحكومة ، لايجاد نوع من التوازن فى العرض والطلب ، الـــى اتخاذ عدة اجراءات لامتصاص فائض المقدرة الشرائية . وما لبثت أن عمدت الى رفع أسعار بعـــض السلع المعمرة والكمالية عن طريق فرض ضريبة عليها فى ديسمبر ١٩٦٥ .

وتجدر الاشارة الى ظهور بعض الموجات الاستفلالية خلال الخطة الخمسية الاولـــى

من جانب بعض الفئات (مثل الوسطاء ، وتجار الجملة وما الى ذلك) • وساعدهم على ذلك ظهور بعض الاختناقات فى بعض القطاعات مثل التجارة الداخلية ، وقطاع التشييد وقطاع النقل (كما سبق الاشارة) •

فى ميدان التجارة الداخلية ، استفاد بعض المتعاملين (خاصة تجار الجملة) وحققوا أرباحا غير عادية لانهم كانوا يعمدون الى اخفاء العديد من السلع امعانا فى جعلها أكثر ندرة — ليتمكنوا من بيعها فى السوق السوداء بأسعار أعلى • وهذا أدى الى ارتفاع أسعار المنتجات التى يعتمد انتاجها على هذه السلع •

وفى ميدان التشييد والبناء ، استغل البعض زيادة الطلب على مواد البناء ومستلزماته فعمدوا الى اخفاء بعضها ... بالاضافة الى التجاء القطاع العام — بسبب عدم استكمال الى مقاولى القطاع الخاص الذين كان يتفق بعضهم فيما بينهم على أرقام كبيرة لبعض العمليات كحد أدنى لها ، مما حقق لهم دخولا عالية • وقد أدت صور الاستغلال والجشع هذه الى رفع تكلفة بعض المشروعات خاصة اذا علمنا أن قيمة التشييد والبناء تمثل جزءا لا بأس به من استثمار الخطة وقد زادت تكاليف التشييد والبناء فى السنة الثالثة من الخطة بحوالى ٢٥ ٪ عن سنة الاساس ، وجزء لا بأس به من هذه الزيادة تتمثل فى أرباح المقاولين • وما يقال عن اختناق قطاع التشييد ، والاستغلال الذى شابه ، يقال بالنسبة لقطاع النقل • ولا شك أن هذا الاستغلال (فى جميع صوره) قد ساهم فى ارتفاع الاسعار •

هذا وقد أشرنا من قبل الى زيادة الاستهلاك فى مجموعه ، سواء الاستهلاك العائلى أو الاستهلاك الجماعى ، وقد ساهمت هذه الزيادة فى ارتفاع الاسعار • وقد ألمحنا الى أن زيادة الاستهلاك الجماعى قد تعمل على خلق موجات تضخمية لانها تمثل فى النهاية طلبا على السلع •

ومن العوامل الاخرى التى سمحت للاسعار بالارتفاع الزيادة فى الائتمان المصرفى وكذا زيادة وسائل الدفع • فبالنسبة للائتمان المصرفى ، فمن الملاحظ أن الزيادة فيه يستحوذ عليها القطاع العام خاصة ميزانية الخدمات • وذلك يغذى الجهاز المصرفى الخزانة العامة بالقروض اللازمة التى تستخدمها فى تمويل عجز ميزان الخدمات •

أما فيما يتعلق بوسائل الدفع ، فمن الملاحظ أنها تزداد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الانتاج القومى ، وهذا من شأنه ولا شك رفع مستويات الأسعار استنادا الى أن كميات كبيرة من النقود ستلاحق كميات قليلة من السلع Too much money chasing little goods

المطلب الخامس : العجز فى ميزان المدفوعات

يتصف ميزان المدفوعات فى الجمهورية العربية بالعجز منذ عام ١٩٤٧ (أى منذ خروج مصر من الكتلة الاسترلينية وعمل أول ميزان مدفوعات لها) فيما عدا عام ١٩٥٤ ، حيث حققت فائضا متواضعا . ويرجع هذا العجز المزمن الى عدة أسباب لا مجال لمناقشة تفاصيلها جميعا هنا .

ونستعرض هنا العجز فى كل من الميزان التجارى وميزان المدفوعات خلال الخطة الخمسية الأولى . فقد بلغ مجموع العجز فى الميزان الأول (التجارى) فى الفترة من ٦٠ الى ١٩٦٤ ، حوالى ٩ر٦٢٢ مليون جنيه ، بينما بلغ العجز فى الميزان الثانى (ميزان المدفوعات) فى نفس الفترة ١١٠ مليونا كما هو مبين بجدول (٣/ ١٥)

جدول (٣/ ١٥)
العجز فى ميزان التجارة والمدفوعات
١٩٦٠ — ١٩٦٤

السنة	العجز فى الميزان التجارى	العجز فى ميزان المدفوعات
١٩٦٠	— ٠ر٥٥	— ٥ر١٢
١٩٦١	— ٥ر٧٦	— ٤ر١٩
١٩٦٢	— ٢ر١٤٧	— ٩ر٣٦
١٩٦٣	— ٤ر١٧٢	— ٢ر٢٩
١٩٦٤	— ٨ر١٧١	— ٠ر١٢
الجملة	— ٩ر٦٢٢	— ٠ر١١٠

المصدر : البنك المركزى — ١٩٦٦ — عدد ٢ ، ٣ ص ٢٦٧ .

والسؤال الذى يرد على الذهن هنا هو :

ـ ما هى أهم الأسباب التى أدت الى العجز فى ميزان المدفوعات ؟

ترجع أسباب عجز ميزان المدفوعات الى العجز الكبير فى الميزان التجارى • وهذا يرجع بدوره الى :

(١) جمود الصادرات •

(٢) زيادة الواردات •

(٣) سوء شروط التبادل الخارجى بالنسبة لمصر •

(٤) زيادة المخزون السلعى •

(١) الصادرات :

ففيما يتعلق بحصيلة الصادرات المنظورة ، لم تتزايد كثيرا خلال الخطة الخمسية الأولى بل نقصت خلال عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ عما كانت عليه عام ١٩٦٠ ، ثم تزايدت عام ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ زيادة لا يتعدى مقدارها ٢٥ مليون جنيه عما كانت عليه عام ١٩٦٠ • هذا فى الوقت الذى سجلت فيه قيمة الواردات المنظورة زيادة كبيرة خلال نفس الفترة (عدا عام ١٩٦١) • فعلى سبيل المثال بلغت الزيادة فى تلك الواردات عام ١٩٦٤ أكثر من ١٤٠ مليون عما كانت عليه عام ١٩٦٠ • وهذا يتضح من جدول (١٦/٣) التالى :

جدول (١٦/٣)

الصادرات والواردات المنظورة

١٩٦٠ ـ ١٩٦٤

بيان	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
حصيلة الصادرات	٢ر٢٠٠	٣ر١٦١	٨ر١٤٢	٥ر٢٢٥	١ر٢٢٤
مدفوعات عن الواردات	ـ ٢ر٢٥٥	ـ ٨ر٢٣٧	ـ ٠ر٢٩٠	ـ ٩ر٣٩٧	ـ ٩ر٣٩٥
العجز فى الميزان التجارى	ـ ٠ر٥٥	ـ ٦ر٧٦	ـ ٢ر١٤٧	ـ ٤ر١٧٢	ـ ٨ر١٧١

المصدر : البنك المركزى ـ المجلة الاقتصادية ـ ١٩٦٦ عدد ٢ ، ٣ ـ ص ٢٦٧ •

وترجع عدم زيادة الصادرات زيادة كبيرة الى الأسباب الآتية :

١ ـ زيادة الاستهلاك المحلى ، (وقد تعرضنا لذلك من قبل) .

٢ ـ ارتفاع أسعار بعض صادراتنا (بسبب ارتفاع تكلفة انتاجها) .

٣ ـ انخفاض جودة بعض الصادرات .

٤ ـ انخفاض الكفاءة التسويقية .

٥ ـ نقص الانتاج الزراعى .

٦ ـ عدم الافادة من المزايا النسبية لبعض منتجاتنا وعدم التوسع فى تصديرها .

ومن هذه السلع ـ التى لم نستفد من مزاياها النسبية فى التصدير ـ ما يتم انتاجه فى قطاع الزراعة أو الصناعة أو الخدمات :

أ) فى الزراعة : مثل الأرز والبصل والثوم والخضروات والفاكهة والزهور ...

ب) فى الصناعة : مثل المنسوجات القطنية ، والغزل ، والملابس الجاهزة ، والسكر والبترول والأسمنت ، والسماد ، والجلود ...

جـ) فى الخدمات : السياحة ...

وتجدر الاشارة الى أن نقص الانتاج الزراعى عام ١٩٦٢ كان له أثره على ميزان المدفوعات حيث نقصت حصيلة الصادرات المنظورة (خاصة القطن) ، كما زادت وارداتنا من السلع الغذائية مما ساهم فى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات فى ذلك العام .

وكان لنقص حصيلة الصادرات فى السنة الثانية أثرا واضحا ، اذ أدى الى نقص سيولة النقد الأجنبى لدى البنوك ، مما أضطرها ـ وهى بصدد تمويل بعض عمليات الاستيراد اضطرها الى الاقتراض من البنوك الأجنبية قروضا قصيرة الأجل ، وهذا أدى الى زيادة الضغط على أرصدة النقد الأجنبى .

(٢) الـــــواردات :

زادت الواردات ، خلال الخطة الخمسية الأولى ، بمعدلات أعلى من معدلات زيـــادة الصادرات ، حتى مع استبعاد أثر علاوة النقد الموحد المفروضة منذ أول مايو ١٩٦٤ ، وترجع زيادة الواردات لعدة أسباب يمكن تلخيص أهمها فى الآتى :

أ) مقابلة الاستهلاك المحلى المتزايد .

ب) مقابلة متطلبات التنمية .

وتتمثل الزيادة فى الواردات فى البنود الآتية :

أ) المواد الغذائية .

ب) السلع الاستهلاكية (غير الغذائية) .

جـ) السلع الرأسمالية والمواد الخام .

فالملاحظ أن الواردات من المواد الغذائية فى زيادة مضطردة منذ عام ١٩٦٠ ، اذ قفزت أرقامها من ٥٣ مليون جنيه (عام ١٩٦٠) الى ١٢٧٫٣ مليون (عام ١٩٦٤) . ويرجع السبب الرئيسى فى هذه الزيادة الكبيرة الى زيادة قيمة الواردات من الحبوب ومشتقاتها مـــــن ٢٦٫٧ مليونا (عام ١٩٦٠) الى ٧٤٫٧ مليونا (عام ١٩٦٤) ، وذلك لاشباع حاجـــــة السكان المتزايدين . وجدول (١٧/٣) يبين تطور هذه الأرقام .

جدول (١٧/٣)

الواردات من المـــــواد الغذائيـــــــــة

(بالمليون جنيه)

الـــــــواردات	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
حبوب ومنتجات مطاحن(x)	٢٦ر٧	٢٧ر٦	٤٧ر٠	٦٧ر٠	٧٤ر٧	٦٦ر٤
زيوت نباتية وحيوانية	٣ر٧	٥ر٨	٤ر٤	١٣ر٥	١٣ر٩	١٠ر٣
مواد بقالـــة	٨ر٤	١٠ر١	١١ر٩	١٢ر٣	١٣ر٠	١٤ر٥
تبـــــغ	٥ر١	٥ر٠	٦ر٠	٧ر٠	٧ر٥	٨ر١
مواد أخرى	٩ر١	١١ر٣	٢٠ر٨	١٣ر٣	١٨ر٢	١٩ر٠
الجملـــــة	٥٣ر٠	٥٩ر٨	٨٢ر٦	١٢٠ر٦	١٢٧ر٣	١١٨ر٣

المصدر : البنك الاهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ القاهرة ١٩٦٧ ـ العدد ٢ جدول ٤/٣ (أ)
نقلا عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

(x) تشمل جميع المساعدات الاجنبية عدا تلك التى لم يتم دفع ثمنها .

وقد زادت كذلك الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية . وتشمل مواد النسيج والورق أهم بند فى هذا النوع من الواردات . ويبين جدول (١٨/٣) تطور أهم الواردات من تلك السلع .

جدول (٣ / ١٨)

الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية

(بالمليون جنيه)

السـواردات	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
منسوجات ومواد نسيج	٢ر١٢	٣ر١٢	٩ر١٠	٣ر١٣	٤ر١٤	٦ر٢٥
ورق واستعمالاته	٦ر١٠	١ر١٢	٧ر١٢	٧ر١١	٢ر١٠	٦ر١١
خزف ومواد زجاجية	٩ر٢	١ر٢	٩ر١	٥ر٣	٧ر٢	١ر٣
آلات وأجهزة علمية	٣ر٢	٠ر٣	٠ر٣	٩ر٥	٩ر٣	١ر٣
سلع أخرى	٦ر٢	٧ر١	٠ر١	٣ر١	٢ر١	١ر١
الجملة	٦ر٣٠	٢ر٣١	٥ر٢٩	٧ر٣٥	٤ر٣٢	٠ر٤٤

المصدر : البنك الاهلى ـ النشرة الاقتصادية ـ القاهرة ١٩٦٧ ـ العدد ٢ ـ جدول ٣/٤/ب
(نقلا عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء) .

وزادت أيضا الواردات من السلع الرأسمالية والمواد الخام منذ عام ١٩٦٠ ، وما زالت فى تزايد مطرد . فقد كانت ٤ر١٤١ مليونا (عام ١٩٦٠) فزادت الى ٧ر٢٥٤ مليونا (عام ١٩٦٤) ، والجدول (٣/١٩) يوضح تطور هذه الواردات منذ عام ١٩٦٠ .

جدول (١٩/٣)

الواردات من السلع الرأسمالية والمواد الخـــام

(بالمليون جنيه)

الـــــواردات	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
منتجات معدنية	٢ر٤٨	٩ر٤٩	٠ر٧٠	٧ر٧٩	٦ر٨٥	٣ر٧٥
منتجات كيماوية	٦ر٢٦	٧ر٢٠	٨ر٢٨	٠ر٤٦	٦ر٣٩	١ر٤٩
خشب وجلود وكاوتشوك	٢ر١١	٠ر١٣	١ر١٤	٠ر١٧	١ر٢١	٩ر٢٤
آلات وأجهزة كهربائية	٢ر٤٢	١ر٤٦	٤ر٤٢	٨ر٦٥	٩ر٧٣	٦ر٦١
وسائل نقل	٢ر١٣	٥ر١٧	٤ر٣٣	٤ر٣٣	٥ر٣٤	٢ر٣٢
الجملـــــة	٤ر١٤١	٢ر٢٤٧	٧ر١٨٨	٩ر٢٤١	٧ر٢٥٤	١ر٢٤٣

المصدر : البنك الاهلى ـ النشرة الاقتصادية ١٩٦٧ ـ العدد ٢ ـ جدول ٤/٣ (ج) (نقلا عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء) .

واذا كانت الزيادة فى الواردات من السلع الرأسمالية والمواد الخام وبعض السلع الاستهلاكيـــة غير الغذائية تبررها التنمية الاقتصادية ، فان الزيادة فى الواردات من المواد الغذائية (خاصـــة الحبوب) تشكل عبئا على ميزان المدفوعات ، وتحد من المقدرة على استيراد السلع الرأسمالية اللازمـــة لعملية التنمية .

(٣) سوء شروط التبادل الخارجى :

لما كانت غالبية صادراتنا الوطنية تتكون من سلع زراعية (خاصة القطن) ، وتنخفض أسعـــارها من حقبة لأخرى ، فان هذا انعكس على الرقم القياسى لأسعار الصادرات الذى انخفض بمعدلات أكبر من معدلات انخفاض أسعار الواردات . وهذا أدى فى النهاية الى سوء نسبة التبادل الخارجـــى لجمهورية مصر العربية . وقد ساهم سوء نسبة التبادل الخارجى فى زيادة عجز الميزان التجارى (وبالتالى ميزان المدفوعات) .

(٤) زيادة المخزون السلعى :

ان زيادة المخزون السلعى كان يمكنها أن تساهم فى تقليل العجز لو أمكن الاستعانة بهذا المخزون فى الصناعات المحلية ومن ثم زيادة الصادرات أو تقليل الواردات .

والسؤال الذى يثور هنا هو :

ـ ما مغزى عجز المدفوعات فى الخطة الخمسية الأولى ، وهل سيكون فى الامكان التخلص من هذا العجز فى الخطط القادمة ؟

لاشك أن استمرار ساوء الصادرات والواردات ونسبة التبادل الخارجى كما كان عليه الحال فى الخطة الخمسية الأولى يؤدى الى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة الأعباء على الاقتصاد القومى عند سداد أقساط القروض وفوائدها . وأن كان قد تم السماح بهذا العجز خلال الخطة لامكان استيراد ما يلزمنا من مواد غذائية وآلات ومواد خام ... الخ لزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى حتى نتمكن من زيادة الانتاج بمعدلات كبيرة تمكن من زيادة الصادرات وتلافى العجز ، الا أنه يتحتم الآن تخطيط التجارة الخارجية حتى لا تمر بنفس الظروف التى أحاطت بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى . هذا ولا تشير الظروف الراهنة الى تحقيق فائض خلال السنوات القليلة القادمة ، بل سيظل العجز أحد سمات ميزان المدفوعات خلال الخطط أو البرامج المستقبلة .

وتقليل هذا العجز يتطلب الآتى :ـ

أ) رفع مستويات الانتاجية فى الزراعة : لاشباع حاجات الاستهلاك المحلى وزيادة الصادرات

ب) الاهتمام بالصناعة والتخلص من الطاقة العاطلة فى هذا القطاع لامكان تصدير سلع صناعية أكثر .

جـ) تخطيط الاستهلاك والحد من الواردات غير الضرورية .

د) عمل دراسة للمخزون السلعى .

وفى عبارة وجيزة لابد من اتخاذ الاجراءات التى تؤدى فى النهاية الى تقريب الفجوة بين الصادرات والواردات فى مجموعها لتحسين ميزان المدفوعات .

المطلب السادس : انخفاض الانتاجية والكفاءة الادارية

أولا : الانتاجية

من الملاحظ أن الانتاجية منخفضة سواء فى قطاع الزراعة أو الصناعة . فاذا تتبعنا الانتاجية فى قطاع الزراعة ، على سبيل المثال ، نجد أنه بالرغم من تزايد غلة الفدان من بعض المنتجات الزراعية فى السنة الاخيرة للخطة (٦٤/١٩٦٥) بمقارنة ما كانت عليه فى السنة الاولى (٦٠/١٩٦١) ـ كما هو موضح بجدول (٣/٢٠) ـ الا أنها مازالت منخفضة نسبيا اذا قارناها بغلة الفدان فى البلاد المتقدمة .

جدول (٣/٢٠)

متوسط محصول الفدان لأهم المنتجات الزراعية (٦٠/١٩٦١ ـ ٦٤/١٩٦٥)

المنتجات		متوسط غلة الفدان		نسبة الزيادة %
		٥٩/١٩٦٠	٦٤/١٩٦٥	
ذرة شامية	أردب	٥ر٧٦	٨ر٣٢	٤ر٤٤
ذرة رفيعة	"	٩ر٦٤	١٠ر٦٨	١٠ر٨
قمح	"	٦ر٨٦	٧ر٤١	٨ر٠
أرز	ضريبة	٢ر٢٣	٢ر٢٤	٤ر٠
شعير	أردب	٨ر٧٤	٨ر٦٥	ـ ١ر٠
عدس	"	٣ر٦٨	٤ر٣٠	١٦ر٨
ترمس	"	٤ر٣١	٤ر٨٣	١٢ر١
حلبة	"	٤ر٤٢	٤ر٧٤	٧ر٢
فول	"	٥ر١٧	٥ر٥٣	٦ر٨
حمص	"	٤ر٦٢	٤ر٦٥	٦ر٠
سمسم	"	٣ر١٥	٣ر٥٣	١٢ر١
فول سودانى	"	١١ر٣٥	١٢ر٢٤	٧ر٨
بذرة كتان	"	٣ر٢٦	٣ر٢٦	ـ ٣ر٠
قطن زهر	قنطار مترى	٤ر٧٧	٥ر٦٦	١٨ر٧
كتان الياف	" "	٥٤ر٠٠	٥٠ر٠٠	ـ ٧ر٤
قصب سكر	"	٨٦ر٠٠	٨١٠ر٠٠	ـ ٦ر٠
[illegible]	طن	٦ر٩٨	٧ر١٦	٦ر٢
[illegible]	قنطار	١٤٨ر٠٠	١٧٢ر٠٠	١٦ر٢
[illegible] (بدون البلح)	طن	٤ر٢	٥ر٠٠	١٩ر٠

كما وأنها من ناحية أخرى لم تسجل ارتفاعا ملحوظا عما كانت عليه منذ ٣٥ ـ ١٩٣٩ .

وهذا يتضح من جدول (٣/ ٢١) التالى الذى يبين الرقم القياسى لغلة الفدان .

جدول (٣/ ٢١)

الرقم القياسى لغلة الفدان (٣٥ ـ ١٩٣٩ = ١٠٠)

السنة	قطن	قمح	ذرة شامية	ذرة رفيعة	أرز	فول	شعير	بصل	قصب سكر	عدس	الرقم القياسى العام
١٩٥١	٧٨ر٣	٩١ر٤	٨٢ر٣	٩٥ر٨	٨٢ر٨	٩٦ر٠	٩٠٦ر٣	٩٣ر٠	٩٥ر٧	٨٩ر٦	٧٧ر١
١٩٥٢	٩٦ر٧	٨٧ر٨	٨٤ر٧	٩٤ر٦	٨٩ر٦	٩٣ر٤	٩٨ر٦	٩٣ر٠	١٠٣ر٣	٧٩ر٠	٩٥ر٢
١٩٥٩	١١٠ر٩	١١٠ر٠	٧٧ر٣	١٠٥ر٨	١٥٤ر٤	٧٨ر١	١١٥ر٠	٨٦ر٤	١٠٩ر٢	٨٧ر٦	١٠٤ر٢
١٩٦٠	١٠٩ر٠	١١٦ر٣	٨٩ر٠	١٠٤ر٣	١٤٢ر٩	١٠٦ر٦	١١٩ر٩	٨٥ر٧	١١٤ر٦	٨٤ر٨	١٠٨ر٩
١٩٦١	٧٢ر٢	١١٧ر٣	٩٦ر٨	١٠٨ر١	١٣٨ر٠	٦٥ر٢	١٢٥ر٤	٦٨ر٨	١٠٩ر٩	٧٨ر١	٩٥ر٢
١٩٦٢	١١٧ر٩	١٤٣ر٧	١٠٧ر١	١٤٣ر٦	١٠٨ر٥	١١٨ر٤	١١٧ر٨	٨٥ر٧	١١٦ر١	١٠١ر٦	١١٨ر٩
١٩٦٣	١١٥ر٩	١٤٥ر٤	١٠٤ر٠	١١٨ر١	١٥٠ر٧	٩٧ر٣	١١٧ر٢	١٠٢ر٦	١١٣ر٣	٨٦ر٦	١١٥ر٣

المصدر: البنك الاهلى ـ النشرة الاقتصادية ١٩٦٧ ـ جدول ١/ ٥ /د (نقلا عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء) .

وهكذا نجد أن متوسط غلة الفدان عن عام ١٩٥١ لجميع المحاصيل المبينة بالجدول كانت أقل مما كانت عليه فى الفترة ٣٥ ـ ١٩٣٩ . وهذا كان الموقف أيضا عام ١٩٥٢ (فيما عدا قصب السكر الذى ارتفعت غلته قليلا الى ٣ر١٠٣) . وكان الرقم القياسى العام لغلة الفدان فى عام ١٩٥١ و١٩٥٢ أقل من ١٠٠ .

واذا انتقلنا الى الارقام ١٩٥٩ ، نجد أن الرقم القياسى العام ارتفع الى ٢ر١٠٤ فقط ، وكانت غلة الفدان من الذرة الشامية والفول والبصل والعدس أقل مما كانت عليه منذ عشرين عاما . أما فى عام ١٩٦١ ، فكانت غلة الفدان من القطن والذرة الشامية والفول والبصل والعدس أقل من ١٠٠ (كما هو مبين بالجدول الموضح بعاليه) . وقد انعكس هذا على الرقم القياسى العام الذى انخفض الى ٢ر ٩٥ . وفى عام ١٩٦٣ ، نجد أن غلة الفدان مرتفعة حقا ، ولكن بمعدلات متواضعة (فيما عدا الارز الذى ارتفعت غلة محصوله) .

هذا كان عن الانتاجية فى الزراعة . أما اذا انتقلنا الى الانتاجية فى الصناعة فنجدها أيضا لم ترتفع كثيرا خلال الخطة الخمسية الاولى . واذا كنا نقول أننا نجحنا فى زيادة الانتاج

الصناعى بسبب اتباع سياسات استثمارية كثيفة رأس المال ، الا أننا لم نتجح كثيرا فى رفع الكفاءة الانتاجية فى قطاع الصناعة (١) .

وأيا كان الامر ، يمكننا هنا مقارنة متوسط أجر العامل ومتوسط انتاجه فى كل من الزراعة والصناعة (٢) ، كما هو مبين بجدول (٢٢/٣) وجدول (٢٣/٣) . ففى جدول (٢٢/٣) نجد أن متوسط أجر المشتغل فى الزراعة ارتفع من ٢ ر ٣٠ جنيها (فى سنة الاساس) الى ٣ ر ٤٤ جنيها (فى السنة الاخيرة من الخطة) أى بنسبة ٢ ر ٤٦٪ ، بينما نجد أن انتاجية هذا المشتغل كانت ٩ ر ١٦١ جنيها فى السنة الاولى وأصبحت ٧ ر ١٧٩ جنيها فقط فى السنة الاخيرة من الخطة . أى أن انتاجيته زادت بحوالى ١١٪ فقط .

جدول (٢٢/٣)

متوسط أجر العامل خلال الخطة الخمسية الأولى

(بالجنيه)

القطاعات	سنة الاساس ٥٩ / ٦٠	سنوات الخطة ١	٢	٣	٤	٥
الزراعة والرى والسد العالى	٢ ر ٣٠	م ر ٢٧	م ر ٣٢	٨ ر ٢٤	٩ ر ٣٧	٣ ر ٤٤
الصناعة والكهرباء	٦ ر ١٤٨	٩ ر ١٢٧	٣ ر ١٣٥	م ر ١٧٤	٦ ر ١٧٦	م ر ١٨٣
النقل والمواصلات وقناة السويس	٨ ر ١٧٩	٣ ر ١٧١	٢ ر ١٩٥	٨ ر ١٩٥	٦ ر ٢١٥	٦ ر ٢١٨
الاسكان والتشييد والمرافق العامة	م ر ١٦٠	٣ ر ١٦٤	٣ ر ١٦١	٣ ر ١٥٤	م ر ١٥٧	٤ ر ١٥٩
الخدمات	٢ ر ١٦٧	١ ر ١٧٠	٣ ز ١٧١	م ر ١٨٤	٨ ر ٢٠٠	٨ ر ٢١٢
المتوسط الاجمالى	م ر ٩١	م ر ٨٧	١ ر ٩٢	٩ ر ١٠٢	٨ ر ١١١	٨ ر ١١٩

المصدر : وزارة التخطيط الخطة الخمسية الاولى ٦٠ — ١٩٦٥ وماذا حققت ديسمبر ١٩٦٦ .

(١) نفس المرجع السابق مباشرة : ص ١٤١ .

(٢) وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الاولى ٦٠ — ١٩٦٥ وماذا حققت ٥ ديسمبر ١٩٦٦ (اصدرته شعبة البيانات التخطيطية) .

جدول (٣/٢٣)

انتاجية المشتغل (x) خلال الخطة الخمسية الأولـــــى

(بالجنيه)

القطاعـــات	سنـــوات الخطـــة				
	١	٢	٣	٤	٥
الزراعة والرى والسد العالى	١٦١ر٩	١٥٦ر٩	١٧١ر٥	١٧٧ر٢	١٧٩ر٧
الصناعة والكهرباء	١٨٣٨ر٦	١٧٦٧ر٢	١٨١٨ر٢	١٧٨٤ر٥	١٧٨٨ر٦
النقل والمواصلات وقناة السويس	٥٧٩ر٧	٦٧٠ر٢	٦٩٠ر٢	٧٣٩ر٥	٧٥١ر٢
الاسكان والتشييد والمرافق العامة	٩١٧ر٦	٧٥٦ر٩	٧١٦ر٧	٧٨٩ر٦	٧٠٢ر٦
الخدمـــات	٣٢٦ر٧	٣٢٦ر٢	٣٦١ر٥	٣٨٧ر٤	٣٩٢ر٩
المتوسط الاجمالى	٤١٢ر٤	٤١٧ر٢	٤٤٩ر٤	٤٧٢ر٢	٤٧٣ر٧

المصدر : نفس المرجع المذكور بالجدول السابق .

(x) ويقصد بالانتاجية هنا $\frac{\text{الانتـــاج}}{\text{عدد المشتغلين}}$

أما فيما يتعلق بالمشتغل فى قطاع الصناعة فبينما زاد متوسط أجره من ١٤٨ر٦ جنيها (فى سنـــة الأساس) الى ١٨٣ جنيها (فى السنة الاخيرة من الخطة) أى بنسبة ٢٣ر١٪ ، نجد أن انتاجيتـــه انخفضت . فبينما كانت ١٨٣٨ر٦ فى السنة الاولى من الخطة ، انخفضت الى ١٧٨٨ر٦ فى السنة الاخيرة من الخطة .

وبالنسبة للمشتغل بقطاع الاسكان ، فبالرغم من أن متوسط أجره لم يتغير كثيرا فى سنة الأساس والسنة الأخيرة من الخطة ، الا أنه يلاحظ أن انتاجيته انخفضت من ٩١٧ر٦ جنيها فى السنة الاولى الى ٧٠٢ر٦ جنيها فى السنة الأخيرة من الخطة .

واذا قارنا المتوسط الاجمالى لكل من الأجور والانتاجية [1] ، نجد أنه بينما ارتفع متوسط أجر المشتغل من ٩١ر جنيها فى سنة الأساس الى ١١٩ر٨ جنيها فى السنة الاخيرة من الخطة ، أى بنسبة ٣٠ر٩٪ ، نجد أن انتاجية المشتغل لم تزداد الا من ٤٢٤ر٢ جنيها الى ٤٧٣ر٧ جنيها ، فى نفس الفترة ، أى بنسبة ١١ر٧٪ فقط .

ومن المؤسف أنه بالرغم من اتخاذ اجراءات ثورية هامة لرفع مستوى العمال وحمايتهم من الاستغلال (مثل رفع متوسط الأجور ، وفرض حد أدنى لها ، وتحديد عدد ساعات العمل واشراك العمال فى الادارة والأرباح ، وتمتعهم بالتأمينات الاجتماعية ... وما الى ذلك) الا أن انتاجيتهم لم تزدد كثيرا . وهذا ما دفع البعض الى انتقاد مثل هذه الاجراءات على أساس أنه كان ينبغى ربط تلك المكاسب بزيادة الانتاجية ، لاسيما وقد لوحظ تراخى بعض العمال وتغيبهم عن العمل . خاصة بعد صدور التشريعات التى تحرم فصل العمال .

غير أنه لا ينبغى لوم العمال وحدهم على انخفاض الانتاجية ، وذلك لأن هناك عوامل عديدة ومتشابكة ساهمت فى ذلك الانخفاض منها :

(١) تشغيل عدد كبير من الأيدى العاملة فى المؤسسات والشركات دون وجود وظائف محددة واضحة لهم [2] لذلك قد نجد أن حجم انتاج شركة ما لا يزداد سوى زيادة طفيفة رغم تشغيل أيدى عاملة جديدة . هذا ناهيك عما تؤدى اليه اضافة أجورهم الى تكلفة السلعة مما يؤدى الى ارتفاع ثمنها .

(٢) تعطل بعض المصانع بسبب عدم وجود قطع غيار ، أو عدم انتظام وصول المواد الخام اللازمة من الخارج ... الى آخر هذه الأسباب .

ولاشك أن انخفاض الانتاجية قد أدى الى عدة مشاكل منها عدم اتاحة فائض اقتصادى كبير (بمفهوم باران) يفيد عملية التنمية . فعلى سبيل المثال ، لم يكن فى الامكان اتاحة المطلوب من بعض السلع سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير ، (مما أدى الى زيادة الاستيراد) وفى الحالتين كان فى الامكان — عن طريق رفع الانتاجية — تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات

---

(١) نفس المرجع السابق ذكره مباشرة .

(٢) خاصة بعد أن التزمت الدولة بتشغيل جميع خريجى الجامعات والمعاهد العليا وبعض المعاهد المتوسطة .

ذلك لأن زيادة الانتاجية كانت ستؤدى الى أشباع حاجات الاستهلاك المحلى ، وزيادة حجم الصادرات ، وبالاضافة الى ذلك لم يمكن انخفاض الانتاجية من زيادة المدخرات المحليـــــة بالمعدلات المطلوبة ، وبالتالى لم يمكن من تقليل الاعتماد على العالم الخارجى (١) .

وبعد أن المحنا الى أهمية رفع مستوى الانتاجية ، يجدر البدء باتخاذ الاجراءات التى تؤدى الى رفع انتاجية جميع عناصر الانتاج وبقية المدخلات Inputs . ومن هذه الاجراءات

١ ـ العناية بالتدريب والتنظيم والادارة .

٢ ـ عمل نظام معين للحوافز يتضمن ـ فيما يتضمنه ـ ربط الأجر بالانتاجية .

٣ ـ وضع خطة محددة تستهدف زيادة الانتاجية ليس على مستوى القطاع فحسب ، بل وعلى مستوى الوحدات الانتاجية كذلك .

ثانيا : مشاكل ادارة التخطيـــط

لقد قللت مشاكل ادارة التخطيط من كفاءة التخطيط فى بعض النواحى على نحو ما سيرد ذكره . وتتلخص تلك المشاكل فى الآتى : (٢)

١) افتقار القطاع العام الى القيادات والخبرات الفنية .

٢) الروتين والتعقيد الادارى والمركزية الادارية .

٣) عدم تنسيق التنفيذ بين مختلف القطاعات .

وسنحاول مناقشة كل مشكلة على حدة فى شئ من الايجاز .

---

(١) تجدر الاشارة الى الدور الذى لعبته زيادة الانتاجية فى دفع عجلة التقدم فى البلاد المتطورة فيما مضى . لقد عزى بعض الكتاب تقدم الولايات المتحدة ليس الى رأس المال فحسب ، بل والى زيادة الانتاجية أيضا . وهذا ما يدفع بلاد العالم الآن ـ على اختلاف أنظمتهـــا الاقتصادية ـ الى الاهتمام بالانتاجية والكفاءة الانتاجية . وقد وضع ذلك أخيرا فـــى الكتابات المنشورة فى بلاد الكتلة الشرقية ، وما تتضمنه من مصطلحات مثل « اصلاحـــات اقتصادية » ... الخ . أنظر على سبيل المثال مجلة Acta Economica .

(٢) أنظر المرجع السابق ص ص ٩٠ ـ ٩١ ، ٦٣ ، ١٠١ .

١) افتقار القطاع العام الى القيادات والخبرات الفنية :

لم يقم القطاع العام بدوره الطليعى الا منذ عام ١٩٦١ ، حقيقة أنه بدأ فى النمو ببطء منذ عام ١٩٥٢ ، الا أن نموه الطبيعى لم يبدأ الا فى يوليو ١٩٦١ . وقد أكتمل هذا النمو فى مارس ١٩٦٣ . وبذلك امتد نشاط القطاع العام الى ميادين مختلفة لم يغشاها من قبل ، لاسيما بعد تأميم شركة قناة السويس ، وتصدير وتأميم البنوك وشركات التأمين والشركات الكبرى ، وكذا بعد اقامة العديد من مشروعات الخطة الخمسية الأولى .

والسؤال الذي يرد على الفكر هو :

- كيف تمدّ القطاع العام من تدبير القيادة والخبرة الفنية لأوجه نشاطه المختلفة التى اتسعت يوما بعد يوم ؟

لاشك أن القطاع العام قد واجه صعوبات مختلفة بصدد العثور على القيادات المتخصصة ذات الكفاءة العالية ، أو قل المنظمين الأكفاء ، وكذا الاجهزة الفنية والادارية التى تقود وتحرك القطاع العام بصدد تنفيذ المشروعات الكبرى . لم يكن من السهل فى البداية خلق تلك القيادات أو الخبرات . لذا كان لابد من الاستعانة بالقيادات والخبرات الموجودة بالادارات والمصالح الحكومية . وقد تم اختيار ونقل هذه القيادات من أماكن عملها (أى من تلك الادارات والمصالح) الى القطاع العام . وكان لهذا عيوبه - على نحو ما سيرد ذكره حالا نظرا لأن مآخذ الادارة الحكومية (من روتين وتعقيد ومركزية) انتقلت الى أجهزة القطاع العام ، كما وأن بعض مديرى المشروعات كانت تنقصهم الحنكة وروح الاقدام وتحمل المخاطر بصدد تنفيذ ما يعهد اليهم بتنفيذه .

وبالاضافة الى ذلك ، فكان يتم أحيانا الاستعانة بجهود العاملين فى القطاع الخاص لتنفيذ بعض مشروعات القطاع العام والاستفادة بخبراتهم . وقد استطاع هؤلاء أن يقوموا ببعض عمليات الاستغلال فى الأنشطة المختلفة ليحققوا أرباحا عالية على حساب القطاع العام . كل هذا دون يقظة بعض العاملين فى القطاع العام الى خطورة هذه الأوضاع .

٢) الروتين والتعقيد الادارى :

ظل الروتين والتعقيد الادارى والمركزية الادارية من سمات الادارة الحكومية [1] . وهذا ألجأ المسئولين الى العمل على قيام مؤسسات مستقلة عن الادارة الحكومية لتنفيذ بعض مشروعات الخطة ، حتى لا تعيقها مسائل الروتين والتعقيد .

ولكن كما ذكرنا ، نجد أنه لعدم استكمال أجهزة القطاع العام ، تم الاستعانة ببعض عناصر القيادة الموجودة بالادارة الحكومية . وما كان من هذه القيادات الا أن نقلت معها البيروقراطية وروتين الادارة الحكومية الى تلك المؤسسات . وكان لهذا أثره على كفاءة بعض مشروعات الخطة من حيث توقيت التنفيذ ومن حيث ارتفاع تكلفة المشاريع .

٣) عدم تنسيق التنفيذ بين مختلف القطاعات :

لوحظ أنه نتيجة انفصال الأجهزة القائمة بتنفيذ المشروعات أنه كان يحاول كل قطاع الاستئثار بأكبر جزء عند التنفيذ والاستئثار بالمزايا دون النظر الى الاضرار التى تحيق بغيره من القطاعات . وهكذا كان كل جهاز — من أجهزة القطاع الواحد — يريد أن يحقق مصالحه هو دون النظر الى مصالح بقية الأجهزة سواء فى هذا القطاع أو فى القطاعات الأخرى .
وقد أدى ذلك الى اندفاع كل قطاع أو كل جزء من قطاع الى تنفيذ مشروعات دون أن يتم التنسيق الزمنى أو البشرى أو المادى بين ما يقوم هذا القطاع بتنفيذه وبين ما تقوم القطاعات الأخرى بتنفيذه . ولم يتحقق النجاح الكامل لايجاد التنسيق السليم . والأمثلة على ذلك مختلفة منها مثلا :

أ — بناء المستشفى كان يتم الانتهاء منه قبل وصول المعدات الطبية بفترة طويلة ، أو كان يتم الانتهاء من بناء المستشفى ، وتستكمل الادوات الطبية ، الا أنه لا يتم استكمال

(١) لتحاشى المركزية فى الوزارات والمصالح الحكومية صدر قانون الادارة المحلية لايجاد نوع من اللامركزية ، كما صدرت قوانين أخرى لتنظيم كل من الاجهزة الادارية الحكومية ومؤسسات القطاع العام .

عدد الاطباء والحكيمات والفنيين المتخصصين الا بعد فترة وجيزة . وبذلك كان ينقضى وقت ليس بالقصير بين بناء المستشفى وبين تشغيلها تشغيلا كاملا كفئا .

ب — بناء المصنع يتم قبل وصول الالات والمعدات بمدة طويلة ، أو العكس (أى أن تصل أجهزة وآلات المصنع قبل استكمال البناء) . وقد يتم بناء المصنع وتركيب الاجهزة والمعدات قبل تمهيد الطرق الموصلة الى المصنع أو قبل توصيل القوى الكهربائية ، أو قد يتم كل ذلك ، ولكن يتأخر وصول المواد الخام اللازمة لتشغيل هذا المصنع .

وهكذا لم يكن هناك تنسيق بين ما تقوم بتنفيذه القطاعات المختلفة ، أو الأجهزة المختلفة داخل القطاع الواحد . ولا شك أن لهذا آثاره على سير عملية التنمية نفسها .

ومن ناحية أخرى ، ظهر عدم التنسيق فيما يتعلق بالانتاج ، حيث كانت هناك مؤسسات متعددة تقوم بانتاج منتج واحد ، ولكن بتكلفة مختلفة . كما وأنه كانت هناك وحدات انتاجية صغيرة لا تتسم بالكفاءة فى الانتاج ، مما أوضح ضرورة تجميع تلك الوحدات الصغيرة — التى تنتج نفس السلعة — فى وحدات كبيرة لزيادة كفاءتها .

المطلب السابع : اختناقات التشييد والنقل

أشرنا من قبل الى أن هناك بعض المشروعات الرئيسية التى تأخر تنفيذها فى بداية الخطة مثال ذلك مشروع السد العالى ومشروع رى الحياض ومشروع استصلاح الأراضى وتهجير النوبة . وكان من جراء ذلك اندفاع نحو تنفيذ هذه المشاريع فى السنوات الثالثة والرابعة والخامسة ، مما تتطلب الاستعانة بالطاقة القصوى لقطاعى التشييد والنقل .

فبالنسبة لقطاع التشييد والبناء ، تهافتت تلك المشاريع ، التى تأخر تنفيذها ، على مواد البناء . لقد تطلب السد العالى كميات ضخمة منها ، وكذا مشروع تهجير النوبة . وكانت تلك المشاريع تنافس قطاع الاسكان فى الحصول على هذه المواد ، مما أدى الى الاحساس بندرتها ، وكان من اللازم وضع أولوية فى التنفيذ ، أما أن تكون أولوية التنفيذ لتلك المشروعات

واما أن تكون لقطاع الاسكان . وقد كانت الأولوية بالطبع للمشروعات الأولى ، وتأجيل مشروعات قطاع الاسكان ، خاصة مشروعات المساكن الحضرية .

وبالاضافة الى ذلك ، فقد لوحظ ارتفاع أسعار حديد البناء والأسمنت ... وما الى ذلك ، مما أثر على حركة البناء فى القطاع الخاص بوجه عام . وقد استغل البعض وجود مثل هذه الاختناقات فكانوا يقومون بتخزين بعض مواد البناء ومستلزماته ليبيعونها بأسعار مرتفعة فى السوق السوداء ، وبذلك حققوا أرباحا غير عادية .

هذا فيما يتعلق بقطاع التشييد والبناء . أما فيما يختص بقطاع النقل والمواصلات ، فقد واجهته بعض العقبات ، اذ لم يتمكن من مسايرة تطور القطاعات الاخرى ، بسبب الافتقار الى أسطول برى ونهرى كافى للنقل . وهذا أدى الى خلق بعض المشاكل للقطاعات الأخرى فعلى سبيل المثال ، كانت البضائع المستوردة تتكدس بكميات هائلة فى جمرك الاسكندرية دون نقلها بالسرعة المطلوبة الى الأماكن التى فى حاجة لها ، لاسيما اذا علمنا أن جزءا لا بأس به من وسائل النقل كانت مخصصة لخدمة مشروع السد العالى . ولا شك أن هذا كان يؤخر تنفيذ بعض عمليات الانتاج فى المشاريع الأخرى . ومن ناحية أخرى فقد أدى الاختناق فى قطاع النقل الى تأخير توزيع السلع الاستهلاكية من مكان لآخر ، مما كان يحدث ندرة مفتعلة فى بعض المواد التموينية والغذائية . وقد استغل البعض وجود مثل هذه الاختناقات ، لذلك رفعوا من تكلفة خدمة النقل ، فحققوا بذلك أرباحا مرتفعة غير عادية أيضا .

وبالنسبة للمواصلات ، فقد أدى تركز بعض مشاريع الخطة فى مناطق معينة الى ازدحامها بالسكان وكذا ازدحام المواصلات (هذا ناهيك عن مشاكل الاسكان ... الخ) وانتقلت هذه الظاهرة من مدينة الى أخرى ، مبتدئة من مدينة القاهرة .

مجمل القول أن الاختناقات فى قطاعى التشييد والبناء ، والنقل والمواصلات قد صاحبت تنفيذ الخطة بشكل واضح خاصة فى الثلاثة سنوات الاخيرة منها . وقد تسمعنا لغة الأرقام

لتوضيح تهافت تلك الصناعات على الاستثمارات • فبينما كانت جملة الاستثمارات المستهدفة في التشييد في الخطة ٥ مليونا ، تم تنفيذ ما قيمته ١٣٫٢ مليونا بنسبة ٢٦٤٪ كذلك الحال بالنسبة للنقل والمواصلات والتخزين فبينما كانت جملة الاستثمارات المستهدفة فيها جميعا ٢٤٤ مليونا ، تم تنفيذ ما قيمته ٢٧٠٫٨ بنسبة ١١١٪ • وبالنسبة للسد العالي فبينما كانت جملة الاستثمارات المستهدفة في السنوات الخمس ٤٧٫٣ مليونا ، تم تنفيذ ما قيمته ٩٨٫٦ مليونا ، أي بنسبة ٢٠٨٫٥٪ •

المطلب الثامن : زيادة السكان

أشرنا من قبل الى أن سكان الجمهورية العربية قد زادوا أثناء الخطة الخمسية الأولى وأن هذه الظاهرة لا تقتصر على فترة الخطة وحدها ، بل هي أحدى سمات الجمهورية • ولا نغالي اذا قلنا أن الجمهورية العربية تعاني من مشكلة انفجار سكاني •

ومما يعضد هذه المشكلة هو زيادة الخدمات الصحية التي تتحمل الدولة غالبية تكلفتها مما أدى الى انخفاض معدلات الوفيات من ١٦٫٣ في الالف في عام ١٩٥٩ الى ١٤٫٨ في الالف عام ١٩٦٥ • وكان لانخفاض معدلات الوفيات عام ١٩٦٥ أثره على معدلات الزيادة الطبيعية في السكان • فبالرغم من انخفاض معدلات المواليد في تلك السنة (٤٣ في الالف) بمقارنة ما كانت عليه عام ١٩٥٩ (٤٢٫٨ في الالف) ، الا أن معدلات الزيادة الطبيعية ارتفعت من ٢٦٫٥ في الالف (عام ١٩٥٩) الى ٢٧٫٢ في الالف (عام ١٩٦٥) ، وذلك بسبب انخفاض معدلات الوفيات من ١٦٫٣ الى ١٤٫٨ في الالف • وفي الامكان مقارنة هذه المعدلات المختلفة منذ عام ١٩٥٢ الى ١٩٦٥ كما هو موضح بجدول (٣/٢٤) •

جدول (٣ / ٢٤)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية فى الالف من سكان ج ٠ ع ٠

السنوات	معدلات المواليد	معدلات الوفيات	معدلات الزيادة الطبيعية
١٩٥٢	٤٥ر٢	١٧ر٨	٢٧ر٤
١٩٥٣	٤٢ر٦	١٩ر٦	٢٣ر٠
١٩٥٤	٤٢ر٦	١٧ر٩	٢٤ر٧
١٩٥٥	٤٠ر٣	١٧ر٦	٢٢ر٧
١٩٥٦	٤٠ر٧	١٦ر٤	٢٤ر٣
١٩٥٧	٣٨ر٠	١٧ر٨	٢٠ر٢
١٩٥٨	٤١ر١	١٦ر٦	٢٤ر٥
١٩٥٩	٤٢ر٨	١٦ر٣	٢٦ر٥
١٩٦٠	٤٣ر١	١٦ر٩	٢٦ر٢
١٩٦١	٤٣ر٩	١٥ر٨	٢٨ر١
١٩٦٢	٤١ر٣	١٧ر٩	٢٣ر٤
١٩٦٣	٤٢ر٨	١٥ر٤	٢٧ر٤
١٩٦٤	٤٢ر٨	١٦ر٠	٢٦ر٨
١٩٦٥	٤٢ر٠	١٤ر٨	٢٧ر٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة ٠٠٠ ، الكتاب السنوى ٠٠٠ ، القاهرة ، يونيو ١٩٦٧ ، ص١٦

معدل الزيادة الطبيعية هو الفرق بين عدد المواليد السنوى وعدد الوفيات مقسوما على عدد السكان التقديرى فى منتصف العام ٠

ومجمل القول أن متوسط معدل المواليد فى الفترة ٦٠ ـ ١٩٦٥ بلغ ٤٢ر٦ فى الالف ، وكان متوسط معدل الوفيات ١٦ر١ فى الالف ، ومتوسط معدلات الزيادة الطبيعية ٢٦ر٥ فى الالف ٠ ولاشك أن هذا المعدل يعد من أعلى معدلات الزيادة السكانية فى العالم ، مما يجعل السكان يبتلعون ثمار التنمية أولا بأول ٠ وبذلك تثور مشكلة تزايد الاستهلاك ، وقصور المدخرات عن تمويل خطط التنمية ٠ وبيدا ،

الحديث عن المعادلة الصعبة كمشكلة تحتاج الى حل حاسم وفعال .

ونود هنا أن نعرض صورة سريعة للزيادة فى السكان (الزيادة المطلقة والزيادة كنسبة مئوية) فى نفس الفترة ، لنقف على حقيقة أبعاد المشكلة السكانية فى مصر بوجه عام ، وما وصل اليه الحال فى نهاية الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٥) بوجه خاص . وهذا مبين بجدول (٣/ ٢٥) الآتى :

جدول (٣/ ٢٥)

الزيادة السكانية فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٦

السنة	عدد السكان (بالالف)	الزيادة فى السكان (بالمليون)	الزيادة فى المائة
١٩٥٢	٢١ ٤٣٧	٠ر٤٩٤	٢ر٣٥٩
١٩٥٣	٢١ ٩٤٣	٠ر٥٠٦	٢ر٣٦٠
١٩٥٤	٢٢ ٤٦٠	٠ر٥١٧	٢ر٣٥٦
١٩٥٥	٢٢ ٩٩٠	٠ر٥٣٠	٢ر٣٦٠
١٩٥٦	٢٣ ٥٣٢	٠ر٥٤٢	٢ر٣٥٨
١٩٥٧	٢٤ ٠٧٨	٠ر٥٥٥	٢ر٣٥٨
١٩٥٨	٢٤ ٦٥٥	٠ر٥٦٨	٢ر٣٥٨
١٩٥٩	٢٥ ٢٣٧	٠ر٥٨٢	٢ر٣٦١
١٩٦٠	٢٥ ٨٣٢	٠ر٥٩٥	٢ر٣٥٨
١٩٦١	٢٦ ٥٨٤	٠ر٧٥٢	٢ر٩١١
١٩٦٢	٢٧ ٢٥٧	٠ر٦٧٣	٢ر٥٣٢
١٩٦٣	٢٧ ٩٥٠	٠ر٦٩٣	٢ر٥٤٢
١٩٦٤	٢٨ ٦٦٣	٠ر٧١٣	٢ر٥٥١
١٩٦٥	٢٩ ٣٩٠	٠ر٧٢٧	٢ر٥٣٦
١٩٦٦	٣٠ ١٤٧	٠ر٧٥٧	٢ر٥٧٦

المصدر : نفس المرجع الموضح بالجدول السابق ، ص ٩ .

(*) عدد السكان هو عدد هم التقديرى فى منتصف العام على أساس معدلات التموين بين سنوات التعدادات وقد حسبت النسبة المئوية للزيادة لكل سنة على أساس الزيادة بين هذه التقديرات . بينما بلغ المعدل السنوى للزيادة السكانية فى فترة ما بين التعدادين الاخيرين ٢ر٧٪ بالنسبة لسنة الاساس .

وما زالت المشكلة قائمة تطل برأسها وتفرض نفسها ، ليس فى وقتنا الحالى فحسب ، بل وفى الفترات المستقبلة ، لاسيما اذا علمنا أن عدد السكان المتوقع عام ١٩٨٠ يتراوح ما بين ٣٦ر٢ مليون نسمة (كحد أدنى) و ٤٥ر٧ مليونا (كحد أعلى) (١) .

وتكفى الاشارة هنا الى أن المشكلة السكانية قد سببت مشاكل مختلفة ، مثل مشكلة تزايد الاستهلاك ، ومشكلة الاسكان والمرافق ، ومشكلة المواصلات ... الخ . أن السكان المتزايدين يلتهمون ثمار التنمية أولا بأول دون ترك فائض معقول يوجه للاستثمار ، لذلك يتحتم ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة ، سواء أطلقنا على ذلك تنظيم النسل أو تحديد النسل ... الخ ، وذلك لأن الحل الاقتصادى ، المتمثل فى التنمية الاقتصادية ، لابد وأن يعضده الحل السكانى المتمثل فى تنظيم النسل .

المطلب التاسع : أعباء الدفاع

عانت مصر منذ الأربعينات من أعباء التوتر والحروب التى نشبت على أرضها ، أو التى أرغمت على الاشتراك فيها . فهى لم تكن بعيدة عن ميدان الحرب الثانية خلال النصف الاول من الاربعينات ، كما اضطرت لخوض غمار حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، ونكبت بالاعتداء الثلاثى عليها عام ١٩٥٦ ، ثم حرب اليمن (أواخر ٦٢ ـ ١٩٦٧) وحرب يونيو ١٩٦٧ ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولا شك أن كل هذه الحروب تفرض قيودا على التنمية نظرا لما تمتصه ميزانية الدفاع من موارد كانت ستخصص لأغراض التنمية فى غياب الحروب وأحوال التوتر . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فان هذه الحروب تعرقل وتؤجل خطط التنمية ، كما تخلف وراءها مشاكل مختلفة تتمثل فى اعادة التعمير وزيادة المديونية الخارجية والموجات التضخمية الناجمة عن الانفاق العسكرى وما الى ذلك .

مراجع وقراءات مقترحة

(1) Agania, M.A.; "A Study on the UARE Investment", Alexandria University Press, 1961.*

(2) Agania, M.A. & Greissa, S.T.; Studies on Contemporary Economic Problems, Dar El-Gani-aat El-Missryya, 1965.*

(3) Baumol, W.A.; Welfare Economics & the Theory of the State, London (1952), 2nd. ed. 1965.

(4) Bennet, M.K.; "International Disparities in Consumption Levels", AER, Sept. 1951.

(5) Bergson, A.; "A Reformulation of Certain Aspects of Welfare Economics", QJE, Vol. LII, 1938.

(6) Boulding, K.K.; "Welfare Economics" II, Ed. by Haley, B.F.; Homewood, 111, 1952.

(7) Brand, W.; The Struggle for a Higher Standard of Living, Holland, 1958.

(8) Brown, P.; Economic Growth & Human Welfare, Delhi, 1953.

(9) CAPMAS; Basic Statistics:1964, Cairo, 1965 idem; Statistical Indicators for the UAR: 1952-65, Cairo, July 1966. *

(10) Deshmukh, C.D.; "Tensions of Economic & Social Development in Southeast Asia", Oxford Conference on Tensions in Development, C.W.T., 1962.

(11) Galbraith, J.K.; The Affluent Society, NY, 1958.

(12) Gilbert, M. & Assoc.; Comparative National Products & Price Levels, Paris: OEEC, 1957.

(13) Graaff, J.De v.; Theoretical Welfare Economics, Camb., 1957.

(14) Greissa, S.T.; "Inflation & Economic Development-with special refeence to the Egyptian Economy" Alex., 1962. *

(15) Hansen, B.; A Summary on "Economic Efficiency" instead of Lectures 9-12 in BH, Lectures, Part II.

(16) " "; "Cotton vs. Grain-On the Optimum Allocation of Agricultural Land", Seminar on Economics & Industrialization, Cairo, 1964.

(17) " "; Lectures in Economic Theory, Part II "The Theory of Economic Policy & Planning", 2nd.ed., INP, Cairo, 1964.

(18) Mead, D.; "The National Income of the UAR (Egypt), 1939-62", Memo. No. 355, INP, Cairo, 1963.

(19) Hansen, B.& Marzouk, G.; Development & Economic Policy in the UAR (Egypt), Amsterdam, 1965.

(20) Hasan, S.P.; Introduction to Welfare Economics, India, 1963.

(21) Hicks, J.R.; The Social Framework - An Introduction to Economics, London, 1943.

(22) " " ; "The Valuation of Social Income", Eca, Feb. 1940, idem;
"The Valuation of Social Income - A Comment on Prof. Kuznet's Reflections" Eca., Aug. 1948.

(23) Houthakker, H.S.; "An International Comparison of Household Expenditure Patterns, Commemorating the Centenary of Engel's Law", Enca., Oct. 1957.

(24) INP; "The Report on Prof. A. Peacock Visit to the INP in April 1961", Memo. 62, INP, Cairo. 1961.

(25) Kaldor, W.; "Welfare Propositions & Interpersonal Comparisons of Utility", EJ, Vol. XLIX (1939).

(26) Krachen, E.S. et al.; Ec. Policy in Our Time-Vol. I, General Theory, Amsterdam, 1964.

(27) Kubik, I.; The Main Features of the Economic Development in the UAR, Ph.D. dissertation submitted to the Hungarian Academy of Sciences, Sep. 1965.

(28) Kurihara, K.K.; National Income & Economic Growth, London, 1961.

(29) Kuznets, S.; On the Valuation of Social Income-Reflections on Prof.

(30) " " ; Measurement of Economic Growth"in NBER; Problems in the Study of Economic Growth, NY, 1949.

(31) " " ; "Economic Growth & Income Inequality", AER, 1955.

(32) " " ; "Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations", Ec. Dev. & Cul. Change, Oct. 1956.

(33) Leibenstein, H.; "The Theory of Underdevelopment in Backward Economies", JPE, 1957.

(34) Lerner, A.; Economics of Cntrol, NY, 1946.

(35) Lewis, W.A.; Economic Problems of Development, Oxford, Conference on Tensions in Development, CWT, 1962.

(36) Little, I.M.D.; "The Valuation of Social Income", Eca, 1949; idem; "A Note on the Interpretation of Index Numbers", Eca, 1949.

(37) " " .; "The Foundations of Welfare Economics", ORP, Jun, 1949.

(38) " " .; A Critique of Welfare Economics, Oxford, 1958.

(39) Mboya, T.; "Tensions in African Development", Oxford, Conference on Tensions in Development, CWT, 1962.

(40) Mead, D.C.; Growth & Structural Change in the Egyptian Economy, Illionis, Jan. 1967.

(41) Mishan, E.J.; "Survey of Welfare Economics, 1939-59", EJ, 1960.

(42) Myint, H.; Theories of Welfare Economics, London, 1948.

(43) O'Brien, P.; The Revolution in Egypt's Economic System, Lodon, 1966.

(44) Ohlsson, I.; On National Accounting, Stockholm, 1953.

(45) Pigou, A.C.; The Economics of Welfare, London, (1920), 1962.

(46) Qayum, A.; Lectures on Production Theory & Techniques, INP, Cairo, 1965.

(47) Reder, M.W.; Studies in the Theory of Welfare; NY, (1947), 1959.

(48) Robbins, L.; The Theory of Economic Policy, London, 1952.

(49) Roman, Z; "Efficiency Calculations - Methods & Applications", Acta Øeconomica, 1966.

(50) Rostas, L.; "Comparative Productivity in British & American Industry", National Institute of Ec. & Social Research, Occasional Papers, XIII, Cambridge, 1948.

(51) Rothenberg, J.; The Measurement of Social Welfare, N. Jersey, 1961.

(52) Samuelson, P.; Foundations of Economic Analysis, Camb.; Mass., 1947.

(53) " " ; "Evaluation of Real National Income" OEP, New Series, Vol. 11, 1950.

(54) Scitovsky, T.; Welfare & Competition, London, (1952), 4th.ed., 1963.

(55) Shenouda, S.S.; On the Characteristics of the Less-developed Countries; (a book published by INP, Cairo), Feb. 1965 ✱ .

(56) " " ; "Preface to Economic Development", INP, Cairo, 1978.

(57) " " ; "A Selected Bibliography on welfare and Development" IGS Libr., 1976.

(58) " " ; "Salus : a new treatment", INP, 1978.

(59) " " ; "A Preface to the level of Living", INP, 1978.

(60) " " ; "Measurement of Development & Welfare", published in EAR, No.250-1 & 253. ✱.

(61) Tintiner, G.; "A Note on Welfare Economics", Emca, Vol. XIV, 1946.